جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

منهج الشيخين (البخاري ومسلم) في الرواية عمّن ذُكِرَ بالترك في الصحيحين

إعداد

عبد الباسط جاسم عبد المشهداني

إشراف

الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة

في تخصص الحديث النبوي الشريف في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان 2014/1/5

The World Islamic Science & Education University
(wise)

Faculty of Graduate Studies

Dept Of Feculty of Theology

Sheikh's AlBukhari and Sheikh's Muslim Methodology in Narrated for who were Mentioned to be Abandoned in their Sahihain

Prepared by

Abdel Baset Jasim Abed Al Mashhadani

Supervisor

Prof. Dr. Ziad Awad Abu Hammad

"A Dissertation Submitted in partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Of A l hadeeth Al nabawi Al shareef at The World Islamic Science and Education University"

The World Islamic Science and Education University

Amman

5 / 1 / 2014

التفويض

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

إني الطالب عبد الباسط جاسم عبد المشهداني أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتصرف بنسخ رسالتي الدكتوراه، والتي بعنوان من وصف بالترك ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، دراسة نقدية، على حسب سياق الجامعة المعمول بها، ولكم جزيل الشكر وفائق الاحترام.

الطالب

عبد الباسط جاسم عبد المشهداني

/ / 2014

منهج الشيخين (البخاري ومسلم) في الرواية عمّن ذُكِرَ بالترك في الصحيحين

Sheikh's AlBukhari and Sheikh's Muslim Methodology in Narrated for who were Mentioned to be Abandoned in their Sahihain

إعداد

عبد الباسط جاسم عبد المشهداني

إشراف

الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ 2014/1/5

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور	الجامعة	التوقيع
1-الأستاذ الدكتور سلطان بن سند العكايلة (رئيساً)	جامعة العلوم الاسلامية العالمية	
2-الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد (مشرفاً)	جامعة العلوم الاسلامية العالمية	
3-الأستاذ الدكتور زهير عثمان علي نور (عضواً)	جامعة العلوم الاسلامية العالمية	
4-الأستاذ الدكتور محمد عبدالرزاق الرعود (عضواً)	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	

الإهداء

إلى والدي الغالي يرحمه الـلـه

إلى والدتي الحنونة يحفظها الـلـه

إلى محبي السنة النبوية والمدافعـــين عنها

إلى من يدافع عن كتاب الصحيحين

إليهم جميعا أهدي إليهم جهدي في هذه الرسالة

وأسأل الـلـه العظيم أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه

وصلى الـلـه على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية, وعميد كلية أصول الدين, ورئيس قسم أصول الدين الأكارم على ما قدموا لنا من علم وفضل.

وشكري إلى أستاذي المكرم الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد المشرف على رسالتي على ما أولاني من عناية وتوجيه وإرشادات قيمة.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الموقرة على موافقتهم على مناقشة رسالتي.

وكذلك أشكر جميع أساتذتي الذين لهم الفضل الكبير بعد اللـه تعالى على ما قدموه من علم وفضل فجزاهم اللـه عني وعن المسلمين خير الجزاء

كما أشكر جميع من أبدى لي نصيحة أو مشورة أو توجيه، أسأل اللـه العظيم أن يجزيهم ويثيبهم جنته ورضوانه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قائمة المحتويات

المقدمة

التمهيد

مكانة الصحيحين عند علماء الأمة.

الرواة المنتقدون في الصحيحين.

المنهج العلمي في التعامل مع الانتقادات الموجه للصحيحين.

الفصل الأول: مفهوم الترك عند المحدثين.

المبحث الأول: الترك في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: الحديث المتروك من حيث النشأة إلى استقراره عند علماء المصطلح.

المبحث الثالث: حكم الرواية عن المتروكين.

الفصل الثاني: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب تهمتهم بالكذب.

المبحث الأول: الأسباب التي أدت إلى اتهامهم .

المبحث الثاني:الرواة المتهمون الذين روى لهم الشيخان, وطريقتهما في الإخراج عنهم.

الفصل الثالث: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب البدعة وسوء الاعتقاد، ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث.

التمهيد : ضوابط المحدثين في الرواية عن أهل البدع.

المبحث الأول : من وصف بالترك بسبب بدعة النصب.

المبحث الثاني: من وصف بالترك بسبب بدعة التشيع.

المبحث الثالث: من وصف بالترك بسبب بدعة الخوارج.

المبحث الرابع: من وصف بالترك بسبب بدعة الإرجاء.

الفصل الرابع: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب عدم ضبطهم لحديثهم ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أسباب عدم ضبط الراوي لحديثه.

المبحث الثاني: الرواة الموصوفون بالترك بسبب عدم ضبطهم لحديثهم.

الفصل الخامس: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم على وجه لا يستحق أن يترك من أجله.

المبحث الأول: رواة ثقات وصفوا بالترك لاشتباههم بغيرهم من المتروكين.

المبحث الثاني: رواة ثقات وصفوا بالترك بسبب التحامل عليهم.

المبحث الثالث: رواة ثقات وصفوا بالترك بسبب ضعف من تركهم.

المبحث الرابع: رواة وصفوا بالترك بالمعنى غير الاصطلاحي.

المبحث الخامس: رواة متروكون معدودون في جملة رواة البخاري ومسلم على سبيل الوهم والخطأ.

الخاتمة

فهرس الأحاديث

فهرس الرواة

المصادر والمراجع

المُلَخَّصُ

منهج الشيخين (البخاري ومسلم) في الرواية عمّن ذُكِرَ بالترك في الصحيحين

إعداد: عبد الباسط جاسم عبد المشهداني

إشراف: الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد

تاريخ المناقشة: عمان 5/ 1/ 2014

الإمامان محمد بن إسماعيل البخاري, ومسلم بن الحجاج النيسابوري من أعلم أئمة أهل الحديث, وأن كتابيهما من أصح الكتب بعد كتاب اللـه تعالى, ورواتهما من أكثر الرواة حفظا وضبطا لما يروونه من الأحاديث.

ومع ذلك فقد انتقى أصحاب الصحيح من أحاديث رواتهما ما علما أنهم قد ضبطوه وأتقنوه, خاصة من الرواة المتكلم فيهم.

وجاءت دراستي لحصر الرواة الذين قيل فيهم متروك أو تركهم بعض الأئمة ممن روى لهم البخاري ومسلم في صحيحهما سواء في الأصول أم في المتابعات أو في الشواهد.

وهؤلاء الرواة بلغ عددهم في الصحيحين (34) راوياً, أخرج لهم أصحاب الصحيح في الأصول والمتابعات والتعليقات ويبلغ عدد أحاديثهم (80) حديثا.

وإن أهم ما امتاز به هذا البحث هو دراسة هؤلاء الرواة دراسة مستوعبة، بحيث أمكنت الباحث من الوقوف على الراجح في حال هؤلاء الرواة جرحا وتعديلا، ثم دراسة مروياتهم التي في الصحيحين للوقوف على طريقة البخاري ومسلم في الإخراج عنهم.

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة، كما أنها اشتملت على بيان مفهوم الترك عند المحدثين من خلال استقراء هذا المصطلح من حيث النشأة إلى حين استقراره عند علماء مصطلح الحديث، ثم بينت الدراسة من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم على وجه لا يستحق أن يترك به، ومن وصف بالترك بسبب تهمتهم بالكذب، ومن وصف بالترك بسبب البدعة وسوء الإعتقاد، ومن وصف بالترك بسبب عدم ضبطهم لحديثهم.

Abstract

Sheikh's AlBukhari and Sheikh's Muslim Methodology in Narrated for who were Mentioned to be Abandoned in their Sahihain

Prepared by: Abdel Baset Jasim Abed Al Mashhadani

Supervisor: Prof. Dr. Ziad Awad Abu Hammad

Discussion date: Amman, 05/01/2014

The two Imams; Mohammad Ismail Al Bukhari, and Muslim Bin Al Hajjaj Al Naisaburi, who are the scholars being the most knowledgeable and accurate collecting the Hadith the (Sayings of the Prophet – and the Prophetic Tradition). Their books are the most genuine, true, intact and trustworthy books after the Book of Allah – the Holy Quran- where only included there in their Sahih the narrators who are most committed to memory and learner by heart and just in the matter of what they narrate from the Prophetic Tradition.

Despite that, the two Imams of the these two Sahih, had chosen what we come to know that such Hadith are being the most just, accurate, précised and perfect, especially the narrators who have been exposed to criticism in a negative attitude.

My study strictly speaks about those narrators who have been criticized and abandoned what they have narrated or to abandon some of what the Imams that Bukhari and Muslim included and set out in their narrations in the two Sahih, whether in the principles, pursuing or in evidences issues.

The number of those narrators being the subject matter of this study are 34 narrators, where the authors of the Sahih have brought out 80 Hadith they narrated and included them in the principles, pursuance and commentaries .

The most matter that characterizes this research is the study of those narrators in an assimilated manner in terms that enables the researcher to pick out the most preponderant and outbalanced those narrators being criticized and put them right. Also, their narrations set out in the two Sahih have been studied that to determine the method of Al Bukhari and Muslim in the matter of bringing out the narrations.

This study includes an introduction, preface, five chapters and a the findings, also includes a statement about the abandonment concept in the cause of those current scholars, that is through conducting an investigation of this terminology right from the beginning until it is established therewith the narrators of the Hadith. In addition to this study of describing and abandoning the narrators and Bukhari and Muslim in a way that such abandonment should not be made by those current scholars, as such abandonment made by those current scholars is due to accusing such narrators by telling false narrations, and those recommended to neglect and abandon their narrations, claiming that they have put forth or narrated the Hadith in an accurate or not in a precise way.

المقدمة

بسم اللـه الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ باللـه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده اللـه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللـه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى اللـه عليه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب اللـه، وخير الهدي هدي محمد صلى اللـه عليه وسلم، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

قال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللـهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ). [آل عمران: 102].

وقال تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللـهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللـهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا). [النساء: 1].

وقال تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللـهَ وَقُولُوا قَوْلا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللـهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا). [الأحزاب: 70 ، 71].

أما بعد:

فإن كتابي الصحيحين من أهم الكتب التي جمعت صحاح أحاديث النبي صلى اللـه عليه وسلم، حيث أن صاحبي الصحيح وهما محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري اجتهدا في اختيار أصح ما ثبت لهما من حديث النبي صلى اللـه عليه وسلم فألَّفا في ذلك كتابيهما الصحيحين.

واتفقت كلمة الأئمة على تسمية هذين الكتابين بالصحيحين، وقبلوا أحاديثهما وقَدَّموهما على سائر كتب الحديث.

ومع ذلك فقد كان الأئمة يُعظِّمون هذين الكتابين ويعتدون بصنيع أصحاب الصحيحين فيهما.

ولما كثر كلام كثير من الباحثين والدارسين على أحاديث الصحيحين ورواتهما متأثرين في ذلك بكلام المستشرقين حتى وصل الأمر إلى الطعن برواة البخاري ومسلم وردِّ أحاديثهم التي رواها لهم صاحبا الصحيح، كان لزاماً على أهل الحديث أن يبينوا الحق في ذلك بالعدل والإنصاف.

ولهذا جاءت رسالتي في بيان حقيقة ما اتهم به رواة البخاري ومسلم وادُعيَ على قسم منهم بأنهم متروكون وأن أحاديثهم التي في الصحيحين لا يمكن وصفها بالصحة أو القبول، فقام الباحث باستقراء من قيل فيه متروك أو تركه

بعض الأئمة ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما في الأصول والمتابعات والتعاليق، ثم دراسة من تركه من الأئمة والأسباب الداعية لهذا الترك ومناقشة ذلك مناقشة علمية هادئة بعيدة عن التعصب والهوى وقائمة على العدل والإنصاف، ثم قام الباحث بدراسة روايات هؤلاء الرواة وإبراز طريقة البخاري ومسلم في الإخراج عنهم، كل ذلك على أسس المحدثين وقواعدهم وتطبيقاتهم، وهذا ما سيظهر من خلال الدراسة أسأل اللـه تعالى التوفيق والسداد في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- حصر الرواة الذين وصفوا بالترك، أو تركهم بعض أئمة الحديث، ودراستهم دراسة مستوعبة.

2- الوقوف من خلال الدراسة العلمية على أسباب وصف هؤلاء الرواة بالترك من قبل علماء الحديث.

3- حصر الأحاديث التي أخرجها البخاري ومسلم لهؤلاء الرواة ودراستها دراسة مستوعبة.

4- بيان موقف أئمة العلل من هذه الأحاديث التي أخرجها صاحبا الصحيح.

5- بيان منهج البخاري ومسلم في إخراج أحاديث هؤلاء الرواة في صحيحهما.

6- خدمة السنة والصحيحين خاصة والدفاع عنهما كونهما يعدان مصدراً أساسياً من مصادر حديث النبي صلى اللـه عليه وسلم، بل هما من أعظم تلك المصادر وأصحها على الإطلاق.

مشكلة الدراسة:

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- من هم الرواة الذين وصفوا بالترك أو تركهم بعض الأئمة من رواة البخاري ومسلم؟.

2- ما هي أسباب وصفهم بالترك أو ترك بعض الأئمة لهم؟.

3- ما هي الأحاديث التي أخرجها البخاري ومسلم لهؤلاء الرواة؟.

4- ما هو موقف أئمة العلل من هذه الأحاديث؟.

5- وما هو منهج الشيخين في إخراج هذه الأحاديث؟.

الدراسات السابقة:

بعد إطلاعي على المكتبات العلمية فإني لم أجد دراسة قد تناولت هذا الموضوع، وإنما وجدتُ دراسات تناولت جوانب أخرى ومن تلك الدراسات:

1- هدي الساري للحافظ ابن حجر العسقلاني.

إن من أولى الدراسات التي اهتمت برواة البخاري المتكلم فيهم هو كتاب هدي الساري حيث وضعه الحافظ ابن حجر مقدمة لفتح الباري في شرح صحيح البخاري، حيث خصص الحافظ الفصل التاسع لرواة البخاري المتكلم فيهم ودافع عنهم وذكر باختصار طريقة البخاري في الإخراج عنهم.

وقد تتبعت كلام الحافظ ابن حجر في هدي الساري وخرجت ببعض الفروق بين دراستي وبين كلام الحافظ ابن حجر رحمه اللـه تعالى ومن أهم هذه الفروق:

أ. أن الحافظ ابن حجر العسقلاني لم يذكر بعض الرواة التي شملتهم دراستي في ضمن الرواة المتكلم فيهم وعددهم (6).

ب. إن بعض الرواة قد ذكرهم، إلا أنه لم يذكر من تركهم وإنما تكلم على عموم الضعف وعددهم(4).

ج. وبعض آخر من الرواة ذكرهم وذكر من تركهم، إلا أنه لم يدافع عنهم، بل كان يكتفي بأن البخاري أخرج لهم في صحيحه، وعددهم (14).

د. وبعض الرواة كذلك ذكرهم ودافع عنهم، لكنهم بحاجة إلى مزيد دراسة، خاصة أن الحافظ ابن حجر يذكر في بعض الأحيان أن الجواب غير مقنع كما ذكر في ترجمة عمران بن حطان.

هـــ أن ابن حجر تكلم عن رواة البخاري فقط، ورسالتي شملت رواة البخاري ومسلم.

2- شيوخ البخاري المتكلم فيهم في الجامع الصحيح، ميسر رجب محمد الداعور، بإشراف الأستاذ الدكتور سلطان بن سند العكايلة، رسالة دكتوراه.

تناولت فيه الباحثة شيوخ البخاري المتكلم فيهم بالضعف فبحثها يتعلق بشيوخ البخاري فقط ويتعلق بعموم الضعف، أما رسالتي فتتعلق بعموم من أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما، وتدرس جانباً مهماً من جوانب النقد ألا وهو ترك الراوي، مع أني لما اطلعت على الرسالة المذكورة فإني رأيتها رسالة مختصرة جداً حيث أن الباحثة لم تستوعب كلام الأئمة في الراوي المتكلم فيه بل اقتصرت في غالب الأحيان على كلام الحافظ ابن حجر في التقريب، ولم تنتبه إلى كلام الأئمة في الراوي خاصة أن بعض الرواة كلام الأئمة فيهم شديد مما يحتاج إلى إيضاحه والدفاع عن إخراج البخاري ومسلم له.

وأضرب لذلك مثالاً واحداً يتبين فيه منهج الباحثة في رسالتها، فذكرت من ضمن من تكلم فيهم بالبدعة هو: أسيد بن زيد بن نجيح الجمال الهاشمي مولاهم الكوفي.

فقالت: ضعيف من العاشرة مات قبل العشرين ومائتين(خ).

ثم ذكرت أن البخاري روى له حديثاً واحداً مقرونا بغيره.

فاكتفت الباحثة بهذا القول ولم تناقش ما قيل في الراوي من جرح، ولم تبين طريقة البخاري في الرواية له مع الحكم عليه بالضعف.

3- المتهمون بالضعف من رواة الصحيحين ومروياتهم فيهما، دراسة نقدية، حذيفة شريف الخطيب، بإشراف الدكتور محمد عيسى الشريفيين، رسالة ماجستير.

تناول الباحث في رسالته الرواة الذين تكلم فيهم بالضعف من رواة الصحيحين مع ذكر بعض مروياتهم فيهما، فرسالته تناولت رواة الصحيحين المتهمين بالضعف فقط، أي أنه تناول جانباً معيناً من الجرح ألا وهو لفظ الضعيف وما اشتق من هذا اللفظ، ولم يتناول جميع ألفاظ الجرح كالاتهام بالكذب أو الترك أو سوء الحفظ أو غير ذلك من ألفاظ الجرح، ثم إنه اقتصر على من روى له البخاري في الأصول دون التعاليق والمتابعات، وكذلك فإن الباحث لم يستوعب جميع مرويات الراوي المتكلم فيه بالضعف.

أما رسالتي فتناولت فيها جانباً هو أدق وأخطر من جانب الضعف المجرد ألا وهو جانب الترك، وشملت دراستي جميع الرواة الذين روى لهم البخاري ومسلم في الأصول والمتابعات والشواهد والتعاليق، ثم إن دراستي تناولت جميع مرويات الراوي لبيان طريقة إخراج البخاري ومسلم لهؤلاء الرواة.

4- إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، هيثم عبد الغفور صبري، رسالة ماجستير.

هذه الرسالة تتعلق بأحد الرواة الذين ستتناولهم الدراسة لأنه متهم بالترك من قبل بعض الأئمة، ولذلك فإني لم أدخل الأحاديث التي رواها في صحيح البخاري لأن الباحث قد درسها دراسة جيدة، إلا أني تناولته بالبحث من خلال ترجمته والوقوف على حقيقة تهمته بالترك، لأني رأيت أن الباحث قد أهمل بعض جوانب ترجمته مما يحتاج إلى مزيد تحقيق في ذلك.

5-منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة ومروياتهم في الجامع الصحيح، إندونيسيا بنت خالد محمد حسون، بإشراف الدكتور غالب محمد الحامضي، رسالة ماجستير.

تناولت الباحثة الرواة الذين رموا بالبدعة ممن روى لهم البخاري في صحيحه، مع أنها قدمت في الباب الأول دراسة نظرية في البدعة وأثرها في رواية الحديث.

والذي رأيته أن الباحثة ذكرت الرواة مع ذكر من عدلهم ومن جرحهم، ثم ذكرت مروياتهم في الجامع الصحيح سرداً من غير دراسة لهذه الأحاديث وهذا قصور كبير في الدراسة العلمية، وهذه الرسالة تناولت جانباً من جوانب

رسالتي ألا وهو من ترك من الرواة بسبب البدعة لكن الباحثة لم تنتبه على موضوع ترك بعض الأئمة لبعض الرواة ممن أتهموا بالبدعة.

6- مصطلح المتروك دراسة نظرية عامة وتطبيقية عند الإمام البيهقي في كتاب السنن الكبير، نماء محمد البنا، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، نوقشت بتاريخ: 2005/5/16م رسالة دكتوراة.

هذه الرسالة لها علاقة برسالتي من خلال الجانب النظري فيما يتعلق بمصطلح المتروك عند أئمة الحديث، ورأيت أن الباحثة قد أهملت جوانب كثيرة في هذا المصطلح منها: ضوابط المتروك عند أئمة أهل الحديث وكذلك تحديد مفهوم الترك عند بعض أئمة أهل الحديث كشعبة والقطان وابن مهدي وابن المديني وأحمد والبخاري ومسلم وغيرهم، وهذا له أثر كبير في تحديد مفهوم المتروك، وكذلك رأيت أن الباحثة مرت على تطور مصطلح المتروك مروراً سريعاً مع أن الموضوع بحاجة إلى مزيد تحقيق وبيان، أما الجانب العملي فلا صلة له برسالتي فهي تناولت رواة الإمام البيهقي في السنن الكبرى، أما رسالتي فتناولت رواة الصحيحين.

وأخيرا فإني لم أجد رسالة علمية تناولت موضوع بحثي مما حملني على البحث في هذا الموضوع المهم دفاعاً عن السنة النبوية المطهرة عموماً وعن صحيحي البخاري ومسلم خصوصاً، أسأل اللـه تعالى أن يعينني ويوفقني لما يحبه ويرضاه.

منهجية البحث:

قامت هذه الدراسة على إعمال ثلاثة مناهج من مناهج البحث العلمي وهي:

1- المنهج الاستقرائي: وذلك بإستقراء تراجم رجال البخاري ومسلم لمعرفة من أتهم بالترك منهم، وهذا الإستقراء شمل أغلب كتب الجرح والتعديل، ولم أقتصر على كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر كما هي عادة الباحثين، كما شمل الإستقراء مرويات هؤلاء الرواة في الصحيحين.

2- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل المادة العلمية الواردة في تراجم هؤلاء الرواة والوقوف على أسباب اتهامهم بالترك، مع بيان الراجح من ذلك بالأدلة العلمية.

3- المنهج النقدي: وذلك بمقابلة تراجم الرواة ومروياتهم وبيان الاختلاف فيها، وعرض نقد العلماء ونظراتهم فيها، ثم بيان موقف الباحث لكل راو وحديث.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة:

المقدمة:

التمهيد: ويشتمل على ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: مكانة الصحيحين عند علماء الأمة.

المسألة الثانية: الرواة المنتقدون في الصحيحين.

المسألة الثالثة: المنهج العلمي في التعامل مع الانتقادات الموجه للصحيحين.

الفصل الأول: مفهوم الترك عند المحدثين ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الترك في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: الحديث المتروك من حيث النشأة إلى استقراره عند علماء المصطلح.

المبحث الثالث: حكم الرواية عن المتروكين.

الفصل الثاني: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب تهمتهم بالكذب ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الأسباب التي أدت إلى اتهامهم .

المبحث الثاني: الرواة المتهمون الذين روى لهم الشيخان، وطريقتهما في الإخراج عنهم.

الفصل الثالث: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب البدعة وسوء الاعتقاد، ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث:

التمهيد: ضوابط المحدثين في الرواية عن أهل البدع.

المبحث الأول: من وصف بالترك بسبب بدعة النصب.

المبحث الثاني: من وصف بالترك بسبب بدعة التشيع.

المبحث الثالث: من وصف بالترك بسبب بدعة الخوارج.

المبحث الرابع: من وصف بالترك بسبب بدعة الإرجاء.

الفصل الرابع: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب عدم ضبطهم لحديثهم ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أسباب عدم ضبط الراوي لحديثه.

المبحث الثاني: الرواة الموصوفون بالترك بسبب عدم ضبطهم لحديثهم، وطريقة الشيخين في الإخراج عنهم.

الفصل الخامس: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم على وجه لا يستحق أن يترك به ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: رواة ثقات وصفوا بالترك لاشتباههم بغيرهم من المتروكين.

المبحث الثاني: رواة ثقات وصفوا بالترك بسبب التحامل عليهم.

المبحث الثالث: رواة ثقات وصفوا بالترك بسبب ضعف من تركهم.

المبحث الرابع: رواة وصفوا بالترك غير الاصطلاحي.

المبحث الخامس: رواة متروكون نسبوا إلى رواة البخاري ومسلم على سبيل الوهم والخطأ.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج.

فهرس الأحاديث

فهرس الرواة

المصادر والمراجع

التمهيد: ويشتمل على ثلاثة مسائل:

المسألة الأولى: مكانة الصحيحين عند علماء الأمة.

المسألة الثانية: الرواة المنتقدون في الصحيحين.

المسألة الثالثة: المنهج العلمي في التعامل مع الانتقادات الموجه للصحيحين.

المسألة الأولى: مكانة الصحيحين عند علماء الأمة.

إن للصحيحين مكانة عظيمة عند علماء الأمة، وذلك لأنهما جمعا أصح ما عندهما من حديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم، حيث أنهما أول من جمع الحديث الصحيح المجرد فكان كتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الـلـه تعالى.

قال النووي: ((أولُ مُصنَفٍ في الصحيحِ المجرد، صحيحُ البخاري، ثم مسلمٌ، وهما أصحُ الكتبِ بعدَ القرآن، والبخاريُ أصحهما وأكثرهما فوائد، وقيل مسلم أصح، والصواب الأول))[1].

ولا يختلفُ أحدٌ في إمامةِ الشيخينِ في علمِ الحديثِ، وتقدمهما فيه وأنهما أئمة عصرهما في هذا العلم الشريف.

ولذلك قال الترمذي: ((لم أرَ بالعراقِ ولا بخراسان في معنى العللِ والتاريخِ ومعرفةِ الأسانيدِ أعلمَ من محمد بن إسماعيل)) [2].

وقال أبو عبدالـلـه الحاكم: ((محمد بن إسماعيل البخاري إمام أهل الحديث، سمع ببخارى هارون بن الأشعث، ومحمد بن سَلّام، وسمّى خلقاً من شيوخه))[3].

وقال ابن خزيمة: ((ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الـلـه -صل الـلـه عليه وسلم- وأحفظ له من محمد بن إسماعيل))[4].

ولذلك قال النووي: ((واعلم أن وصف البخاري، رحمه الـلـه، بارتفاع المحل والتقدم فى هذا العلم على الأماثل والأقران، متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان، ويكفي في فضله أن معظم من أثنى عليه ونشر مناقبه شيوخه الأعلام المبرزون، والحُذَّاق المتقنون))[5].

وقال أيضاً عن الإمام مسلم: ((وأجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلو مرتبته، وحذقه فى هذه الصنعة، وتقدمه فيها، وتضلعه منها، ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته، وورعه وحذقه وقعوده فى علوم الحديث واضطلاعه منها، وتفننه فيها، كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حُسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل فى الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف فى متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين وغير ذلك مما هو معروف فى كتابه،

---

[1] - النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، التقريب والتيسير، صفحة 1.

[2] - الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، العلل الصغير، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، جزء1، صفحة 738.

[3] - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الـلـه محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرنؤوط، 23 صفحة 424.

[4] - المصدر نفسه، صفحة.

[5] - النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، جزء1، صفحة 80.

وقد ذكرت في مقدمة شرحي لصحيح مسلم جُملاً من التنبيه على هذه الأشياء وشبهها مبسوطة ووضحته، ثم نبهت على تلك الدقائق والمحاسن في أثناء الشرح فى مواطنها، وعلى الجملة فلا نظير لكتابه في هذه الدقائق وسنعة الإسناد، وهذا عندنا من المحققات التي لا شك فيها للدلائل المتظاهرة عليها))[1].

ولذلك قال أبو عبد اللـه الحاكم: ((سمعت أبا الفضل محمد بن إبراهيم، سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يُقدِّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما))[2].

وعلى هذا فإن الأمة قد أجمعت على أن أصح الكتب بعد كتاب اللـه عزَّ وجلَّ هما: صحيحا البخاري ومسلم، ولم ينازع في ذلك أحد ممن عُرف عنه العلم.

قال النووي: ((واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخارى ومسلم، واتفق الجمهور على أن صحيح البخارى أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد. وقال الحافظ أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب: صحيح مسلم أصح. وأنكر العلماء ذلك عليهم، والصواب ترجيح صحيح البخاري. وقد قرر الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في كتابه المدخل ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، وذكر دلائله. وقال النسائي: أجود هذه الكتب كتاب البخاري. وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما))[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فإن الذي اتفق عليه أهل العلم أنه ليس بعد القرآن كتاب أصح من كتاب البخاري ومسلم، وإنما كان هذان الكتابان كذلك لأنه جرد فيهما الحديث الصحيح المسند، ولم يكن القصد بتصنيفهما ذكر آثار الصحابة والتابعين ولا سائر الحديث من الحسن والمرسل وشبه ذلك، ولا ريب أن ما جرد فيه الحديث الصحيح المسند عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم فهو أصح الكتب؛ لأنه أصح منقولاً عن المعصوم من الكتب المصنفة))[4].

هذا ومع تقدم البخاري ومسلم في علم الحديث فهما قد انتقيا مادة كتابيهما من جملة ألوف الأحاديث الكثيرة، ولم يضعا إلا ما صح عندهما.

قال ابن عدي: ((سمعت الحسن بن الحسين البخاري يقول : سمعت إبراهيم بن معقل يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول))[5].

---

[1] - المصدر نفسه، جزء 1، صفحة 620.

[2] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء24، صفحة 83.

[3] - النووي، تهذيب الأسماء واللغات، جزء1، صفحة 81.

[4] - ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، دار الوفاء، تحقيق أنور الباز، ط3، 1426-2005، جزء20، صفحة 321.

[5] - ابن عدي، أبو أحمد عبد اللـه بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ - 1997، جزء 1، صفحة 226.

وقال مسلم: ((ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه))[1].

وهذا يعني أن كل ما في الصحيحين من الأحاديث المتصلة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو صحيح كما نص عليه أصحاب الصحيح وحصل عليه اتفاق الأمة، فلا يصح التهوين من أمر الصحيحين بل يجب تعظيمهما لما اشتملا عليه من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

المسألة الثانية: الرواة المنتقدون في الصحيحين.

قدمت في المبحث السابق أن الأمة أجمعت على أن صحيحي البخاري مسلم هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، وأن الأمة قد تلقت هذين الكتابين بالقبول، وهذا يعني أن الرواة الذين نقلوا هذه الأحاديث هم من أهل الثقة الذين يُعتمَدُ على نقلهم ويُوثَقُ بأخبارهم ويُطمَئنُ لأحاديثهم.

وهؤلاء الرواة ما أخرج لهم البخاري ومسلم هذه الأحاديث إلا لمعرفتهما بأنهم قد أصابوا في هذه الروايات بعد معرفة أحوالهم وسبرهم لمروياتهم وتمييز المواطن التي أصابوا فيها من التي أخطأوا فيها، ولذلك تعتبر أحاديثهم من الأحاديث الصحيحة التي يقطع بصحتها للنبي صلى الله عليه وسلم.

ومع ذلك فقد انتقد بعض الحفاظ بعض الرواة من رواة البخاري ومسلم وطعنوا فيهم بما يوجب ضعفهم عندهم، وعابوا على الشيخين إخراج أحاديثهم في الصحيحين.

لكن هذا الانتقاد مُعارَض بتعديل صاحبي الصحيح وغيرهما من الأئمة، فلا يُقبَلُ هذا الانتقادُ إلا إذا كان انتقاداً بجارحٍ قادحٍ ومُبيَن السبب، أما إذا كان بجارحٍ غير قادحٍ وهو الغالب أو إذا كان غير مُبيَن السبب فلا يُقبل، ويُقدم تعديل صاحبي الصحيح وغيرهما من الأئمة.

قال ابن حجر: ((ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضياً لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق، لهم وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي

[1] - مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار أحياء التراث العربي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عقب حديث برقم (63- 404).

قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما قلت: فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح))[1].

ولابد أن يُعلم من أن مجرد الكلام في الراوي لا يُسقط حديثه، لأن الكلام قد يكون مؤثراً، وقد لا يكون مؤثراً في حديث الراوي، وقد يكون الكلام يؤثر على بعض حديث الراوي، لا على جميعه كما هو الحال في المُختلِط وغيره، خاصة إذا كان هذا الراوي المتكلم فيه ممن روى له البخاري ومسلم في صحيحهما، لأنهما ينتقيان من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، فيروون عنهم ما علما أنهم حفظوه، وضبطوا روايته.

قال الزيلعي: ((ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة، إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من عصمه الله، بل خُرِّجَ في الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبد الإيادي، وأيمن بن نابل الحبشي وخالد بن مَخْلَد القَطَواني، وسويد بن سعيد الحدثاني، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي وغيرهم، ولكن صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعُلِمَ أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيّما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي" لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك وشعبة وابن عيينة فصار حديثه متابعة))[2].

وقال ابن القيم: ((ولا عيبَ على مسلمٍ في إخراج حديثه[3] لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضَرب ما يَعلمُ أنه حَفِظه كما يَطرحُ من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غَلِطَ فيه، فغَلِطَ في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضَعّفَ جميع حديث سيئ الحفظ، فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن والله المستعان))[4].

وعلى هذا لا يُمكِن تَضعيفُ حديثٍ أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما في صحيحهما بمجرد أن أحد رواته ممن تُكلِمَ فيه بالضعف، وذلك لأن البخاري ومسلماً لا يخرجا الأحاديث المنكرة التي أنكرها الأئمة من أحاديث الثقات أو المتكلَم فيهم، لأنهما لم يخرجا إلا الأحاديث الصحيحة كما سبق من كلام أصحاب الصحيحين.

قال ابن حجر: ((وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو

---

[1] - ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، صفحة 384.

[2] - الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، مؤسسة الريان، تحقيق محمد عوامة، ط1، 1418هـ - 1997م، جزء1، صفحة 341-342.

[3] - يتكلم ابن القيم عن حديث مطر الوراق وهو مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق الخرساني، وهو ممن روى له البخاري تعليقاً ومسلم في الصحيح وتكلم فيه العلماء لسوء حفظه، (تهذيب الكمال جزء 28، صفحة 51-52).

[4] - ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن القيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، ط السابعة والعشرون، جزء1، صفحة 364.

يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد بين في الفصل الذي قبله))[1].

ومثله قول ابن الصلاح: ((القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، واللـه أعلم))[2].

وذكر الحافظ ابن حجر أن الأئمة المُنتَقِدين لرواة الصحيحين إنما انتقدوا عليهم أموراً هي: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل، ثم بين الحافظ حقيقة هذه الأمور وأنها مندفعة عن رواة الصحيحين[3].

ولم يتطرق الحافظ ابن حجر إلى موضوع الترك وأن بعض الأئمة المُنتقدين حكموا على بعض رواة الصحيحين بالترك أو أنهم ممن تترك رواياتهم، ولذلك وجدت أن بعض الأئمة قد حكموا على بعض رواة البخاري ومسلم بأنهم متروكون، أو أنهم تركوا رواياتهم ولم يحدثوا عنهم.

وبعد الدراسة العلمية لهؤلاء الرواة خرجت بنتيجة مهمة وهي:

أنه ليس في رواة البخاري ومسلم ممن يستحق أن يترك تركاً مطلقاً بحيث لا يصح الاحتجاج بشيء من رواياته، نعم وجدت بعض الرواة ممن يستحق أن تترك بعض رواياته إما لأنه تفرد بها وهو ممن لا يحتمل تفرده، أو أنه ظهر خطأه وبان في بعض رواياته، أو أنه حدث من حفظه وهو لا يحفظ إلى غير ذلك مما بينته في فصول الدراسة.

ولا بد من الإشارة إلى أمر مهم وهو: أن بعض الرواة ممن استحقوا أن يطلق عليهم لفظ الترك قد نسبوا إلى رواة البخاري ومسلم، مع أن البخاري ومسلماً لم يرويا عنهم، وأن من عدهم في رجال البخاري ومسلم قد أخطأ في ذلك كما بينته في الفصل الثاني من الدراسة صفحة 52.

والمقصود أن البخاري ومسلماً كانا على علم واطلاع بحال الرواة الذين رويا عنهم وأخرجا أحاديثهم في الصحيحين، وأنهما اجتنبا مواطن الضعف والخلل عند الرواة، بل إنهما إنتقيا من أحاديث الرواة ما علما أنهم قد حفظوه وضبطوه، مع العلم بأن البخاري ومسلماً هما من أعلم أهل عصرهما بالحديث النبوي وعلله.

---

[1] - ابن حجر، هدي الساري، صفحة 385.

[2] - ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُوْرِيُّ، علوم الحديث، دار الفكر المعاصر ، تحقيق د. نور الدين عتر، بيروت 1406 - 1968، صفحة 29.

[3] - ينظر هدي الساري، صفحة 384.

المسألة الثالثة: المنهج العلمي في التعامل مع الانتقادات الموجه للصحيحين.

قبل الكلام عن المنهج العلمي في التعامل مع الانتقادات الموجه للصحيحين لابد من معرفة أصناف المُنتَقِدين للصحيحين وهم صنفان:

الصنف الأول: الأئمة المعاصرين للبخاري ومسلم ومن جاء بعدهم، وهذا الصنف يمكننا أن نجعله على مرحلتين:

المرحلة الأولى: من عاصر أصحاب الصحيحين من أئمة الحديث النقاد كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، فهؤلاء انتقدوا بعض الأحاديث القليلة جدا لمّا عَرَضَ أصحاب الصحيح كتابيهما عليهم، فقد عرض البخاري كتابه الصحيح على ابن المديني وأحمد بن حنبل وابن معين، وعرض مسلم كتابه الصحيح على أبي زرعة الرازي.

قال ابن حجر: ((وقال أبو جعفر محمود بن عمرو العقيلي: لما ألَّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة))[1].

وقال أبو عثمان سعيد بن عمرو البرذعي: ((شهدت أبا زرعة ذكر كتاب الصحيح الذي ألَّفه مسلم بن الحجاج ثم الفضل الصائغ[2] على مثاله فقال لي أبو زرعة : هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه، فعملوا شيئاً يتشَوّفُون به، ألَّفوا كتاباً لم يُسبَقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها، وأتاه ذات يوم وأنا شاهد رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأى في الكتاب قَطَنَ بنَ نُسَيْر، فقال لي: وهذا أطم من الأول، قَطَنُ بنُ نُسَيْر وصل أحاديث عن ثابت، جعلها عن أنس، ثم نظر فقال: يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح، قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب ثم قال لي: يحدث عن أمثال هؤلاء، ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، ويطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا لحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا في كتاب الصحيح ورأيته يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه، فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر وقَطَن بن نُسَير وأحمد بن عيسى فقال لي مسلم: إنما قلتُ صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقَطَن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من

[1] - ابن حجر، هدي الساري، صفحة 7 و 489، وذكر هذا القول أيضا في تهذيب التهذيب جزء 9، صفحة 46، عن مسلمة أنه سمعه عن بعض أصحابه.

[2] - جاء ذكره في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم جزء2، صفحة 488 حيث قال: سألت ابا زرعة فقلت: الفضل الصائغ أحفظ أو أبو يحيى الزعفراني ؟ فقال الفضل أحفظ **للمسند** وأبو يحيى أحفظ للتفسير.

رواية الثقات، وقَدِمَ مسلم بعد ذلك إلى الرِّي، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد اللـه محمد بن مسلم بن وارة، فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحوا مما قاله أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع علينا فاعتذر إليه مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف، ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني، فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إن ما سواه ضعيف، ونحو ذلك مما اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم فقبل عذره وحدثه))[1].

ومما يلاحظ على هذه الانتقادات أنها قليلة جداً لا يمكن أن تُخلَّ بحقيقة كتابي الصحيحين، وكذلك فإن الحق مع الشيخين البخاري ومسلم كما صرح العقيلي بشأن البخاري وكما هو الواقع من قبول أبي زرعة وابن وارة لكلام مسلم في الدفاع عن صحيحه من انتقاداتهم.

المرحلة الثانية: من جاء بعد البخاري ومسلم من الأئمة الذين انتقدوا الصحيحين أو أحدهما، حيث نقدوا بعض الأسانيد والمتون فيهما، ومنهم:

1- أبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن عمار الجارودي الهروي الشهيد (ت 317)، في كتابه علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج.

2- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت 385)، في كتابه الإلزامات والتتبع.

3- أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت 400)، في كتابه الأطراف.

4- أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجياني الغساني الأندلسي (ت 498) في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل.

ومن الأئمة الذين نقدوا بعض أحاديث الصحيحين لكن لم يفردوا ذلك بالتأليف والتصنيف، وإنما ذكروا انتقاداتهم ضمن كتبهم المؤلفة في غير هذا الباب ومنهم:

أبو بكر محمد بن إسماعيل الإسماعيلي النيسابوري(ت 295)، في مستخرجه على صحيح البخاري، وأبو الحسن علي بن محمد الشهير بابن القطان الفاسي (ت 628) في كتابه الوهم والإيهام وغيرهم.

ومما يُلْحظ على هذه الإنتقادات ما يلي:

أ- أن غالبية هذه الإنتقادات متعلقة بالأسانيد لا بالمتون، فيكون المنتقِد ينتقد إسناداً معيناً لنفس المتن الذي أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، وهذا لا يؤثر على المتن غالباً لأن المتن يكون مروياً بعدة أسانيد.

[1] - أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤآلات البرذعي، تحقيق سعدي الهاشمي، الناشر: الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط1، 1402هـ - 1982، جزء2، صفحة 674- 677.

ب- أن غالب الأحاديث المنتَقدة على البخاري ومسلم تكون مروية من طرق كثيرة ويكون لها شواهد كثيرة مما يجزم بثبوت هذه الأحاديث.

ج- قد يتعمد أصحاب الصحيح إخراج بعض الطرق المنتَقدة إما لبيان الإختلاف على الرواة، وإما أن للطريق المُنتَقد خاصية لا توجد في غيره من علو إسناد أو زيادة في لفظة أو غير ذلك من الفوائد.

د- لا يلزم من انتقاد المُنتَقِد تضعيف الحديث المُنتَقَد، بل أحياناً يصرح المُنتقِد بثبوت الحديث وصحته، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الدارقطني في التتبع حيث قال: وأخرج البخاري حديث عمران بن حطان، عن ابن عمر، عن عمر في لبس الحرير، وعمران متروك لسوء اعتقاده وخبث رأيه، والحديث ثابت من وجوه عن عمر، عن عبد الـلـه مولى أسماء وغيره، عن ابن عمر، عن عمر[1].

أو أن يصرح بأن العلة غير قادحة ومن أمثلة ذلك قول الدارقطني في التتبع أيضاً: وأخرج البخاري من حديث ابن عيينة، عن عمرو، عن بجالة، لم يسمع من عمر، وإنما يأخذ من كتابه وهو حجة في قبول المكاتبة ورواية الإجازة[2].

وإضافة إلى ذلك فقد تصدى كثير من العلماء للدفاع عن الصحيحين والرد على هذه الإنتقادات وكان منهم:

1- أبو مسعود الدمشقي حيث أجاب عن الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم، حيث أجاب على (25) حديثاً.

2- أجوبة محي الدين النووي، حيث اعتنى بالجواب عن الأحاديث المنتقدة على مسلم، وذلك في شرحه لصحيح مسلم، وأفرد في المقدمة جواباً عن الأحاديث التي قيل أنها منقطعة وهي (12) حديثاً.

3- أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث أجاب عن الأحاديث التي انتقدها الأئمة على البخاري، وذلك في شرحه لصحيح البخاري، حيث أفرد في مقدمتة المسماة (هدي الساري) فصولاً في الجواب عن الرواة والأحاديث التي انتقدها الأئمة.

وابن حجر هو أفضل من أجاب عن هذه الإنتقادات، فهو مع إنصافه كان بارعاً في الدفاع عن رواة وأحاديث صحيح البخاري مما يدل على اطلاع واسع بمناهج المحدثين عامة ومنهج البخاري خاصة، ومع ذلك فإن الحافظ ابن حجر لم يستوعب جميع الرواة والأحاديث التي انتقدها الأئمة، وأجاب عن بعضها بجواب مختصر.

وقد انفرد الحافظ ابن حجر في الدفاع عن الراوة المُنتَقَدين، فقد دافع عن رواة البخاري في مقدمته لشرح صحيح البخاري المسماة بـ (هدي الساري).

---

[1] - الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ، الإلزامات والتتبع، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م حديث رقم (117).

[2] - المصدر نفسه، حديث رقم (143).

ومن المعاصرين:

1- الدكتور مقبل بن هادي الوادعي، حيث أجاب عن إنتقادات الدارقطني في تحقيقه لكتاب (الإلزامات والتتبع).

2- الدكتور ربيع بن هادي المدخلي في كتابه (بين الإمامين مسلم والدارقطني) حيث أجاب عن الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم.

3- مصطفى باحو في كتابه (الأحاديث المنتقدة في الصحيحين) حيث أجاب عن الأحاديث التي إنتقدها الأئمة على الصحيحين وعددها (396) حديثاً.

ورسالتي جاءت دفاعاً عن الرواة الذين وصفهم أحد الأئمة بالترك ممن روى لهم البخاري ومسلم أو أحدهما، ودفاعاً عن أحاديثهم التي أخرجها البخاري ومسلم أو أحدهما.

أما المنهج العلمي في التعامل مع نقد العلماء لرواة وأحاديث الصحيحين فيقوم على:

1- تعظيم الصحيحين وأنهما أصح الكتب بعد كتاب اللـه تعالى، فلا ينبغي التقليل من شأنهما والتجرؤ عليهما، بل لابد من التذكر دائما أن الأمة قد اتفقت على صحة ما فيهما من الأحاديث المتصلة والمرفوعة للنبي صلى اللـه عليه وسلم.

2- عدمُ إهمالِ نقدِ العلماء والمحدثين، بل لابد من دراسة هذا النقد دراسة علمية كما درسه علماؤنا، لنصل إلى ما وصلوا إليه من الإطمئنان التام بأحاديث الصحيحين والرد على من أراد الطعن بهما.

3- التزامُ الإنصافِ في الدراسةِ، وعدم الميل عن الحقِّ والعدلِ، كما هو حال عُلمائنا فيقفون مع الحقِّ سواء وافق أقوالَهم أم خالفَها.

4- إبراز النتائج العلمية التي يتوصل لها الباحث بعد الدراسة.

الصنف الثاني: المستشرقون ومن تـأثر بهـم مـن المسـلمين المعـاصرين، والواقـع أن هـؤلاء لم ينقـدوا أحاديـث الصحيحين وإنما أتوا بشبهات لـرد السـنة النبويـة لأنهـا خالفـت عقـولهم وأهـوائهم ومـذاهبهم، فهـم لم يسـتندوا في رد الأحاديث على أسس علمية وقواعد سليمة كما سيأتي بيانه.

وهؤلاء يمثلون المدرسة العقلية (المعتزلة الجدد) والتي تستقي أفكارها ومنهجها من أصول المعتزلة وأهل الكلام، فهم يتفقون مع المعتزلة على تعظيم العقل وتقديمه على الكتاب والسنة، ولذلك تراهم يؤولون نصوصاً من كتاب اللـه تعالى، لأنه لا يوافق عقولهم، ويردون نصوصاً من سنة النبي صلى اللـه عليه وسلم لأنها لا توافق عقولهم.

ولذلك نرى أصحاب هذا المنهج في هذا العصر يعظمون المعتزلة، ويثنون عليهم وعلى منهجهم، وفي الوقت نفسه يعيبون على المحدثين ويصفونهم بأبشع الأوصاف، فمرة يصفونهم بالتقليد والجمود، ومرة يصفونهم بالجهل وعدم العلم وغير ذلك[1].

وبعد هذا فلا يمكن لنا أن نُسَمّيَ شبهات المدرسة العقلية نقداً، بل هو طعن في السنة النبوية، وشبهات تثار لردها ورفضها، متأثرين بذلك بأفكار المعتزلة من جهة وبالأفكار الغربية من جهة ثانية، فهم يردون كل حديث لا يتوافق وأفكار المعتزلة، كما أنهم يردون كل حديث لا يتناسب مع الأفكار الغربية، ولذلك تراهم يردون أحاديث بالجملة بهذه الدعاوى.

وإن المتأمِل لأصول هذه المدرسة وما أنتجته من أفكار يعلم يقيناً أنهم ليسوا من أهل الحديث لا من قريب، ولا من بعيد ولا هم على منهج المحدثين، بل هم على منهج مخالف جداً لمنهجهم، والقواعد التي يسيرون عليها لا تتوافق مع منهج المحدثين أبداً، وهذا واضح من خلال أصول هذه المدرسة وأفكارها ونتاجها.

وقد تصدى كثير من العلماء والباحثين في هذا العصر للرد على هذه المدرسة، وبيان منهجها، وتفنيد شبهاتهم ومزاعمهم حول السنة النبوية ورواتها من الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم من أهل الحديث، فألفوا في هذا الباب كتباً ورسائل عدة من أهمها:

1- دفاع عن السنة وردِّ شُبَه المستشرقين والكُتَّاب المعاصرين، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة.

2- بيان الشُّبَه الواردة على السنة قديماً وحديثاً وردّها ردّاً علمياً صحيحاً، المؤلف نفسه.

3- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي.

4- الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة، للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

5- ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية، للدكتور عبد الرزاق حمزة.

6- دفاع عن أبي هريرة رضي الله عنه، للشيخ عبد المنعم صالح العلي.

7- منزلة السنة في الإسلام وبيان أنه لا يُستغنى عنها بالقرآن، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

8- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، للدكتور محمد لقمان السلفي.

[1] - ينظر كتاب موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق الأمين، ج1، صفحة 183 وما بعدها.

9- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، للدكتور الأمين الصادق الأمين.

إلى غير ذلك من الكتب والرسائل الكثيرة.

والمقصود أن هذه المدرسة هي بعيدة كل البعد عن منهج المحدثين فلا يكون لطعنهم ولا شبهاتهم أي اعتبار إلا للرد عليهم ودحض شبهاتهم وبيان مزاعمهم حول السنة النبوية المطهرة.

وفي ختام هذا المبحث أحب أن أذكر بعض الفوارق بين نقد العلماء من المحدثين وبين طعن المستشرقين ومن تأثر بهم من المعاصرين المسلمين، ومن أهم هذه الفوارق ما يلي:

1- أن أغلب نقد المحدثين إنما كان للأسانيد مع صحة المتون لأنها رويت من طرق أخرى ويكون لها شواهد تشهد لصحة المتن.

أما المستشرقون فكان جل طعنهم منصباً على المتون لا على الأسانيد، لأن غايتهم من هذا الطعن هو رد الأحاديث الصحيحة وخاصة أحاديث الصحيحين.

2- أن الأسس والقواعد التي سلكها علماء المحدثين في نقدهم للأحاديث إنما هي قواعد وأسس المحدثين ولم يخرجوا عنها قِيدَ أُنملة، فقواعد المحدثين هي الحكم في الإختلاف بينهم .

أما الطاعنون فقواعدهم هي أهواؤهم وعقولهم، ولذلك فهم يردون الأحاديث الصحيحة الثابتة بالأسانيد القوية لمجرد أنها تخالف عقولهم أو أنها لا تتناسب مع حضارتهم المزعومة، ولذلك لا تجدهم يتكلمون في جرح الرواة أو تعديلهم، ولا يتكلمون في علل الأحاديث مطلقاً، وهذا يدل على أن قواعدهم مخالفة لقواعد المحدثين.

3- إن علمائنا معظمين للسنة النبوية ولنقلتها من الصحابة رضي الـلـه عنهم ولأئمة المحدثين وحفاظهم، مع العلم بأن العصمة لله ولرسوله صلى الـلـه عليه وسلم وليست لأحد سوى الـلـه تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام.

أما المستشرقون ومن تبعهم فلا تراهم يعظمون السنة النبوية، ومن أقوى الأدلة على ذلك ردهم للأحاديث النبوية، وتقديم العقول عليها بل ويحاكمونها بالأفكار الغربية فما وافقها قبلوه وما خالفها ردوه.

وكذلك فهم يطعنون بالصحابة رضي الـلـه عنهم أجمعين، فقد طعنوا في أعيان الصحابة المكثرين من حفظ السنة النبوية، كعائشة أم المؤمنين، وأبي هريرة، وعبد الـلـه بن عمرو بن العاص، وعبد الـلـه بن عمر بن الخطاب وغيرهم رضي الـلـه عنهم أجمعين.

ويطعنون كذلك في أئمة المحدثين ويصفونهم بأوصاف شتى كما تقدم بيانه في صفحة 26.

إلى غير ذلك من الفوارق الكثيرة.

الفصل الأول: مفهوم الترك عند المحدثين ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الترك في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: الحديث المتروك من حيث النشأة إلى حين استقراره عند علماء المصطلح.

المبحث الثالث: حكم الرواية عن المتروكين.

المبحث الأول: الترك في اللغة والاصطلاح.

أولاً: الترك في اللغة: مصدر ترك الشيء إذا خلّاه لعدم الانتفاع منه، فكل شيء لا فائدة منه يسمى متروكاً.

قال ابن فارس: ((التاء والراء والكاف: الترك التخلية عن الشيء، وهو قياس الباب ولذلك تُسمّى البيضة بالعراء تريكة.

ومنه تركة الميت: أي ما يتركه من تراثه))[1].

ثانياً: الترك في الاصطلاح:

إن من تتبع كلام العلماء واستعمالاتهم يجد أن موضوع الترك مما اختلفت فيه عباراتهم واطلاقاتهم مع اتفاقهم على مضمون ذلك، سواء أكان الترك متعلقاً بالحديث أم بالراوي، ولذلك نجد أن العلماء يفسرون الترك أحياناً بعلاماته وأحياناً بأسبابه وأحياناً بأثره وهكذا، ويتفقون على أن المتروك من الأحاديث والرواة ما كان ساقطاً لا فائدة منه، سواء سموه متروكاً أو واهياً أو مطروحاً أو منكراً وغير ذلك.

وعلى هذا فإن ترك الراوي هو عدم قبول حديثه أو أحاديثه لجرح بليغ فيه، كأن يكون كذّاباً أو متهماً بالكذب أو يفحش غلطه ويكثر خطؤه أو غير ذلك.

قال عبد الـلـه الجديع: قولهم: (متروك الحديث):

((جرح بليغ، مفسَّر في لفظه، ظاهر في أنه من جهة حديث الراوي وما أتى به من المنكرات التي غلبت عليه، فاستحق بذلك هذا الوصف))[2].

وهذا الجرح إما أن يكون متعلقاً بالعدالة أو بالضبط أو بهما جميعاً، بحيث لا يمكن معه تعديل الراوي أو قبول روايته.

وعلى هذا فإن كل من كذب في حديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم ولو لمرة واحدة، أو أتُهم بذلك كأن يكذب في حديث الناس وإن لم يكذب في حديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم، أو كثر وهمه وفحش غلطه بحيث لم يتميز صوابه من خطئه، أو أكثر من مخالفته للثقات أو تفرد بأحاديث لا يحتمل تفرده فيها فأكثر من ذلك استحق أن يسمى متروكاً،كما سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني إن شاء الـلـه تعالى[3].

---

[1] - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، تحقيق عبد السلام هارون، ط 1979، جزء 1، صفحة 345.

[2] - الجديع، عبد الـلـه بن يوسف، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط 1 ، 1424 هـ - 2003 م ، جزء 1، صفحة 410.

[3] - صفحة 43 وما بعدها.

المبحث الثاني: الحديث المتروك من حيث النشأة إلى حين استقراره عند علماء الحديث.

إن قبول الحديث النبوي ورده بدأت بوادره وظهرت آثاره في عهد النبي صلى الـلـه عليه وسلم وأساس ذلك قول الـلـه تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)) { سورة الحجرات، آية 26 }.

قال ابن كثير في تفسير الآية: ((يأمر تعالى بالتثبت في خبر الفاسق ليحتاط له، لئلا يحكم بقوله فيكون في نفس الأمركاذباً أو مخطئاً، فيكون الحاكم بقوله قد اقتفى وراءه وقد نهى الـلـه عن اتباع سبيل المفسدين، ومن هاهنا امتنع طوائف من العلماء من قبول رواية مجهول الحال لاحتمال فسقه في نفس الأمر، وقبلها آخرون لأنَّا إنما أمرنا بالتثبت عند خبر الفاسق، وهذا ليس بمحقق الفسق لأنه مجهول الحال)) [1].

فكانت هذه الآية أصلاً من أصول المحدثين في قبول أخبار الثقات من الرواة وردِّ أخبار الفُسَّاق، ولذلك صار الصحابة رضي الـلـه عنهم يحتاطون لقبول الأخبار فكان أبو بكر وعمر وعلي رضي الـلـه عنهم يحتاطون لقبول الرواية عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم حفظاً منهم على السنة النبوية من أن يدخل فيها ما ليس منها.

قال الذهبي: ((وكان[2] أول من احتاط في قبول الأخبار فروى ابن شهاب عن قَبِيصَة بن ذُؤيْب[3] أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث فقال: ما أجِدُ لكِ في كتاب الـلـه شيئاً، وما علمت أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وآله وسلم ذكر لكِ شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وآله وسلم يعطيها السدس. فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي الـلـه عنه.

ومن مراسيل ابن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافاً فلا تحدثوا عن رسول الـلـه شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الـلـه فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه.

فهذا المرسل يدلك أن مراد الصديق التثبت في الأخبار والتحري، لا سد باب الرواية ألا تراه لما نزل به أمر الجدة ولم يجده في الكتاب كيف سأل عنه في السنة، فلما أخبره الثقة ما اكتفى حتى استظهر بثقة آخر ولم يقل حسبنا كتاب الـلـه كما تقوله الخوارج))[4].

---

[1] - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تفسير القرءان العظيم، دار طيبة، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط 2، 1420 – 1999، جزء 7، صفحة 370.

[2] - أي: أبو بكر الصديق رضي الـلـه عنه.

[3] - هو ابن حَلْحَلْة الخزاعي له رؤية، التقريب التهذيب جزء2، صفحة 453.

[4] - الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، تحقيق زكريا عميرات، ط1، 1419هـ - 1988م، جزء 1، صفحة 9.

وقال ابن حبان: ((وهذان [1]أول من فتشا عن الرجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الأخبار، ثم تبعهم الناس على ذلك))[2].

وهذا لا يدل على أن الصحابة كانوا يردون أخبار العدول الثقات، وإنما كانوا يُعلّمون من بعدهم من صغار الصحابة الاحتياط في قبول حديث النبي صلى اللـه عليه وسلم، ومما يدل على ذلك ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث عبد اللـه بن أبي سلمة أنه قال:

((إن أبا موسى استأذن على عمر ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع فبلغ ذلك عمر، فقال: ما ردَّك؟ فقال: إني سمعت رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم يقول: "إذا استأذن أحدكم ثلاث مرات فلم يؤذن له فليرجع" فقال: لتجئني على هذا ببينه وإلا، قال: حماد توعده[3]، قال: فانصرف فدخل المسجد، فأتى مجلس الأنصار، فقص عليهم القصة ما قال لعمر، وما قال له عمر، فقالوا: لا يقوم معك إلا أصغرنا، فقام معه أبو سعيد الخدري، فشهد، فقال له عمر: إنا لا نتهمك، ولكن الحديث عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم شديد))[4].

وسار الصحابة على هذا المنهج حتى ظهرت بوادر الفتنة، وبَعُد العهد عن النبي صلى اللـه عليه وسلم، فاحتاط الصحابة في قبول الأخبار أكثر فلم يقبلوا إلا ممن يعرفون ويردون أخبار من لا يعرفون، ومما يدل على ذلك ما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه فقال:

((وحدثني محمد بن عباد وسعيد بن عمرو الأشعثي جميعاً عن ابن عيينة - قال سعيد أخبرنا سفيان - عن هشام بن حجير عن طاوس قال جاء هذا إلى ابن عباس - يعني بُشَير بن كَعْب[5] - فجعل يحدثه، فقال له ابن عباس: عد لحديث كذا وكذا. فعاد له ثم حدثه فقال له: عد لحديث كذا وكذا. فعاد له، فقال له: ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذا أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذا، فقال له ابن عباس: إنا كنا نحدث عن رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- إذ لم يكن يكذب عليه فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه))[6].

---

[1] - أي: عمر وعلي رضي اللـه عنهما.

[2] - ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، كتاب المجروحين في ضعفاء المحدثين والمتروكين، دار الوعي- حلب، تحقيق محمود إبراهيم زايد، جزء 1، صفحة 38.

[3] - حماد : هو ابن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي.

[4] - ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، صحيح ابن حبان ترتيب ابن بلبان ، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1414هـ - 1993م، برقم (5806)، وأصل الحديث أخرجه البخاري (2062) من حديث عبيد بن عمير، ومسلم (33- 2153) من حديث بسر بن سعيد.

[5] - هو ابن أبي الحميري العدوي أبو أيوب البصري ثقة مخضرم، التقريب التهذيب جزء1، صفحة 126.

[6] - مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي ، بيروت، برقم جزء1، صفحة 10.

وفي رواية: ((إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم - ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف))[1].

وكل هذه الآثار التي وردت عن الصحابة رضي الـلـه عنهم فهي قليلة، وليس فيه اتهام صريح، لعدم وجود دواعي الاتهام بكثرة، وإنما كان الغالب عليهم الصدق والأمانة، ولكن كان الصحابة يحتاطون لحديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم، ويخافون أن ينسب إليه ما ليس منه فوقفوا هذا الموقف فحفظ الـلـه بهم سنة النبي صلى الـلـه عليه وسلم ونقلوها لمن بعدهم من غير زيادة ولا نقصان.

ثم لما ازدادت الفتن وظهرت البدع وبَعُدَ العهد عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم وقف التابعون موقفاً أشد، فردوا أخبار أهل البدع وقبلوا أخبار أهل السنة وذلك احترازاً منهم لعدم الاطمئنان لأهل البدع فقد يكذبون لنصرة بدعهم وتأييداً لها، وهذا يدل عليه ما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه بسنده عن ابن سيرين، قال : ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم))[2].

وكذا ما أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه بسنده عن مسعر قال سمعت سعد بن إبراهيم يقول: ((لا يحدث عن رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- إلا الثقات))[3].

فظهر أنَّ ترك أخبار غير الثقات جلياً واضحاً فترك هؤلاء الأئمة خبر كل من لا يوثق به من الكذابين وأهل البدع وغيرهم.

والشواهد على ذلك كثيرة جداً وكلها تدل على بداية التفتيش عن الرواة والروايات حفظاً منهم لسنة النبي صلى الـلـه عليه وسلم، والذي سهل لهم هذا المهمة وجود الإسناد بينهم وبين النبي صلى الـلـه عليه وسلم، ولذلك اعتبروا هذا الإسناد من الدين فلا يؤخذ الدين إلا عمن يوثق به من الرواة الصادقين الأمناء الحافظين لما يروونه عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، وكل خبر من غير إسناد يتركوه وإن كان الناقل له من الثقات، ولذلك قال عبد الـلـه ابن المبارك ((الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء))[4].

والأخبار الدالة على ذلك كثيرة جداً، لا يمكن الإحاطة بها ولكن الذي لا بد من ذكره هو تطور موضوع ترك الرواة عند أئمة هذا الشأن.

---

[1] - المصدر نفسه.

[2] - مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 11.

[3] - المصدر نفسه.

[4] - المصدر نفسه، جزء1، صفحة 12.

وإن من أول ما ثبت عنه لفظ الترك أو ما كان بمعناه، ما ورد عن ابن عون أنه قال عن شهر بن حوشب: إن شهراً نزكوه إن شهراً نزكوه[1].

قال مسلم عقبه تفسيراً لكلمة (نزكوه): يقول أخذته ألسنة الناس تكلموا فيه.

وقال الترمذي عقبه: ((قال أبو داود: قال النضر تركوه أى طعنوا فيه وإنما طعنوا فيه لأنه ولى أمر السلطان)).

والمقصود أن ابن عون استعمل لفظ الترك لحديث شهر بن حوشب لما رأى فيه ما يوجب تركه عنده، ولذلك كان شعبة بن الحجاج سيء الرأي فيه، وتركه ويحيى بن سعيد القطان[2].

وكذلك ما ثبت عن عبد اللـه بن المبارك أنه قال: ((قلت: لسفيان الثورى إن عباد بن كثير من تعرف حاله. وإذا حدث جاء بأمر عظيم فترى أن أقول للناس لا تأخذوا عنه قال سفيان بلى. قال عبد اللـه: فكنت إذا كنت فى مجلس ذكر فيه عباد أثنيت عليه فى دينه وأقول لا تأخذوا عنه))[3].

وقال عبد اللـه بن المبارك: ((انتهيت إلى شعبة فقال: هذا عباد بن كثير فاحذروه))[4].

وقال الشعبي: ((حدثنى الحارث الأعور الهمدانى وكان كذاباً))[5].

وكلما بَعُد العهد وكَثُرت البدع احتاج الناس من يبين لهم أحوال الرواة مع ظهور الكذب والخطأ والغفلة بشكل أكثر وأوضح، ولهذا في عهد شعبة بن الحجاج كثر الكلام في الرواة وبدأ التأصيل يظهر في كلام الأئمة في موضوع الترك.

ولهذا ثبت عن شعبة أنه بين حقيقة المتروك فقد أخرج ابن الأعرابي في معجمه عن نعيم بن حماد أنه قال: ((سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: سألت، أو سُئِل شعبة، عن من يترك حديثه؟ فقال: إذا روى عن المعروفين، ما لا يعرفه المعروفون فأكثر طرح حديثه، ومن اتهم بالكذب طرح حديثه، ومن روى حديثاً غلطاً مجتمع عليه فتمادى في روايته طرح حديثه، ومن أكثر الغلط طرح حديثه، وما كان غير هؤلاء فارِوِ عنه))[6].

---

[1] - المصدر نفسه، جزء1، صفحة 13، والسنن الكبرى للنسائي جزء 9، صفحة 54، وسنن الترمذي، كتاب الاستئذان، باب: ما جاء في التسليم على النساء، برقم (2914).

[2] - النسائي، أبو عبد الرحمن بن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق حسن عبد المنعم، جزء 9، صفحة 54.

[3] - مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 13.

[4] - المصدر نفسه.

[5] - المصدر نفسه، جزء1، صفحة 14.

[6] - ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري، المعجم، دار ابن الجوزي، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم ابن أحمد الحسيني، ط1، برقم (171)، وكذلك أخرجه الخطيب في الكفاية، صفحة 145.

فمفهوم الترك عند شعبة بن الحجاج يشمل الإكثار من رواية المناكير عن الثقات وكذا من أتهم بالكذب، ومن روى حديثاً غلطاً مجمع على أنه غلط فأصر على روايته حتى أتهم به، وكذلك من كثر الغلط في حديثه.

وهذا المفهوم فيه زيادة بيان على من سبق شعبة بن الحجاج من الأئمة، وهذا ما توضحه التطبيقات العملية في كلامه رحمه الـلـه تعالى.

مع أنه من المهم التنبيه على أن شعبة بن الحجاج قد يترك حديث الراوي لعدم رضاه عنه، لا أنه يطرح حديثه ويتركه، ولكن قد يتركه لسبب آخر كأن يرى أن الراوي ليس مؤهلاً لأن يروي حديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم، أو أن يرتكب محرماً يخل بمروؤة الراوي فلذلك لم يرتض شعبة الرواية عنه.

ومن أمثلة ذلك ما رواه ابن أبي حاتم عن عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل أنه قال: ((سمعت أبي يقول: ترك شعبة المنهال بن عمرو على عمد. قال أبو محمد: لأنه سمع من داره صوت قراءة بالتطريب))[1].

وروى الخطيب بسنده عن وهب بن جرير أنه قال: ((قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت، فهلا سألت عسى أن لا يعلم هو))[2].

وكذلك ما رواه الخطيب بسنده عن محمد بن جعفر المدائني أنه قال: ((قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان، قال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه))[3].

وهذا على قلته لا يمكن اعتباره منهجاً لشعبة بن الحجاج وإن استدل بعض العلماء بذلك على شدة شعبة، لكن الصحيح غير ذلك والـلـه أعلم.

قال الصنعاني: ((واعلم أنَّه لا تصريح من المفسرين المذكورين بأنهم جرحوا من ذكر إذ شعبة لم يجرح من رآه يركض على برذون، بل قال: تركت حديثه ولم يجرحه، وكأنه رأى ذلك من خوارم المروءة وأنه يفسرها بسيرة أمثاله وأن مثل ذلك الرجل لا يركض على برذون وكذلك من سمع في بيته صوت الطنبور لم يجرحه بل قال: كره السماع منه وكذلك من رآه كثير الكلام ولا شك أن هذا تعمق ومبالغة))[4].

ومن جاء بعده من الأئمة ساروا على إثره وانتهجوا منهجه في هذا المفهوم، وربما كانوا يخالفونه في بعض التطبيقات العملية.

---

[1] - ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، جزء 8، صفحة 357.

[2] - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، تحقيق أبو عبد الـلـه السورقي- إبراهيم حمدي المدني ، صفحة 112، هكذا في الكفاية وكأن فيها سقطا، لأن القائل: (فهلا سألت ...) هو وهب بن جرير، ينظر هدي الساري صفحة 446.

[3] - الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، صفحة 112.

[4] - الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار، المكتبة السلفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،جزء 2، صفحة 96.

ومن أولئك الأئمة يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي فهما سارا على منهج شعبة بن الحجاج وأنهما يتركان من كان متصفاً بإحدى الصفات التي ذكرها شعبة بن الحجاج في معنى المتروك، وكلامهما العملي يدل على ذلك.

قال عبد الرحمن بن مهدي: ((احفظ عني الناس ثلاث: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه))[1].

وذكر الخطيب البغدادي بسنده عن أحمد بن سنان قال: ((كان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلا متهماً بالكذب أو رجلاً الغالب عليه الغلط))[2].

والظاهر أن منهج يحيى القطان لا يختلف عن منهج ابن مهدي في هذا الباب، إلا من جهة واحدة وهي: أن ابن مهدي يشترط في الترك بالوهم أن يكون الوهم غالباً في حديث الراوي كما هو ظاهر من كلامه المتقدم.

أما يحيى القطان فالظاهر من استعماله أنه يترك بكثرة الخطأ وإن لم يكن هو الغالب على حديث الراوي واللـه أعلم.

قال ابن حبان: ((قال يحيى بن سعيد القطان: لم يترك إبراهيم بن أبي يحيى للقدر إنما ترك للكذب))[3].

قال البخاري: ((قال يحيى القطان: لم يترك المثنى من أجل عمرو بن شعيب ولكن كان منه اختلاط))[4].

ولذلك قال الترمذي: ((كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء، فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنهم تركهم لحال حفظهم.

وذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا - لا يثبت على رواية واحدة - تركه .

وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان عبد اللـه بن المبارك ، ووكيع ابن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة))[5].

---

[1] - العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية بيروت ، ط 1، 1404هـ - 1984م، جزء 1، صفحة 13.

[2] - الخطيب، الكفاية في علم الرواية، صفحة 143.

[3] - ابن حبان،كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 105.

[4] - البخاري، أبو عبد اللـه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي، جزء 7، صفحة 419.

[5] - ابن رجب، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الحنبلي، شرح علل الترمذي، مكتبة الرشد، تحقيق الدكتور همام سعيد، ط2، جزء 1، صفحة 402.

وذكر ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي أن البخاري وشيخه ابن المديني سارا على طريقة يحيى بن سعيد القطان[1].

وأنه سار على طريقة ابن مهدي كثير من أهل الحديث من المصنفين في الصحاح والسنن كمسلم بن الحجاج وأبو داود والترمذي والنسائي[2].

قال مسلم: ((فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد اللـه بن مسور أبي جعفر المدائنى، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم، ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم. وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة. فمن هذا الضرب من المحدثين عبد اللـه بن محرر ويحيى بن أبي أنيسة والجراح بن المنهال أبو العطوف وعباد بن كثير وحسين بن عبد اللـه بن ضميرة وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم فى رواية المنكر من الحديث. فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به))[3].

ولذلك قال ابن حبان في ترجمة أبي بكر بن عياش: ((كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين يروي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الأنصاري وقد روى عنه ابن المبارك وأهل العراق وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فلو كثر أخطاءه حتى كان الغالب على صوابه لا يستحق مجانبة رواياته فأما عند الوهم يهم أو الخطأ يخطىء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه))[4].

ولذلك كان علي ابن المديني لا يترك حديث أحد من الرواة حتى يجتمع يحيى القطان وابن مهدي على تركه، أما إذا حدث عنه واحد منهما فلا يتركه، ومما يدل على ذلك ما نقله عنه يعقوب بن شيبة[5].

لكن لا بد من التنبيه على أمر مهم ألا وهو: أنه يجب التفريق بين من تركه هؤلاء الأئمة بعد أن عرفوا حال الراوي وسمعوا منه ثم تركوا حديثه فهذا يدل غالباً على الترك، أما إذا لم يرووا عنه مطلقاً فهذا يحتمل أنهم لم يسمعوا منه، أو أنهم لم يرتضيا الرواية عنه لسبب آخر غير الترك، وكذلك يحتمل الترك واللـه تعالى أعلم[6].

---

[1] - المصدر نفسه، صفحة 404.

[2] - شرح علل الترمذي، صفحة 403و 404.

[3] - مسلم، الصحيح ، جزء1، صفحة 4.

[4] - ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، كتاب الثقات، دار الفكر، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، ط 1، جزء 7، صفحة 669.

[5] - ابن رجب، شرح علل الترمذي، جزء 1، صفحة 404.

[6] - الجديع، تحرير علوم الحديث، جزء 1، صفحة 413- 414.

قال ابن حجر: ((وحكى الباجي في رجال البخاري عن علي بن المديني أنه قال: تركه شعبة، قلت: والذي رأيته عن علي أنه قال: لم يرو عنه شعبة وبين اللفظين فرقان))[1].

وعلى هذا فإن لفظ الترك يطلق عند هؤلاء الأئمة على أمور:

الأول: رواية الكذّاب والمتهم بالكذب.

الثاني: رواية من كان الغالب عليه الوهم والخطأ على حسب مذهب ابن مهدي ومن وافقه.

الثالث: رواية من كثر خطأه وفحش غلطه وإن لم يكن هو الغالب على روايته على حسب قول يحيى بن سعيد القطان ومن وافقه من الأئمة.

الرابع: من أخطأ في حديث أو أحاديث ونبه على ذلك فلم يرجع عن خطئه كما نص على ذلك شعبة والإمام أحمد والدارقطني وغيرهم[2].

الخامس: رواية المبتدعة الدعاة والرؤوس في البدعة على حسب قول ابن مهدي وغيره من الأئمة.

ولا بد من التنبيه على أمر مهم وهو أن كل راو ثبت عليه الوهم والخطأ إن تميز خطؤه من صوابه لم يترك مطلقاً وإنما يترك حديثه الذي وهم فيه، وأن الراوي إذا لم يتميز خطؤه من صوابه يترك ولا يقبل له حديث مطلقاً.

قال ابن حبان: ((وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجُريري، وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما رووا إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم، أو ما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى، لأن حكمهم ـ وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم، وحُمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدّم عدالتهم ـ حكمُ الثقة إذا أخطأ أن الواجب ترك أخطائه إذا علم والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكم هؤلاء: الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين سماعهم منهم قبل الاختلاط سواء))[3].

وذكر في ترجمة عبيدة بن متعب الضبي أنه لم يتميز حديثه فترك بسبب ذلك فقال: ((كان ممن اختلط بأخرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به))[4].

---

[1] - ابن حجر، هدي الساري، صفحة 400.

[2] - الخطيب، الكفاية، صفحة 144، وسؤآلات حمزة للدارقطني، صفحة 72.

[3] - ابن حبان، الصحيح جزء 1، صفحة 161.

[4] - ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 2، صفحة 173.

وهذه هي طريقة البخاري ومسلم في الراوية عمن تكلم فيهم الأئمة من الرواة فتراهم يروون بعض أحاديثهم ويتركون بعضها وذلك لما تميز عندهم خطأ الراوي من صوابه، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره ابن حجر في مقدمة فتح الباري فقال: ((وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل[1] أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يُعلِّمَ له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشئ من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه))[2].

وموقف البخاري من إسماعيل بن أبي أويس يدل بوضوح على منهج البخاري في صحيحه حيث أنه يخرج أحاديث لرواة متكلم فيهم لكن لا يخرج لهم إلا ما ثبت عنده صحة ما رووه من الأحاديث، ولذلك نراه أنه اختار من أحاديث إسماعيل بن أبي أويس وعلّم على الصحيح منها من أصوله فأمن من خطئه، وهكذا الحال في سائر الرواة المتكلم فيهم بالضعف.

وكذلك يدل على ذلك ما ذكره مسلم في بيان السبب الذي روى لبعض الرواة في صحيحه أمثال أسباط بن نصر وأحمد بن عيسى وقَطَن بن نُسَيْر فقال:

((إنما قلت صحيح وإنما أدخلت من حديث أسباط وقَطَن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلى عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقتصر على أؤلئك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات))[3].

وأما أهل الاصطلاح فقد اعتنوا بلفظ المتروك وما يدل عليه من معاني اعتناءً كبيراً فأول من اعتنى بذلك الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية فقد ذكر عدة أبواب دالة على هذا الأمر وهي:

1- باب في أن الكاذب في غير حديث رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم ترد روايته.

2- باب ما جاء في ترك السماع ممن اختلط وتغير.

3- باب ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الأحاديث.

4- باب ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالباً على روايته.

5- باب ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في سماع الحديث.

---

[1] - هو: ابن عبد الـلـه بن عبد الـلـه بن أويس أبو عبد الـلـه ابن أبي اويس المدني.

[2] - ابن حجر، هدي الساري،صفحة 388.

[3] - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط1، جزء 4، صفحة 272.

6- باب ترك الاحتجاج بمن عرف بالتساهل في رواية الحديث.

7- باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية وإن عرف بالصلاح والعبادة.

وضَمّن الخطيب هذه الأبواب بنقولات كثيرة عن الأئمة تبين حقيقة المتروك وما بذله الأئمة في معرفة من يستحق أن يترك ممن لا يستحق.

وكان مما ذكره الخطيب مراتب الجرح والتعديل التي ذكرها ابن أبي حاتم بسنده فقال:

((وقال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي فيما أخبرني به أبو زرعة روح بن محمد بن أحمد القاضى إجازة شافهني بها، أن علي بن محمد بن عمر القصار، أخبرهم عنه وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، فإذا قيل للواحد أنه ثقة أو متقن، فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل أنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهى المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهى المنزلة الرابعة))[1].

فجعل المرتبة الرابعة من الجرح وهي الأخيرة المشتملة على لفظ المتروك أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث.

أما من كان قبل الخطيب فقد ذكروا هذا المصطلح قليلاً ولم يذكروه بشكل مفصل وممن ذكره ابن منده والقاضي أبو محمد الرامهرمزي والحاكم النيسابوري والخليلي[2].

وأما من جاء بعد الخطيب فقد اعتمدوا على ما ذكره الخطيب في الكفاية وإن كانوا لم يفصلوا كما فصل الخطيب، بل اقتصروا على أن لفظ المتروك أحد مراتب الجرح، حيث أنهم فصلوا هذه المراتب وزادوا فيها من الألفاظ على ما ذكره ابن أبي حاتم.

فابن الصلاح اقتصر على ما ذكره ابن أبي حاتم فيما يتعلق بالمرتبة الرابعة وهي أدنى مراتب الجرح ، ولم يزد عليها شيئاً.

وأما الذهبي فقد جعل مراتب الجرح خمس مراتب، وجعل المرتبة الثالثة ما قيل فيه (متروك، ليس بثقة، سكتوا عنه، ذاهب الحديث، فيه نظر، هالك، ساقط).

---

[1] - الخطيب، الكفاية في علم الرواية، صفحة 23.

[2] - ولمزيد تفصيل ينظر رسالة (مصطلح المتروك دراسة نظرية عامة وتطبيقية عند الإمام البيهقي في كتاب السنن الكبير) للدكتورة نماء محمد البنا.

وبينما جعل المرتبة الرابعة ما قيل فيه (متهم بالكذب، متفق على تركه).

وجعل المرتبة الخامسة والأخيرة ما قيل فيه (دجال، كذاب، وضاع، يضع الحديث)[1].

وأما العراقي فقد جعل لفظ (متهم بالكذب أو بالوضع أو فيه نظر أو سكتوا عليه) في المرتبة الرابعة مع المتروك على خلاف الذهبي حيث جعلهما مرتبتان[2].

وأما الحافظ ابن حجر فقد تكلم على المتروك بكلام أوسع مما تكلم به ابن الصلاح والذهبي والعراقي.

فالمتروك عند ابن حجر هو رواية المتهم بالكذب كما ذكر ذلك في نزهة النظر[3].

وذكر الحافظ ابن حجر أن لفظ المتروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من لفظ الضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال[4].

وأضاف أن رواية المتروك تسمى منكرة على ما ذكره الإمام مسلم في مقدمة صحيحيه واختاره هو كما في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح فقال:

((وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه ما نصه: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعملة.

قلت: فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة، وهذا هو المختار واللـه أعلم))[5].

---

[1] - الذهبي، شمي الدين أبو عبد اللـه محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الإعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، جزء 1، صفحة 4.

[2] - العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المطبعة السلفية، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط 1 1389هـ/1969م ، صفحة 163.

[3] - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد اللـه بن ضيف اللـه الرحيلي ، الطبعة الأولى ، سفير ، الرياض ، 1422هـ ، صفحة 22.

[4] - المصدر نفسه، صفحة 44.

[5] - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي، ط1، جزء 2، صفحة 675.

ولذلك فإن المتروك عند ابن حجر هو: ((الحديث الذي يرويه من يتهم بالكذب ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي))[1].

وأضاف القاسمي: ((أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة))[2].

مع أن الحافظ ابن حجر ذكر في مقدمته لكتابه تقريب التهذيب طبقات الرواة وقسمها إلى إثني عشرة طبقة وذكر أن الطبقة العاشرة هي طبقة المتروك فقال:

((من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط))[3].

والظاهر أن هذا خاص بكتابه تقريب التهذيب، وإلا فهناك من حكم عليهم بالترك وقد وثقهم أحد الأئمة.

لكن هذا يمكن أن يضاف إلى معاني المتروك التي ذكرت في أول المبحث.

المبحث الثالث: حكم الرواية عن المتروكين.

وبعد هذا العرض لكلام الأئمة واستعمالاتهم لموضوع الترك لا بد من التنبيه على أمر مهم جداً ألا وهو أن الراوي له حالتان فيما يتعلق بالترك هما:

الحالة الأولى: أن يترك تركاً مطلقاً بحيث لا تحل الرواية عنه بحال من الأحوال، ولا يقبل حديثه مطلقاً، وهذا يمكن لنا أن نسميه بالترك المطلق كالكذاب والمتهم بالكذب ومن لم يميز خطؤه من صوابه.

الحالة الثانية: أن يترك تركاً نسبياً بحيث يترك في بعض الأحوال ويقبل في بعضها، ويمكن أن نسميه بالترك النسبي، كالذي كثر وهمه وخطؤه وكالمبتدع الذي لا يكفر ببدعته وغيرهما.

ورأيت أن كثيراً من الأئمة من يفرق بين هاتين الحالتين منهم ابن حبان في كتابيه الثقات والمجروحين، وكذلك يؤخذ من كلام ابن أبي حاتم وغيره ما يدل على ذلك.

ولذلك نرى أن الأئمة لما يريدون الترك المطلق يعبرون عنه بألفاظ دالة عليه كلفظ: لا تحل عنه الرواية، أو لا يحتج بحديثه بحال، أو ساقط الحديث، أو ذاهب الحديث وهكذا.

---

[1] - ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، صفحة 21، ومنهج النقد للدكتور نور عتر ، صفحة 299.

[2] - القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد بن سعيد القاسمي الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية – بيروت، صفحة 106.

[3] - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، تقريب التهذيب، دار الرشيد، تحقيق محمد عوامة، ط 1، 1406 هـــــ ، صفحة 1.

بينما نجدهم يعبرون عن الترك النسبي بألفاظ دالة عليه كلفظ: يترك إذا تفرد، أو لا تحل عنه الرواية إلا على سبيل الإعتبار، أو قد يحتج بهم في باب دون باب وهكذا.

والفرق بينهما أن الترك المطلق يحكم عليه بالترك ولا يعتبر به مطلقاً، وهو المرتبة الخامسة من مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم حيث قال: ((ومنهم قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته)) [1].

أما الترك النسبي فيمكن أن يعتبر به إذا توبع على روايته، أما إذا لم يتابع على حديثه فهو في حكم المتروك الذي لا يحتج به، وهذه هي المرتبة الرابعة عند ابن أبي حاتم حيث قال: ((ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط - فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام))[2].

[1] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 1، صفحة 7.

[2] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء1، صفحة 7.

الفصل الثاني :من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب تهمتهم بالكذب، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الأسباب التي أدت إلى اتهامهم بالكذب .

المبحث الثاني: الرواة المتهمون بالكذب الذين روى لهم الشيخان، وطريقتهما في الإخراج عنهم.

المبحث الأول: الأسباب التي أدت إلى اتهامهم .

إن للمحدثين ضوابط في التعامل مع الرواة فيما يتعلق بقبول الرواة أو تركهم، ومن تلك الضوابط المتعلقة بترك الراوي : أن يترك الراوي بسبب كذبه أو تهمته بذلك، وإن منه ما يتعلق بالكذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، والكذب في حديث الناس، وأن لكل واحد منهما أحكامه عند المحدثين.

وفي هذا المبحث فسأذكر الأسباب التي أدت إلى اتهام بعض رواة البخاري ومسلم بالكذب مع الجزم بأنهم بريئون من ذلك، لكن ثمة ملابسات أدت إلى اتهامهم من قبل بعض العلماء، ولكن بعد الوقوف على هذه الملابسات ودراسة تراجم الرواة دراسة دقيقة والوقوف على رواياتهم التي في الصحيحين وغيرها تبين أنهم لا يوصفون بالكذب والله أعلم.

ومن تلك الأسباب:

أولاً: ادعاء سماع مالم يسمعه:

إذا ادعى الراوي سماع حديث أو أحاديث عن شيخ معين وهو لم يسمع تلك الأحاديث المدعاة على وجه التعمد لا على وجه الخطأ والوهم، ففي هذه الحالة يوصف الراوي بأنه كذاب أو متهم بالكذب بسبب ما ادعاه من هذا السماع.

ولذلك عدَّ العلماء أن المدعي سماع ما لم يسمع بأنه ساقط العدالة لا يقبل حديثه بل ذكر الحافظ ابن حجر أن من جملة الوضاعين هم من حملهم رق دينهم على حب الظهور بأن يدعوا سماع ما لم يسمعوا فقال:الصنف الثالث: من حمله الشره ومحبة الظهور على الوضع من رق دينه من المحدثين فيجعل بعضهم للحديث الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً كمن يدعي سماع من لم يسمع، وهذا داخل في قسم المقلوب[1].

ولذلك نجد أن أئمة الحديث يصفون الراوي بأنه متهم بالكذب ويتركون أحاديثه بسبب أنه ادعى سماع ما لم يسمعه، ومن ذلك ما ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة زكريا بن دُويد الكندي فقال:كذاب ادعى السماع من مالك والثوري والكبار وأن له مائة وثلاثين سنة، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على حميد الطويل[2].

ومن ذلك ما حصل لأحمد بن عيسى بن حسان المصري حيث كذبه ابن معين وغمزه أبو زرعة الرازي بسبب أنه ادعى سماع ما لم يسمعه عن بعض شيوخه مع أنه لم يثبت عليه ذلك كما سأذكره مفصلاً في المبحث الثاني من هذا الفصل صفحة 124 إن شاء الله تعالى.

---

[1]- ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، جزء2، صفحة 852 .

[2]- جزء 2، صفحة 72.

ثانياً: أن تظهر النكارة في أحاديثه بسبب ضعفه:

قد يكون الراوي ضعيفاً سيء الحفظ فيروي أحاديث لا تثبت عن النبي صلى الـلـه عليـه وسـلم يرويهـا هـذا الراوي على وجه الوهم والخطأ لسوء حفظه وانعدام ضبطه لأي سبب من أسـباب انعـدام الضـبط كـالاختلاط وذهـاب الكتب وغير ذلك.

وبسبب هذه الأحاديث المنكرة التي يرويها الراوي يصفه بعض العلماء بالكذب أو تهمته بذلك.

ومن ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية عن حسين بن حبان قال: ((قلت ليحيى بن معـين: مـا تقـول في رجل حدث بأحاديث منكرة فردها عليـه أصـحاب الحـديث، إن هـو رجـع عنهـا وقـال: ظننتهـا، فأمـا إذا أنكرتموهـا ورددتموها علي فقد رجعت عنها؟ فقال: لا يكون صدوقاً أبداً إنما ذلك الرجل يشتبه لـه الحـديث الشـاذ والشـئ فيرجـع عنه، فأما الأحاديث المنكرة التي لا تشتبه لأحد فلا، فقلت ليحيى: ما يبرئه؟ قال: يخرج أصلاً عتيقاً فيه هـذه الأحاديـث، فإذا أخرجها في كتاب عتيق فهو صدوق، فيكون شُبّه له فيها وأخطأ كما يخطئ الناس فيرجع عنها، قلـت: فـإن قـال: قـد ذهب الأصل وهي في النسخ؟ قال: لا يقبل منه، قلت: فإن قال: هي عندي في نسخة عتيقـة ولـيس أجـدها؟ فقـال: هـو كذاب أبداً حتى يجئ بكتابه العتيق، ثم قال: هذا دين لا يحل فيه غير هذا))[1].

ولذلك نجد أن أئمة الحديث كانوا لا يرون كتابة الأحاديث المنكرة ولا روايتهـا بخـلاف الروايـة عـن الضـعفاء، وذلك لأن الحديث المنكر من جملة الأحاديث التي نسبت إلى النبي صلى الـلـه عليه وسلم فـلا يمكـن أن تتقـوى بحـال من الأحوال ولا يمكن الاستفادة منها إلا في بيان حال من رواها.

ومن ذلك ما ذكره المروذي عن الإمام أحمد أنه قال: ((الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقتٍ، والمنكـر أبداً منكر))[2].

وقال ابن هانئ: ((قيل له ـ أي أبي عبد الـلـه ـ فهذه الفوائد التي فيها المناكير، ترى أن يكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبداً منكر. قيل له الضعفاء؟ قال: قد يُحتاج إليهم في وقتٍ، كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأساً))[3].

ومن ذلك ما ذكره ابن معين في حال أسيد بن زيد الجمال حيث قال فيه: كذاب مع أن أسيداً لا يمكـن وصـفه بذلك لثبوت عدالته، لكن ابن معين وصفه بالكذب بسبب ما ثبت عنه من أحاديث منكـرة رآه يحـدث بهـا كـما سـيأتي تفصيل ذلك في ترجمته في المبحث التالي صفحة 137 إن شاء الـلـه تعالى.

---

[1]- صفحة 118.

[2]- الإمام أحمد، أبو عبد الـلـه أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي، تحقيق وصي الـلـه بن عباس، ط 1، بيروت 1408 - 1988، صفحة 163.

[3]- مسائل ابن هانئ، جزء 2، صفحة 167.

ثالثاً: سرقة الحديث ونسبته له:

وهو أن يأخذ الراوي حديث غيره فيرويها على أنها له لا على وجه التدليس، كأن يقول حدثنا أو سمعت وغير ذلك وهو لم يسمع شيئا من ذلك.

ولذلك يفرق بين السرقة والتدليس أن سارق الحديث يصرح بسماعه للحديث وهو لم يسمع شيئاً من ذلك، أما المدلس فهو يوهم سماع الحديث بلفظة توهم ذلك ك (عن) و (أن) ونحوهما مع أنه لم يسمع ذلك مباشرة وإنما سمعه بواسطة[1].

وسرقة الحديث أهون من وضع الحديث واختلاقه كما قال السخاوي نقلاً عن الذهبي: ((فإنها -كما قال الذهبي- أهون من وضعه واختلاقه، في الإثم؛ إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذلك المحدث؛ قلت: أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته))[2].

ومع ذلك فقد شدد الأئمة على من سرق الحديث حيث أنهم اتهموه بالكذب وعاملوه معاملته في عدم قبول روايته.

ومن أمثلة ذلك يحيى بن عبد الحميد الحماني حيث ذكر الإمام أحمد بأنه يكذب جهاراً بسبب أنه يسرق الحديث، ولم يقتصر على ما سمع.

قال عبد الله بن أحمد: ((قلت لأبي إن ابني أبي شيبة ذكروا أنهما يقدمان بغداد فما ترى فيهم فقال قد جاء ابن الحماني إلى ههنا فاجتمع عليه الناس وكان يكذب جهاراً فاجتمع عليه الناس ابن أبي شيبة على حال يصدق))[3].

وقال أبي: ما كان أجرأه هذه جرأة شديدة ولم يعجبه ذلك وقال ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يتلقطها أو يتلقفها[4].

وقال البخاري: ((كان أحمد وعلي يتكلمان في يحيى الحماني))[5]، وقال في موضع آخر: ((يتكلمون فيه رواه أحمد وابن نمير))[6].

---

[1]- ينظر تحرير علوم الحديث للجديع، جزء 1، صفحة 255-256.

[2]- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تحقيق صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية ، ط 1، بيروت، 1421هـ - 2001م، ، جزء 2، صفحة 121.

[3]- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، جزء 3، صفحة 40.

[4]- المصدر نفسه، جزء 3، صفحة 41.

[5]- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، التاريخ الصغير، دار المعرفة، تحقيق محمود إبراهيم زايد، بيروت – لبنان، جزء 2، صفحة 328.

[6]-البخاري، التاريخ الكبير، جزء 8، صفحة 291.

رابعاً: أن يفهم من كلام الراوي ما يدل على أنه يكذب:

ومن تلك الأسباب أن يتكلم الراوي بكلام يفهم منه أنه يكذب ويضع الحديث، ومن ذلك ما حدث لإسماعيل بن أبي أويس حيث اتهمه بعض أهل العلم بسبب مقالة قالها مع أنه بريء من ذلك.

قال البرقاني: قلت لأبي الحسن: لم ضعف أبو عبد الرحمن النسائي إسماعيل بن أبي أويس فقال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي، قال أبو الحسن: وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمن يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن أنه قال: ((حكى لي سلمة ابن شبيب عنه، قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية، حتى قال لي: قال لي سلمة بن شبيب: سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شئ فيما بينهم.

قلت لأبي الحسن: من حكى لك هذا عن محمد بن موسى؟ فقال: الوزير، كتبتها من كتابه، وقرأتها عليه، يعنى ابن حنزابة))[1].

وكذلك نقل الحاكم عن الدارقطني فقال: ((قلت لأبي الحسن احتج أبو عبد الرحمن النسائي بسهيل بن أبي صالح فقال إي والله حدثني الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل قال سمعت أبا بكر محمد بن موسى بن المأمون الهاشمي يقول سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الرحمن ما عندك من سهيل بن أبي صالح فقال له أبو عبد الرحمن سهيل بن أبي صالح خير من فليح ابن سليمان وسهيل بن أبي صالح خير من أبي اليمان وسهيل بن صالح خير من إسماعيل بن أبي أويس وسهيل خير من حبيب المعلم وسهيل أحب إلينا من عمرو بن أبي عمرو وذكر حكاية في إسماعيل بن أبي أويس بغيضة لا ينبغي أن تذكر فإنها بغيضة))[2].

فمن خلال هذه المقالة التي رويت عن إسماعيل بن أبي أويس أتهمه بعض العلماء بأنه يكذب في الحديث مع أنه بريء من ذلك ومما يدل على ذلك ما يلي:

أولاً: أن العلماء مختلفون فيه جرحاً وتعديلاً وجملة أقوالهم:

الأول: أنه لا بأس فيه أو أنه صدوق أو ما شابه ذلك وهو قول الإمام أحمد ورواية عن يحيى بن معين وهو قول ابن أبي حاتم، بل إن الإمام أحمد أثنى عليه ومدحه في موقفه في المحنة.

الثاني: أنه ضعيف من قبل حفظه وهو قول أغلب علماء الجرح والتعديل وهو رواية عن يحيى بن معين .

الثالث : أنه كذاب أو متهم بالكذب أو يسرق الحديث أو ما شابه ذلك، وهو قول النسائي في الرواية التي ذكرها عن سلمة بن شبيب، وهو رواية عن يحيى بن معين.

---

[1]- الدارقطني، سؤالات البرقاني، صفحة 3.

[2]- الدارقني، سؤالات الحاكم، صفحة 14.

قال ابن عدي: ((سمعت ابن حماد يقول سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول ابن أبي أويس كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل عبد الـلـه بن وهب))[1].

ثانياً: أن أقوال العلماء الذين جرحوه بالكذب أو بسرقة الحديث مختلفة وهم:

الأول: ابن معين: اختلف النقل عنه في وصف إسماعيل بن أبي أويس إختلافاً شديداً.

قال عبد الوهاب بن عصمة عن أحمد بن أبي يحيى عن ابن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث[2].

وقال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى: مخلط يكذب ليس بشيء[3].

قال ابن أبي خيثمة فيما كتب إليَّ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: ((إسماعيل بن أبي أويس صدوق ضعيف العقل ليس بذلك))[4].

قال الذهبي: ((يعني أنه لا يحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو أنه يقرأ من غير كتابه))[5].

ونقل الدارمي عن يحيى بن معين أنه قال: ((لا بأس به))[6].

قال ابن حجر: ((واختلف فيه قول ابن معين فقال مرة لا بأس بـه وقـال مـرة ضـعيف وقـال مـرة كـان يسرق الحديث هو وأبوه))[7].

الثاني: النسائي:

نقل النسائي قصة إتهام إسماعيل بن أبي أويس بالوضع كما نقلها الدارقطني عنه، وقال النسائي في الضعفاء أنه ضعيف[8]، ومرة قال ليس بثقة[9]، فعدم وصف النسائي له بأنه كذاب أو وضاع أو ما شابه ذلك واقتصاره على قولـه أنـه ضعيف مما يدل على عدم اتصاف إسماعيل بذلك أو على عدم ترجح ذلك للنسائي ويضاف إلى ذلـك أنـه كـان مـتردداً في ذكر قصة كذب إسماعيل ولو كان قد ترجح له ذلك لم يـتأخر النسائي في بيان حاله خاصـة أن تهمتـه الوضـع في حـديث

---

[1] - ابن عدي، الكامل، جزء1، صفحة 323.

[2] - المصدر نفسه، جزء 1، صفحة 323.

[3] - ابن أبي خيثمة، التاريخ، جزء 4، صفحة 368.

[4] - المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مؤسسة الرسالة، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط 1، جزء3، صفحة 127، 128.

[5] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء19، صفحة 379.

[6] - المزي، تهذيب الكمال جزء 3، صفحة 127.

[7] - ابن حجر، فتح الباري، جزء 1، صفحة 388.

[8] - النسائي، الضعفاء والمتروكين، صفحة 51.

[9] - المزي، تهذيب الكمال، جزء 3، صفحة 128.

رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم، كذلك قول الحاكم عقب القصة أنه قال: لا يجوز ذكرها فإنها بغيضة يدل على ذلـك كله والـلـه أعلم.

ثالثاً: إن اختلاف العلماء فيه جرحاً وتعديلاً يدل على تغير حاله وهذا ما يدل عليه بوضوح اخـتلاف قـول ابـن معين فيه فربما كان في شبابه يسرق الحديث ثم تاب من ذلك ثم استقر حاله على أنه لا بأس به مع عدم حفظه وإتقانه وهذا ما مال إليه ابن حجر، والذي استقر عليه كلام الذهبي.

قال ابن حجر: ((وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقـة ولعـل هذا كان من إسماعيل في شبيبته ثم انصلح))[1].

قال الذهبي: ((استقرّ الأمر على توثيقه وتجنّب ما ينكر له))[2].

رابعاً: ينبغي عدم إهمال كلام الأئمة الذين عَدَّلوه ولم يجرحوه بجرح شديد خاصة أن منهم من كان شديداً في جرحه كأبي حاتم الرازي ولا بد من الانتفاع بكلام الإمام أحمد خاصة إذا أضيف إلى ذلـك اخـتلاف الـذين جرحـوه كـابن معين، فيفهم من عدم تجريحه من قبل كثير من الأئمة أو عدم وصفه بالكذب أن ما وصف به من الكذب إنما كـان مـن قبيل الإتهام لا من قبيل الوصف اللازم له ،أو أن ما فعله مما يفهم منه الكذب والوضـع في حـديث رسـول الـلـه صـلى الـلـه عليه وسلم لا يستلزم وصفه بالكذب أو الوضع إما أنه لم يقصد وضع الحـديث أو الكـذب فيـه أو أنـه فعلـه مـن قبيل الخطأ لا من قبيل التعمد فيه، أو أنه فعله ثم تاب إلى الـلـه وأناب وانصلح حتى عرف العلماء صلاحه في ذلك فلم يوصف بأنه كذاب أو وضاع وهذا ما يدل عليه كلام ابن معين واختلاف النقل عنه.

خامساً: لابد من الانتباه في رواية البخاري له خاصة أن البخاري من أشد الأئمة شرطاً في الرجال وأكثرهم تحرياً في الروايات فإذا روى البخاري لرجل ما وإن كان موصوفاً ببعض أوصاف الجرح فإنه من المجازفة إهمال روايـة البخـاري له في باب الجرح والتعديل فللبخاري صنيع في روايته للرواة في صحيحه خاصة مع ما ذكره البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس.

قال ابن حجر: ((وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منهـا وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخـاري عنـه هـو مـن صـحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغـيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه))[3].

سادساً: قد يحمل كذبه أو وضعه للحديث على سرقته ولابد أن ينتبه للفرق بين الكذب أو الوضع وبين سرقـة الحديث كما سيأتي إن شاء الـلـه تعالى وهذا يؤخذ من وصف ابن معين له.

---

[1]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء1، صفحة 273.

[2]- الذهبي، تاريخ الإسلام، جزء16، صفحة 94.

[3]- ابن عدي، الكامل، جزء 1، صفحة 323.

قال ابن عدي: حدثنا ابن أبي عصمة حدثنا أحمد بن أبي يحيى قال سمعت يحيى بن معين يقول ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث وأبو أويس عبد الله بن عبد الله[1].

وقد ذكرت في منهج الدراسة أني لا أذكر روايات إسماعيل بن أبي أويس لأنه فيه رسالة مستقلة للطالب هيثم عبد الغفور، لكني ذكرت ما يتعلق باتهامه بالكذب لأنه يتعلق برسالتي.

المبحث الثاني: الرواة المتهمون الذين روى لهم الشيخان، وطريقتهما في الإخراج عنهم.

إن الرواة الذين اتهمهم بعض العلماء بالكذب فتركوا روايتهم بسبب ذلك ممن روى لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما هم :

الأول: أحمد بن عيسى بن حسان المصري ، أبو عبد الله بن أبي موسى العسكري المعروف بالتستري، روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة[2].

من وصفه بالترك:

ذهب ابن معين وأبو زرعة الرازي إلى تكذيبه واتهامه.

ذكر المزي أن أبا عبيد الآجري قال: ((سألت أبا داود عنه، فقال: سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا إله إلا هو: إنه كذاب))[3].

وقال البرذعي: ((قال لي أبو زرعة: ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب))[4].

وقال ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عنه فقال: قيل لي بمصر أنه قدمها واشترى كتب ابن وهب وكتاب المفضل بن فضالة، ثم قدمت بغداد فسألت هل يحدث عن المفضل؟ قالوا نعم، فأنكرت ذلك، وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان، قال: وسُئِلَ أبي عنه فقال: تكلم الناس فيه))[5].

فأظهر أبو حاتم سبب تكذيب ابن معين وغمز أبي زرعة لأحمد بن عيسى المصري وهو أن أحمد بن عيسى ادعى سماع ما لم يسمع، وأشار إلى ذلك بقوله: وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان.

---

[1]- المصدر نفسه، جزء 1، صفحة 525.

[2]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 1، صفحة 417 .

[3]- المصدر نفسه، جزء 1، صفحة 418.

[4]- أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، الضغفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، تحقيق: د سعدون الهاشمي، ط 1، جزء 2، صفحة 676.

[5]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 2، صفحة 64.

المناقشة:

ذهب أغلب الأئمة إلى توثيقه وقبول روايته ويكفي اتفاق البخاري ومسلم على إخراج حديثه في الصحيحين والاحتجاج به، وأخرج له النسائي وقال: لا بأس به[1].

وقال الخطيب بعد أن ذكر كلام ابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين: ((وما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه، وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي في جملة شيوخه الذين بين أحوالهم فقال: ما حدثنا البرقاني أخبرنا علي بن عمر حدثنا الحسن بن رشيق أخبرنا عبد الكريم بن أبي عبد الرحمن عن أبيه ثم حدثني الصوري أخبرنا الخصيب بن عبد الله قال: ناولني عبد الكريم وكتب لي بخطه قال: سمعت أبي يقول: أحمد ابن عيسى كان بالعسكر ليس به بأس))[2].

فذكر الخطيب أنه لم ير حجة لمن تكلم في أحمد بن عيسى وترك الاحتجاج به، واستشهد على ذلك بكلام النسائي.

ورجح الذهبي كلام الخطيب ولم يعتد بكلام من جرحه فقال: ((احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثاً منكراً فأورده))[3].

وقال أيضاً: ((ثقة ثبت كان عصريه يحيى بن معين يكذبه وحاشاه بل هو صادق متقن))[4].

وقال أيضاً: ((ثقة حجة احتج به الشيخان وما علمت فيه وهنا فلا يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه كذاب وكذا غمزه أبو زرعة))[5].

ويتلخص سبب جرح ابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم بأن أحمد بن عيسى اشترى كتب ابن وهب وابن فضالة وحدث عنهم من غير أن يسمع منهم، ولذلك قال ابن حجر: ((إنما أنكروا عليه ادعاء السماع ولم يتهم بالوضع وليس في حديثه شئ من المناكير والله أعلم))[6].

---

[1]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 1، صفحة 421.

[2]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 4، صفحة 272.

[3]- الذهبي، ميزان الاعتدال، جزء 1، صفحة 126.

[4]- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، مكتبة المنار - الزرقاء، تحقيق محمد شكور امرير الميادين، ط1، 1406هـ - 1986، صفحة 38.

[5]- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، دار البشائر الإسلامية، تحقيق محمد إبراهيم الموصلي، صفحة 53.

[6]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء1، صفحة 57.

والجواب على هذه التهمة من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن أحمد بن عيسى ثقة صدوق أمين لم يثبت عليه أنه حدث بما لم يسمع، فيبقى على أصل العدالة التي هو معروف بها، وهذا واضح من خلال ترجمته وأقوال الأئمة في ثقته وحفظه وعدالته.

الوجه الثاني: أنه حدث عن ابن وهب وسمع منه بل هو راوية ابن وهب كما وصفه غير واحد من الأئمة.

قال البخاري: ((أحمد بن عيسى التستري أبو عبد الله سمع ابن وهب))[1].

وقال ابن حبان: ((وكان متقناً يروي عن عيينة وكان راوياً لابن وهب))[2].

فصرح البخاري بأنه سمع ابن وهب، وهذا نص يقضي على قصة شراء أحمد بن عيسى كتب ابن وهب، وهذا ما يشهد له واقع روايات التي حدث بها أحمد بن عيسى عن ابن وهب فأغلب الروايات كان يصرح فيها أحمد بن عيسى بلفظ (حدثنا) عن ابن وهب والتي هي دالة على السماع الصريح منه.

الوجه الثالث: وأما ادعاء سماع أحمد بن عيسى من المفضل بن فضالة فهذا يحتاج إلى دليل يثبت صحة هذه الدعوى، ولا يكتفي فيها بمجرد النقل خاصة أن أحمد بن عيسى معروف بثقته وعدالته.

وبعد بحث طويل في كتب السنة لم أجد ولا رواية واحدة لأحمد بن عيسى عن المفضل ابن فضالة، وإنما الذي وجدته ذكر بعض العلماء أن أحمد بن عيسى روى عن المفضل بن فضالة، فوجدت المزي ذكر في ترجمة أحمد بن عيسى أنه روى عن المفضل بن فضالة ولم ينسبه لأحد ممن صنف في السنة[3].

ولما رجعت إلى ترجمة المفضل بن فضالة من تهذيب الكمال رأيت أن الحافظ المزي لم يذكر أحمد بن عيسى من جملة من روى عن المفضل بن فضالة، فالظاهر أن المزي اعتمد على قول أبي حاتم فيما نقله عن أهل بغداد والله أعلم.

الوجه الرابع: أن مما يبرئ أحمد بن عيسى مما اتهم به أنه لم يوجد هناك أحاديث منكرة في رواياته التي رواها سواء عن ابن وهب أو عن غيره، فكل الأحاديث التي رواها هي أحاديث لا نكارة فيها فيدل على ثقته وأمانته في الحديث النبوي.

ولذلك لم أر ممن صنف في الضعفاء ذكر أن لأحمد بن عيسى حديثاً منكراً مطلقاً بل إن العقيلي وابن عدي لم يذكرا أحمد بن عيسى في كتابيهما الضعفاء، وذكره ابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين واكتفى بنقل اختلاف العلماء

---

[1]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 2، صفحة 6.

[2]- ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 8، صفحة 15.

[3]- المزي، تهذيب الكمال، جزء1، صفحة 418.

فيه، وكذلك ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال ودافع عنه وبرأه مما اتهم به فقال: احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثاً منكراً فأورده[1].

رواية البخاري ومسلم له:

أولاً: رواية البخاري له:

روى البخاري لأحمد بن عيسى ثلاثة أحاديث نسبه فيها (أحمد بن عيسى)، وذكر في عدة مواضع أخرى من الصحيح اسم (أحمد) غير منسوب فاختلف العلماء في المقصود به: هل هو أحمد بن صالح المصري، أم أحمد بن عيسى المصري، والظاهر والله أعلم أنه يريد أحمد بن صالح المصري كما رجح ذلك ابن منده والحاكم[2].

ولذلك سأكتفي فقط بما صرح فيه البخاري باسم: أحمد بن عيسى.

الحديث الأول: أخرج البخاري في كتاب الحج في باب: قول الله تعالى (**يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (27) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ**) { سورة الحج، آية 27 و28 }، فقال: ((حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره أن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يركب راحلته بذي الحليفة ثم يهل حتى تستوي به قائمة))[3].

وشارك أحمد بن عيسى في روايته عن ابن وهب كل من:

أولاً: حرملة بن يحيى: أخرجه مسلم[4].

ثانياً: عيسى بن إبراهيم: أخرجه النسائي[5].

الحديث الثاني: أخرج البخاري في كتاب الحج في باب: (الطواف على وضوء) فقال:

((حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن محمد ابن عبد الرحمن بن نوفل القرشي أنه سأل عروة بن الزبير فقال قد حج النبي -صلى الله عليه وسلم- فأخبرتني عائشة -رضي الله عنها- أنه أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت ثم لم تكن عمرة، ثم حج أبو بكر -رضي الله عنه- فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة. ثم عمر -رضي الله عنه- مثل ذلك. ثم حج عثمان -رضي الله عنه- فرأيته أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة، ثم معاوية وعبد الله بن عمر ثم حججت مع أبي الزبير بن العوام، فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت، ثم لم تكن عمرة، ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك، ثم لم تكن عمرة، ثم آخر

[1]- الذهبي، ميزان الإعتدال جزء 1، صفحة 126.

[2]- ينظر التعديل والتجريح للباجي، جزء 1، صفحة 341.

[3]- البخاري، الصحيح، برقم (1514).

[4]- مسلم، الصحيح، برقم (21-1184) ، وبرقم (19- 1187).

[5]- النسائي، المجتبى برقم (2747) و (2758)، وفي الكبرى برقم (3713) و (3724).

من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقضها عمرة، وهذا ابن عمر عندهم فلا يسألونه، ولا أحد ممن مضى، ما كانوا يبدءون بشيء حتى يضعوا أقدامهم من الطواف بالبيت، ثم لا يحلون، وقد رأيت أمي وخالتي، حين تقدمان لا تبتدئان بشيء أول من البيت، تطوفان به، ثم لا تحلان))[1].

ولم ينفرد أحمد بن عيسى في روايته لهذا الحديث فقد شاركه في روايته عن ابن وهب كل من:

أولاً: أصبغ بن الفرج المصري: أخرجه البخاري[2].

ثانياً: هارون بن سعيد الأيلي: أخرجه مسلم[3].

ثالثاً: حرملة: أخرجه أبو نعيم في مستخرجه[4].

الحديث الثالث: أخرج البخاري في كتاب الحج في باب: (متى يحل المعتمر) فقال:

((حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب أخبرنا عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر حدثه أنه كان يسمع أسماء تقول كلما مرت بالحجون[5] صلى الله على محمد لقد نزلنا معه ها هنا، ونحن يومئذ خفاف، قليل ظهرنا، قليلة أزوادنا فاعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان، فلما مسحنا البيت أحللنا، ثم أهللنا من العشي بالحج))[6].

ولم ينفرد أحمد بن عيسى بهذا الحديث فقد شاركه في روايته عن ابن وهب كل من:

أولاً: هارون بن سعيد الأيلي: فقد أخرجه مسلم في صحيحه وقد قرن أحمد بن عيسى بهارون بن سعيد الأيلي، وذكر مسلم أن هارون لم يسم مولى أسماء بنت أبي بكر وقد سماه أحمد بن عيسى[7].

ثانياً: حرملة بن يحيى وأبو عبيد الله: أخرجه أبو نعيم في مستخرجه[8].

---

[1]- البخاري، الصحيح، برقم (1641).

[2]- المصدر نفسه، كتاب الحج، باب: من طاف بالبيت إذا قدم مكة برقم (1614) لكنه رواه مختصرا.

[3]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة 906، برقم (190- 1235).

[4]- أبو نعيم، المسند المستخرج، جزء3، صفحة 333، برقم (2868).

[5]- الحَجُون: بفتح الحاء بعدها جيم مضمومة، وهو من حرم مكة، زادها الله تعالى شرفًا، وهو: الجبل المشرف على مسجد جبل الحرس بأعلى مكة على يمينك، وأنت مصعد، (تهذيب الأسماء واللغات، صفحة 1071).

[6]- البخاري، الصحيح، برقم (1796).

[7]- مسلم، الصحيح، جزء 2، صفحة 908، برقم (193- 1237).

[8]- أبو نعيم، المسند المستخرج، جزء3، صفحة 334، برقم (2871).

ثالثاً: هارون بن موسى بن طريف الفروي: أخرجه الفاكهي في أخبار مكة[1].

ثانياً: رواية مسلم له:

روى مسلم عدة أحاديث لأحمد بن عيسى في صحيحه منها ما رواه مقروناً بغيره ومنها ما رواه متابعة ومنها ما رواه في الأصول محتجاً بها، وسأذكر ذلك على جهة التفصيل:

الأول: ما رواه مقروناً بغيره:

الحديث الأول: قال مسلم: ((وحدثنا أبو الطاهر وحرملة بن يحيى وأحمد بن عيسى قال: أحمد حدثنا وقال: الآخران أخبرنا ابن وهب قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب قال: حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله))[2].

وفي هذا الحديث قرن مسلم أحمد بن عيسى بأبي الطاهر وحرملة بن يحيى، مع أن الحديث مروي من طرق كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه[3].

الحديث الثاني: قال مسلم: ((حدثني أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو ابن الحارث عن ابن شهاب عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال:

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة فأكل منها فدعي إلى الصلاة فقام وطرح السكين وصلى ولم يتوضأ.

قال ابن شهاب وحدثني علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك))[4].

روى مسلم حديث أحمد بن عيسى في المتابعات حيث ذكره متابعاً لحديث محمد بن الصباح عن إبراهيم بن سعد عن الزهري.

---

[1]- الفاكهي، أبو عبد محمد بن إسحق بن العباس المكي، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، دار خضر - بيروت، تحقيق د. عبد الملك عبد الله دهيش، ط2، 1414هـ ، برقم (2324).

[2]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 52، برقم (33-21).

[3]- حديث أبي هريرة رواه عنه (سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود)، والحديث بالطريقين مخرج في الصحيحين، ينظر المسند الجامع برقم (10442) و (12634).

[4]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 273، برقم (93- 355).

ولقد شارك أحمد بن عيسى في روايته عن ابن وهب كل من:

1-حرملة بن يحيى: رواه ابن حبان في صحيحه عن عبد الـلـه بن محمد بن سلم عن حرملة عـن ابـن وهـب به[1].

2-حجاج بن إبراهيم الأزرق وأحمد بن عبد الرحمن المصري: رواه أبو عوانة في مستخرجه[2].

والحديث مروي عن الزهري من طرق كثيرة.

الحديث الثالث: قال مسلم: ((وحدثني أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب وأخبرني عمرو ح وحدثني زهـير بـن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن الأوزاعي ح وحدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب حدثني يـونس كلهـم عـن ابـن شهاب بإسناد عقيل عن الزهري مثله))[3].

فقرن مسلم حرملة بأحمد بن عيسى في روايتهما عن ابن وهب، وقرنهما بعمرو وزهير ابـن حـرب في روايـتهم عن ابن شهاب.

والحديث ذكره مسلم متابعاً لحديث قتيبة بن سعيد عن ليث عن عقيل عن الزهري.

الحديث الرابع: قال مسلم: ((وحدثني حرملة بن يحيى وأحمد بـن عـيسى (قـال أحمـد حـدثنا وقـال حرملـة أخبرنا ابن وهب) أخبرني يونس عن ابن شهاب أن عبيدالـلـه بن عبدالـلـه ابن عمر أخبره عـن عبدالـلـه بـن عمـر رضي الـلـه عنه أنه قال: بات رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم بذي الحليفة مبدأه وصلى في مسجدها))[4].

فقرن مسلم حرملة بن يحيى بأحمد بن عيسى في روايتهما عن ابن وهب.

وشارك حرملة وأحمد بن عيسى في روايتهما عن ابن وهب كل من:

1-عيسى بن إبراهيم بن مثرود المصري: أخرجه النسائي[5].

2-أصبغ بن الفرج: أخرجه أبو عوانة في مستخرجه[6].

---

[1]- ابن حبان، الصحيح، جزء 3، صفحة 421، برقم (1141).

[2]- أبو عوانة، المستخرج، جزء1، صفحة 365، برقم (585).

[3]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 274، برقم (358)، وحديث الزهري هو: ((أن النبي صلى الـلـه عليه و سلم شرب لبنا ثم دعا بماء فتمضمض وقال إن له دسما)).

[4]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة 864، برقم (1188).

[5]- النسائي، المجتبى، كتاب الحج، باب: التعريس بذي الحليفة برقم (2659)، وفي الكبرى برقم (3625).

[6]- أبو عوانة، المستخرج، جزء4، صفحة 388، برقم (3004).

الحديث الخامس:قال مسلم: ((حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى وأحمد بن عيسى (قال أحمد حدثنا وقال الآخران أخبرنا ابن وهب) أخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الإسناد قالت: طمثت صفية بنت حيي زوج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعدما أفاضت طاهراً بمثل حديث الليث))[1].

فقرن مسلم أبو الطاهر وحرملة بن يحيى بأحمد بن عيسى في روايتهم عن ابن وهب.

وذكر مسلم حديث ابن وهب متابعاً لحديث الليث الذي رواه قتيبة بن سعيد ومحمد ابن رمح عن الليث عن الزهري.

الحديث السادس: قال مسلم: ((حدثنا أحمد بن عيسى حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن بكير بن الأشج قال بينما نحن عند سليمان بن يسار إذ جاءه عبدالرحمن بن جابر حدثه فأقبل علينا سليمان فقال حدثني عبدالرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة الأنصاري: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله))[2].

ذكر مسلم هذا الحديث في الأصول واحتج بأحمد بن عيسى المصري في روايته عن ابن وهب، مع أن أحمد بن عيسى متابع في روايته عن ابن وهب وتابعه كل من:

1- يحيى بن سليمان: أخرجه البخاري في صحيحه[3].

2-حرملة بن يحيى: أخرجه ابن حبان في صحيحه[4].

3-يونس بن عبد الأعلى: أخرجه الدارقطني[5].

4-الربيع بن سليمان: أخرجه الحاكم في مستدركه[6].

5-ابن أبي عاصم: أخرجه في كتاب الآحاد والمثاني[7].

الحديث السابع: قال مسلم: ((حدثنا أحمد بن عيسى أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو ابن الحارث عن يزيد ابن أبي حبيب أن ناعماً أبا عبدالله مولى أم سلمة حدثه أنه سمع ابن عباس يقول: ورأى رسول الله صلى الله عليه

---

[1]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة 963، برقم (383-1211).

[2]- المصدر نفسه، جزء3، صفحة 1332، برقم (40- 1708).

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب الحدود، باب: كم التعزير والأدب، برقم (6850).

[4]- ابن حبان، الصحيح، جزء10، صفحة 306، برقم (4453).

[5]- الدارقطني، السنن، جزء 4، صفحة 287-288، برقم (3474).

[6]- الحاكم، المستدرك، جزء4، صفحة 410، برقم (8107).

[7]- ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، الآحاد والمثاني، دار الراية، تحقيق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط 1، جزء3، صفحة585، برقم (1924).

وسلم حمارا موسوم الوجه فأنكر ذلك قال فوالله لا أسمه إلا في أقصى شيء من الوجه فأمر بحمار له فكوى في جاعرتيه فهو أول من كوى الجاعرتين))[1].

احتج مسلم بحديث أحمد بن عيسى في روايته عن ابن وهب في إنكار النبي صلى الله عليه وسلم للوسم، والحديث شاهد لما سبقه من الأحاديث في النهي عن الوسم.

ولم ينفرد أحمد بن عيسى في روايته عن ابن وهب، بل شاركه كل من:

1-حرملة بن يحيى: أخرجه ابن حبان في صحيحه[2].

2-أحمد بن عبد الرحمن بن وهب: أخرجه الطبري في تهذيب الآثار[3].

وفي حديث ابن وهب لم يبين من القائل: ((فوالله لا أسمه إلا في أقصى شيء من الوجه فأمر بحمار له فكوى في جاعرتيه فهو أول من كوى الجاعرتين)).

لكن بين أن القائل هو العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه كما أخرج ذلك الطبري في تهذيب الآثار قال: ((حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث والحسن بن ثوبان، عن يزيد بن أبي حبيب، أن ناعماً أبا عبد الله -مولى أم سلمة- حدثه أنه سمع ابن عباس، يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى حمارا موسوم الوجه، فأنكر ذلك. فقال العباس: لا أسمه إلا في أقصى شيء من الوجه، فأتي بحمار له فكوى جاعرتيه، فهو أول من كوى الجاعرتين))[4].

وكذا أخرج البيهقي من حديث معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى حماراً قد وسم في وجهه فقال ألم أنه عن هذا فقال العباس: لا جرم لا أسم إلا في أبعد مكان من الوجه فوسم في الجاعرتين))[5].

---

[1]- مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة 1673،برقم (108-2118).

والجاعرتان هما: فهما حرفا الورك المشرفان مما يلي الدبر، كما قال النووي في شرح صحيح مسلم جزء7، صفحة 227.

[2]- ابن حبان، الصحيح، جزء12، صفحة 441، برقم (5624).

[3]- الطبري، تهذيب الآثاربرقم (644).

[4]- المصدر نفسه برقم (645).

[5]- البيهقي، السنن الكبرى، جزء7، صفحة35، برقم (13040).

والجاعرتان : هما حرفا الورك المشرفان مما يلي الدبر، قاله النووي في شرح صحيح مسلم، جزء 2، صفحة 227.

الحديث الثامن: قال مسلم: ((حدثني هارون بن سعيد الأيلي وأبو طاهر وأحمد بن عيسى (قال أحمد حدثنا وقال الآخران أخبرنا) ابن وهب أخبرني مخرمة عن أبيه عن نافع قال: كان ابن عمر إذا استجمر بالألوة[1] غير مطراة[2] وبكافور يطرحه مع الألوة ثم قال هكذا كان يستجمر رسول صلى الله عليه وسلم))[3].

فقرن مسلم في هذا الحديث بين هارون بن سعيد الأيلي وأبو طاهر وأحمد بن عيسى في روايتهم عن ابن وهب.

وروى هذا الحديث عن ابن وهب أيضا:

1-حرملة: أخرجه البيهقي في الكبرى وقرن بين أحمد بن عيسى وأبي الطاهر وحرملة[4].

2-أحمد بن سعيد الهمداني: أخرجه ابن حبان في صحيحه[5].

الثاني: أسِيد بن زيد بن نجيح الجَمّال القرشي الهاشمي، أبو محمد الكوفي، مولى صالح بن علي الهاشمي[6].

روى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره.

من وصفه بالترك:

ذهب بعض الأئمة إلى تكذيبه وترك حديثه منهم ابن معين والنسائي وغيرهما.

قال الدوري: ((سمعت يحيى يقول: أسيد الجمال كذاب ذهبت إليه إلى الكرخ ونزل في دار الحذائين فأردت أن أقول له يا كذاب ففرقت من شفار الحذائين))[7].

وقال النسائي: ((أسيد بن الجمال متروك الحديث))[8].

---

[1]- الألوة: قال أبو عبيد القاسم بن سلام غريب الحديث جزء1، صفحة 54: هو العود الذي يتبخر به وأراها كلمة فارسية عربت. قال أبو عبيد: وفيها لغتان: الألوة والألوة بفتح الألف وضمها ويقال: الألوة خفيف.

[2]- غير مطراة: قال النووي شرح صحيح مسلم جزء7، صفحة 440: أي غير مخلوطة بغيرها من الطيب.

[3]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة1766، برقم (21-2254).

[4]- البيهقي، السنن الكبرى، جزء3، صفحة244، برقم (5463).

[5]- ابن حبان، الصحيح، جزء12، صفحة277، برقم (5463).

[6]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 7، صفحة 47، وتهذيب الكمال للمزي، جزء 3، صفحة 238 .

[7]- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، جزء 3، صفحة 394 .

[8]- النسائي، الضعفاء والمتروكين، برقم (54).

وقال ابن حبان: ((يروي عن شريك والليث بن سعد وغيره من الثقات المناكير ويسرق الحديث ويحدث به))[1].

المناقشة:

اتفق الأئمة على تضعيفه وعدم قبول روايته وذلك لأن عموم ما رواه غير محفوظ ولم يتابع عليه، ولذلك لم يرض العلماء روايته فضعفوه قولاً واحداً.

قال ابن أبي حاتم: ((وسألت أبي عنه فقال قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره فأتاه أصحاب الحديث ولم آته وكانوا يتكلمون فيه))[2].

ونقل الخطيب عن الدارقطني أنه قال فيه: ((ضعيف الحديث))[3].

وقال الخطيب: ((وقدم أسيد بغداد وحدث بها وكان غير مرضي في الرواية))[4].

وقال ابن عدي: ((وأسيد بن زيد هذا يتبين على رواياته ضعف وله غير ما ذكرت من الروايات وعامة ما يرويه لا يتابع عليه))[5].

ومن خلال كلام العلماء يتبين أن أَسِيداً الجمال أنكرت عليه أحاديث كثيرة رواها عن الثقات ولم يتابع عليها فضعف بسببها.

أما تكذيب ابن معين له فلحال روايته فحكم ابن معين على أسيد من خلال رواياته التي لا يشك في نكارتها، لكن لا يعني ذلك أنه كذاب يكذب في الحديث بل هو حكم على الروايات لا على الراوي، وهذا كثير في كلام ابن معين.

وكلام النسائي على هذا يحمل كذلك، فلم يرد النسائي أنه متهم بالكذب، إنما أراد أنه متروك الرواية لنكارتها وضعف راويها والله أعلم.

ولذلك قال ابن حجر: ((ضعيف أفرط بن معين فكذبه))[6].

---

[1]- ابن حبان، كتاب المجروحين ، جزء 1، صفحة 180.

[2]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعدبل، جزء 2، صفحة 318.

[3]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 7، صفحة 48.

[4]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 7، صفحة 47.

[5]- ابن عدي، الكامل، جزء 1، صفحة 400.

[6]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 1، صفحة 112.

رواية البخاري له:

روى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره ومتابعة وبيان ذلك:

أخرج البخاري في كتاب الرقاق: باب يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ فقال: ((حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ. وَحَدَّثَنِى أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ حَدَّثَنِى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ النَّبِىُّ -صلى الله عليه وسلم- عُرِضَتْ عَلَىَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِىُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ، وَالنَّبِىُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ وَالنَّبِىُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْعَشَرَةُ، وَالنَّبِىُّ يَمُرُّ مَعَهُ الْخَمْسَةُ، وَالنَّبِىُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ قُلْتُ يَا جِبْرِيلُ هَؤُلاَءِ أُمَّتِى قَالَ لاَ وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ. فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ. قَالَ هَؤُلاَءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلاَءِ سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ، لاَ حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَذَابَ. قُلْتُ وَلِمَ قَالَ كَانُوا لاَ يَكْتَوُونَ، وَلاَ يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِى مِنْهُمْ. قَالَ اللهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ. ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِى مِنْهُمْ. قَالَ سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ))[1].

فقرن البخاري في روايته عن أسيد بن زيد بعمران بن ميسرة في روايتهما عن حصين ابن عبد الرحمن.

فيكون إخراج البخاري لرواية أسيد من باب الاستشهاد بها لا غير.

والسبب في استشهاد البخاري برواية أسيد بن زيد هو: أن أسيداً روى الحديث عن هشيم عن حصين.

مع أن البخاري روى الحديث من طرق عن حصين بن عبد الرحمن وهي:

أ.من طريق مسدد عن حصين بن نمير عن حصين به[2].

ب.من طريق عمران بن ميسرة عن ابن فضيل عن حصين به[3].

ج.من طريق أسيد بن زيد عن هشيم عن حصين به، قرنه برواية عمران بن ميسرة عن ابن فضيل[4].

د.من طريق إسحق عن روح بن عبادة عن شعبة عن حصين به[5].

وغيره رواه من طريق ابن فضيل، وحصين بن نمير، وشعبة، عن حصين بن عبد الرحمن.

---

[1]- البخاري، الصحيح، رقم الحديث (6541).

[2]- المصدر نفسه، كتاب الأنبياء، باب: وفاة موسى برقم (3410) و كتاب المرضى، باب: من لم يرق برقم (5752).

[3]- المصدر نفسه، كتاب الرقاق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، برقم (5705).

[4]- البخاري، الصحيح، برقم (3410) و (5752).

[5]- المصدر نفسه، كتاب الرقاق، باب: (ومن يتوكل على الله فهو حسبه)، برقم (6472).

واختلف العلماء في سبب رواية البخاري له:

أولاً: أنه قد يكون ثقة عند البخاري فأخرج له هذا الحديث.

ثانياً: قد يكون أن البخاري لم يخبر حاله ويطلع على ضعفه فروى له ما وقع له من روايته. قالهما ابن حجر[1].

ثالثاً: أن البخاري روى حديث أسيد بن زيد لأنه رواه عن هشيم، وهشيم أثبت الناس في حصين والحديث حديث حصين بن عبد الرحمن[2].

ورواه عن هشيم عن حصين بن عبد الرحمن جمع من الرواة وهم:

أولاً: سعيد بن منصور عند مسلم[3].

ثانياً: سريج بن النعمان عند الإمام أحمد في المسند[4].

ثالثاً: زكريا بن يحيى زحمويه عند ابن حبان[5].

رابعاً: محمد بن الصباح عن ابن منده[6].

فالحديث ثابت من رواية هشيم عن حصين من هذه الطرق الكثيرة، فلا إشكال في إيراد رواية أسيد بن زيد عن هشيم لثبوتها وأنه متابَع فيها.

والسبب في إيراد البخاري لرواية أسيد بن زيد لأنه رواها عن هشيم، فأراد البخاري رواية هشيم عن حصين، لأن هشيماً أثبت الناس في حصين كما قاله أئمة الجرح والتعديل وروايته عن هشيم متابعة فأمن الخطأ والضعف وغنم رواية هشيم.

قال ابن أبي حاتم: ((حدثنى أبي، نا أبو حفص الصيرفي قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: أعلم الناس بحديث حصين قديمها وحديثها هشيم))[7].

---

[1]- ابن حجر، فتح الباري، جزء 11، صفحة 406.

[2]- الباجي، التعديل والتجريح ، جزء 1، صفحة 412.

[3]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 199، برقم (374- 220).

[4]- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط 2، تحقيق شعيب الارنؤوط، 1422هـ - 2001م، برقم (2448).

[5]- ابن حبان، الصحيح، جزء14، صفحة339، رقم الحديث (6430).

[6]- أبو نعيم الأصبهاني، المسند المستخرج، جزء1،صفحة284،برقم (525).

[7]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 9، صفحة 115.

وروى الخطيب عن الحارث بن سريج قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن ابن مهدي يقولان هشيم في حصين أثبت من سفيان وشعبة.

وروي عن أبي داود سليمان بن الأشعث قال: قال أحمد بن حنبل: ليس أحد أصح حديثاً عن حصين من هشيم[1].

فمن خلال ما سبق يتبين أن أسيداً ليس بكذاب وإنما ضعيف الحديث لكثرة المناكير في أحاديثه فلا يروى له ما تفرد به لضعفه.

ورواية البخاري له جاءت استشهاداً لا احتجاجاً والله تعالى أعلم.

الثالث: عباد بن راشد التميمي مولاهم البصري البزار، ابن أخت داود بن أبي هند ويقال ابن خالته.

روى له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجة[2].

من وصفه بالترك:

تركه يحيى القطان[3]، وذكره ابن حبان في جملة الضعفاء فاتهمه بالوضع فقال: عداده في أهل البصرة روى عنه أهلها كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فبطل الاحتجاج به.

واستدل على ذلك بأنه روى عن الحسن أنه قال: حدثنا سبعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم: عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو بن العاص وأبو هريرة وعمران بن حصين ومعقل بن يسار وسمرة بن جندب وجابر بن عبدالله: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامة يوم السبت ويوم الأربعاء وقال من فعل ذلك فأصابه بياض فلا يلومن إلا نفسه.

ثم قال: أخبرناه ابن قتيبة قال حدثنا صفوان بن صالح الدمشقي قال حدثنا ضمرة بن ربيعة عن عباد بن راشد عن الحسن وروى بهذا الإسناد حديثاً طويلاً أكثرها موضوعة، والحسن رحمه الله لم يشافه ابن عمر ولا أبا هريرة ولا سمرة بن جندب ولا جابر بن عبدالله وقد سمع من معقل بن يسار وعمران بن حصين، والحسن ما رأى بدرياً قط خلا عثمان بن عفان وعثمان يعد من البدريين ولم يشاهد بدراً[4].

---

[1]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام ، جزء 14، صفحة 91.

[2]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 14، صفحة 116، وتهذيب التهذيب، جزء 5، صفحة 80.

[3]- ابن أبي حاتم، التاريخ الكبير، جزء 6، صفحة 36، والجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 79.

[4]- ابن حبان، كتاب المجروحين ، جزء 2، صفحة 163- 164.

المناقشة:

ذهب بعض العلماء إلى تضعيفه كأبي داود[1]، وقال النسائي: ليس بالقوي[2].

وذكره البخاري في الضعفاء وقال: روى عنه ابن مهدي يهم شيئاً وتركه يحيى القطان[3].

ومع ذلك فإن أكثر الأئمة على أنه صدوق يكتب حديثه، ووثقه بعضهم.

قال الإمام أحمد: ((شيخ ثقة صدوق صالح))[4].

وقال ابن أبي حاتم: ((سألت أبي عن عباد بن راشد فقال صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء وقال يحول من هناك))[5].

واختلف فيه قول ابن معين:

فروى الدوري عنه أنه قال: ((حديثه ليس بالقوي ولكنها تكتب))[6].

وروى الدورقي عنه أنه قال: ((ضعيف))[7].

وروى إسحاق بن صالح عنه أنه قال: ((صالح))[8].

ووثقه العجلي[9]، وقال ابن شاهين: ((ثقة ثقة قاله أحمد))[10].

وذكره العقيلي في الضعفاء[11]، وابن عدي في كامله وقال: ((وعباد بن راشد هذا ليس حديثه بالكثير وحديثه مقدار ما لهم ما ذكرته وما لم أذكره على الاستقامة))[12].

---

[1]- أبو داود، سؤآلات الآجري، جزء 2، صفحة 58 – 59.

[2]- النسائي، الضعفاء والمتروكين ، صفحة 214.

[3]- البخاري، الضعفاء الصغير، صفحة 79.

[4]- أحمد بن حنبل، بحر الدم، صفحة 82، والجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 79.ذذذ

[5]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 79.

[6]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 14، صفحة 117.

[7]- المصدر نفسه.

[8]- المصدر نفسه، صفحة 118.

[9]- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الـلـه بن صالح الكوفي ، معرفة الثقات ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط 1 ، 1405هـ - 1985م.، جزء 2، صفحة 16.

[10]- ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، صفحة 171.

[11]- العقيلي، الضعفاء الكبير ، جزء 3، صفحة 131.

[12]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 4، صفحة 340.

واعترض الحافظ ابن حجر على استدلال ابن حبان في اتهام عباد بن راشد فقال: ((يشير (أي ابن حبان) إلى حديث المناهي وليس هو من رواية عباد بن راشد إنما هو من رواية عباد بن كثير فهذا عندي من أوهام ابن حبان والله أعلم))[1].

واعتراض ابن حجر سديد، ومما يدل على صحته أن ابن عدي روى هذا الحديث بنفس إسناد ابن حبان لكنه من طريق عباد بن كثير[2]، وكذلك رواه الذهبي في الميزان على الصواب[3].

وتبع ابن الجوزي ابن حبان في وهمه هذا فرواه من طريق عباد بن راشد[4]، ولم ينبه الذهبي على ذلك في تلخيصه للموضوعات[5].

وكذلك تبع ابن حبان ابن طاهر المقدسي في معرفة التذكرة، وابن سبط العجمي في الكشف الحثيث[6].

وعلى هذا فبطل حكم ابن حبان واتهامه له بالوضع، وأما ترك القطان له فغير مسلم، وذلك لأن ابن القطان معروف بتشدده في هذا الباب، وأنه يترك الراوي بالغلطة والغلطتين، والصحيح أن عباد بن راشد صدوق في نفسه له أوهام لا تصله إلى حد الترك أو الضعف المطلق، وعلى هذا ذكر الذهبي بأنه صدوق[7]، وقيد ابن حجر ذلك فقال: صدوق له أوهام[8].

رواية البخاري له:

روى له البخاري حديثاً واحداً عن الحسن عن معقل بن يسار في تفسير سورة البقرة مقروناً برواية يونس عن الحسن، فقال البخاري: ((حدثنا عبيد الله بن سعيد حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا عباد بن راشد حدثنا الحسن قال حدثني معقل بن يسار قال كانت لي أخت تخطب إلي. وقال إبراهيم عن يونس عن الحسن حدثني معقل بن يسار.

---

[1]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 5، صفحة 80، على أن أصل الحديث ثابت من حديث نافع عن ابن عمر، رواه ابن ماجة برقم (3488)، والحاكم في المستدرك برقم (7481)، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجة، وفصل طرقه في السلسة الصحيحة برقم (766).

[2]- ابن عدي، الكامل، جزء 4، صفحة 334.

[3]- الذهبي، ميزان الاعتدال، جزء 2، صفحة 374.

[4]- ابن الجوزي، الموضوعات، جزء 3، صفحة 211.

[5]- الذهبي، تلخيص الموضوعات، صفحة 196.

[6]- ابن سبط العجمي، أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن سبط العجمي الطرابلسي، الكشف الحثيث عمن رومي بوضع الحديث، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، تحقيق صبحي السامرائي، ط 1، صفحة 146.

[7]- الذهبي، ميزان الاعتدال،جزء 2، صفحة 365،والمغني في الضعفاء، صفحة 154،وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، صفحة 105.

[8]- ابن حجر، تقريب التهذيب، صفحة 290.

حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا يونس عن الحسن أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها، فتركها حتى انقضت عدتها، فخطبها فأبى معقل، فنزلت (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن)[1].

ورواية إبراهيم بن طهمان المعلقة هذه عن يونس وصلها البخاري في صحيحه[2].

فزال ما يخشى من وهم عباد بن راشد بمتابعة يونس له عن الحسن.

مع أن البخاري روى في صحيحه حديث الحسن هذا من طريق قتادة[3]، وهذه متابعة ثانية لعباد بن راشد في روايته عن الحسن.

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب التفسير: نفسير سورة البقرة، باب: (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ)، برقم (4529).

[2]- المصدر نفسه، كتاب النكاح، باب: من قال لا نكاح إلا بولي، برقم (5130).

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب الطلاق، باب: (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ) برقم (5331).

الفصل الثالث: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب البدعة وسوء الاعتقاد، ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث:

التمهيد: ضوابط المحدثين في الرواية عن أهل البدع.

المبحث الأول: من وصف بالترك بسبب بدعة النصب.

المبحث الثاني: من وصف بالترك بسبب بدعة التشيع.

المبحث الثالث: من وصف بالترك بسبب بدعة الخوارج.

المبحث الرابع: من وصف بالترك بسبب بدعة الإرجاء.

التمهيد: ضوابط المحدثين في الرواية عن أهل البدع.

إن للمحدثين منهجاً في التعامل مع الرواة، وهذا المنهج مبني على أساس حفظ السنة النبوية ونقل حديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم كما سُمع منه عليه الصلاة والسلام.

ولهذا كان المحدثون يقسمون الرواة على مراتب بحسب ثقتهم وضبطهم لحديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم، ومن أولئك الرواة من وصف ببدعة معينة كالرفض، والنصب، والقدر وغيرها، فسار المحدثون على منهج دقيق وضوابط علمية، مع روايات من وصف ببدعة من الرواة.

وقبل البدء بذكر منهج المحدثين في التعامل مع روايات المبتدعة لابد من التنبيه على أمر مهم ألا وهو: أن البدعة قادح من قوادح العدالة وأن المبتدع مطعون في عدالته عند المحدثين وهذا سيظهر من خلال كلام الأئمة.

ومن ذلك ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه والترمذي في كتابه العلل الصغير عن محمد بن سيرين قال: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم))[1].

وفي لفظ الترمذي: ((كان في الزمن الأول لا يسألون عن الإسناد. فلما وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد لكي يأخذوا حديث أهل السنة ويدعوا حديث أهل البدع))[2].

وكلام ابن سيرين هذا يعتبر أصلاً في هذا الباب وهو أن يترك حديث أهل البدع ولا يؤخذ عنهم، بل يؤخذ عن أهل السنة.

وهذا المذهب هو المنتشر عن السلف في ذلك الزمان وهذا منهم تحذيراً من البدع وأهلها، لأن المبتدع مخالف لشرع الـلـه تعالى فلا كرامة له عند أهل السنة والجماعة، ومن ذلك أن يرد حديثه ردعاً له وتحذيراً للناس من بدعته.

ثم لما انتشرت البدع وكثرت في الناس، احتاج أهل الحديث إلى أن يقفوا موقفاً من أهل البدع بحيث يقبلون روايتهم ويـأمنون من كذبهم وعدم صدقهم، فقبل الأئمة رواية أهل البدع إذا ثبتت عدالتهم وعرف صدقهم مع ضبطهم لحديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم، وهذا منهم خوفاً على سنة النبي صلى الـلـه عليه وسلم من الضياع وعدم الحفظ.

روى الخطيب بإسناده عن علي بن المديني أنه قال: ((قلت ليحيى بن سعيد القطان: إن عبد الرحمن بن مهدي قال: أنا أترك من أهل الحديث ممن كان رأساً في البدعة، فضحك يحيى بن سعيد فقال: كيف يصنع بعمر بن ذَرْ

---

[1]- مقدمة صحيح مسلم، جزء1، صفحة 12.

[2]- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، تحقيق أحمد محمد شاكر، جزء 6، صفحة 234.

الهَمْداني[1] وبابن أبي رَوّاد[2]؟! وعدّ يحيى قوماً أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحيى: إن ترك عبد الرحمن بن مهدي هذا الضرب ترك خيراً كثيراً)).

ثم روى بإسناده عن أحمد بن يحيى بن الجارود أنه قال: ((وقال ابن المديني: لو تركت أهل البصرة لحال القدر ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي ـــ يعني التشيع ـــ لخربت الكتب. قال الخطيب: قوله خربت الكتب يعني لذهب الحديث))[3].

وقال ابن حبان: ((وأما المنتحلون المذاهب من الرواة، مثل الإرجاء، والترفض وما أشبههما، فإنا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى اللـه جل وعلا، إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا فإن الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصير إماماً فيه وإن كان ثقة ثم روينا عنه جعلنا للأتباع لمذهبه طريقاً وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه ولو عمدنا إلى ترك حديث الأعمش، وأبي إسحاق، وعبد الملك بن عمير وأضرابهم لما انتحلوا، وإلى قتادة، وسعيد بن أبي عروبة، وابن أبي ذئب وأسنانهم لما تقلدوا، فتركنا حديثهم لمذاهبهم لكان الشيء اليسير، وإذا استعملنا ما وصفنا أعنا على دحض السنن وطمسها بل الاحتياط في قبول رواياتهم الأصل الذي وصفناه دون رفض ما رووه جملة)) [4].

ولذلك جرى الأئمة على قبول حديث أهل البدع بشروط مهمة وهي:

أولاً: أن لا يكفر ببدعته بحيث ينكر أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، أما إذا لم يكفر ببدعته بحيث يكون متأولاً ولم يكن معانداً فلا مانع من قبول روايته، لأنه في الحالة يبقى في دائرة الإسلام.

قال ابن دقيق العيد: ((والذي تقرر عندنا: أنه لا تعتبر المذاهب في الرواية. إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة، إلا بإنكار متواتر من الشريعة. فإذا اعتقدنا ذلك وانضم إليه التقوى والورع والضبط والخوف من اللـه تعالى، فقد حصل معتمد الرواية.

وهذا مذهب الشافعي -رضي اللـه عنه- فيما حكي عنه حيث يقول قبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الروافض))[5].

---

[1] - هو ابن عبد اللـه بن زرارة الهَمْداني، أبو ذر ثقة رُميَ بالإرجاء، تقريب التهذيب جزء2، صفحة 412.

[2] - هو عبد العزيز بن أبي رَوّاد صدوق عابد ربما وهم ورميَ بالإرجاء، المصدر نفسه صفحة 357.

[3] - الخطيب، الكفاية في علم الرواية، صفحة 128.

[4] - ابن حبان، الصحيح ، جزء 1، صفحة 161.

[5] - ابن دقيق العيد، تقي الدين ، الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح ، تحقيق قحطان الدوري ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1982م، صفحة 32.

وقال ابن حجر: ((والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعة، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله))[1].

ثانياً: أن لا يكون ممن يستحل الكذب أو يثبت عليه الكذب، فإذا ثبت عليه ذلك فلا يؤخذ حديثهم سواء أكان مبتدعاً أم غير ذلك، ولكن لما كان المبتدع يخشى عليه أن يكذب من أجل بدعته أحترز منه أكثر من غيره، وكذلك فإنه ثبت أن بعض المبتدعة كانوا يكذبون لتأييد بدعتهم.

قال ابن رجب الحنبلي: ولهم مأخذ ثالث: وهو أن الهوى والبدعة لا يؤمن معه الكذب، ولا سيما إذا كانت الرواية مما تعضد هوى الرواي.

وروى أبو عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة أنه سمع رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته وجعل يقول: ((أنظرا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلناه حديثاً)). ورواه المعافى عن ابن لهيعة عن أبي الأسود حدثني المنذر بن الجهم، فذكره بمعناه.

وقال علي بن حرب: ((من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة، فإنهم يكذبون، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي)).

وعلى هذا المأخذ فقد يستثني من اشتهر بالصدق والعلم، كما قال أبو داود: ((ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج. ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج)).

وأما الرافضة فبالعكس، قال يزيد بن هارون: ((لا يكتب عن الرافضة فإنهم يكذبون)) خرجه ابن أبي حاتم[2].

وقال المعلمي: ((وأهل البدع كما سماهم السلف ((أصحاب الأهواء)) واتباعهم لأهوائهم في الجملة ظاهر، وإنما يبقى النظر في العمد والخطأ، ومن ثبت تعمده أو اتهمه بذلك عارفوه لم يؤمن كذبه وفي (الكفاية) للخطيب ص 123 عن علي بن حرب الموصلي: ((كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي)) يريد واللـه أعلم أنهم مظنة ذلك فيحترس من أحدهم حتى يتبين براءته))[3].

---

[1]- ابن حجر، نزهة النظر، صفحة 127.

[2]- ابن رجب، شرح علل الترمذي، جزء 1، صفحة 123، وأثر علي بن حرب ذكره أيضا الخطيب في الكفاية صفحة 123، وأثر يزيد بن هارون أخرجه ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل جزء 2، صفحة 28.

[3]- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، جزء 1، صفحة 129.

وعلى هذا فإنه ينظر في المبتدع فإن كان من الصادقين الثقات الأمناء ولم يثبت عنه كذباً فإنه تقبل روايته بشرط أن لا يكون من المبتدعة المعاندين للحق، وعلى هذا فإنه يحكم على كل مبتدع على حدة، ولا يمكن إطلاق حكم عام في كل المبتدعة، وأن ما ثبت عن الأئمة من إطلاق الحكم على المبتدعة فإنه على سبيل التحذير من البدعة وأهلها واللـه تعالى أعلم.

ثالثاً: أن لا يروي حديثاً منكراً، فإن روى حديثاً منكراً رد حديثه ونُظر في حال راويه.

قال المعلمي: ((هذا وقد مر تحقيق علة رد الداعية، وتلك العلة ملازمة أن يكون بحيث يحق أن لا يؤمن منه ما ينافي العدالة فهذه العلة إن وردت في كل مبتدع روى ما يقوي بدعته ولو لم يكن داعية وجب أن لا يحتج بشيء من مرويات من كان كذلك ولو فيما يوهن بدعته، وإلاّ -وهو الصواب- فلا يصح إطلاق الحكم بل يدور مع العلة، فذاك المروي المقوي لبدعة راويه إما غير منكر فلا وجه لرده فضلاً عن رد راويه، وإما منكر، فحكم المنكر معروف، وهو أنه ضعيف، فأما راويه فإن اتجه الحمل عليه بما ينافي العدالة كرميه بتعمد الكذب أو اتهامه به سقط البتة، وإن اتجه الحمل على غير ذلك كالتدليس المغتفر والوهم والخطأ لم يجرح بذلك، وإن تردد الناظر وقد ثبتت العدالة وجب القبول، وإلا أخذ بقول من هو أعرف منه أو وقف، وقد مر أوائل القاعدة الثانية بيان ما يمكن أن يبلغه أهل العصر من التأهل للنظر فلا تغفل.

وبما تقدم يتبين صحة إطلاق الأئمة قبول غير الداعية إذا ثبت صلاحه وصدقه وأمانته، ويتبين أنهم إنما نصوا على رد المبتدع الداعية تنبيهاً على أنه لا يثبت له الشرط الشرعي للقبول وهو ثبوت العدالة))[1].

ومن تتبع الصحيحين وجد أنهما يروون عن أهل السنة ويحترزون في الرواية عن أهل البدع والأهواء بما يجعلهم يأمنون منهم، ولذلك فإني رأيت بما يتعلق بموضوع بحثي أن البخاري ومسلماً لم يرويا عن مبتدع ممن يستحق وصف الترك مطلقاً، وإنما رويا عن بعض المبتدعة ممن كانت بدعته خفيفة من غير غلو، ورويا شيئاً قليلاً عمن كانت بدعته كبيرة لكن لم يكن من أهل العناد بل كان ممن يرى فيه الصلاح مع الحفظ والإتقان لحديثه، ولذلك قال الإمام مسلم: ((واعلم -وفقك اللـه تعالى- أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه. والستارة في ناقليه. وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول اللـه جل ذكره (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**)[سورة الحجرات، آية 6 }، وقال جل ثناؤه (**مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ**)[سورة البقرة، آية282}، وقال عز وجل (**وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ**) [سورة الطلاق، آية2}، فدل بما ذكرنا من هذه الآى أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول وأن شهادة غير العدل مردودة والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه فقد يجتمعان في أعظم معانيهما إذ كان خبر الفاسق غير مقبول

[1]- المعلمي، التنكيل، جزء 1، صفحة 140.

عند أهل العلم كما أن شهادته مردودة عند جميعهم ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق. وهو الأثر المشهور عن رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم-))[1].

المبحث الأول: من وصف بالترك بسبب بدعة النصب.

والنصب: هو مناصبة العداء لآل بيت النبي صلى الـلـه عليه وسلم بالإيذاء والسبِّ وغير ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل[2].

ومن الرواة الذين نسبوا إلى الترك بسبب بدعة النصب هو:

حَرِيز بن عثمان بن جبر بن أبي أحمر بن أسعد الرَّحبي المشرقي أبو عثمان ويقال أبو عون الحمصي[3].

روى له البخاري والأربعة.

من وصفه بالترك:

تركه ابن حبان والأزدي بسبب ناصبيته وأنه كان متحاملاً على علي رضي الـلـه عنه مبغضاً له كما نقل ابن حبان عنه[4]، وسأزيد الأمر تفصيلاً في المناقشة.

المناقشة:

اتفق الأئمة على توثيقه وأنه من الحفاظ الأثبات، ومن ذلك قول الإمام أحمد حيث قال لما سئل عنه: ثقة ثقة ثقة[5].

وقول ابن معين: ((عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وأبو بكر بن أَبي مريم، وحريز بن عثمان هؤلاء ثقات))[6].

وقول ابن المديني: ((لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثقونه))[7].

---

[1] - مقدمة صحيح مسلم، جزء1، صفحة 7.

[2] - ابن تيمية، العقيدة الواسطية، صفحة 13، وعلى هذا فكل من آذى أحدا من آل بيت النبي صلى الـلـه عليه وسلم بالسب والشتم والإيذاء فهو ناصبي، ولذلك فإن الروافض هم ناصبة من هذه الجهة، لأنهم يسبون أزواج النبي صلى الـلـه عليه وسلم ويؤذون الصحابة رضي الـلـه عنهم أجمعين.

[3] - المزي، تهذيب الكمال، جزء 5، صفحة 568.

[4] - ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 268.

[5] - المزي، تهذيب الكمال، جزء 5، صفحة 573 .

[6] - المصدر نفسه.

[7] - المزي، تهذيب الكمال، جزء5، صفحة 573 .

وأقوال غيرهم من أئمة الجرح والتعديل.

واختلف الأئمة في حريز من جهته بدعته وأنه متهم بناصبيته وتحامله على علي بن أبي طالب رضي اللـه عنه، ويمكن أن ألخص اختلافهم فيه من هذه الجهة على أقوال ثلاث:

القول الأول: أنه ناصبي غال ببغضه لعلي رضي اللـه عنه ولذلك أطلق عليه بعض العلماء بأنه مبتدع، ونقل كثير منهم قوله في سبه لعلي رضي اللـه عنه وبغضه له.

واعتمد من ذهب إلى هذا القول على ما ورد عن حريز من أخبار تدل على ناصبيته وتحامله على علي رضي اللـه عنه، ومن ذلك:

أ- قال أحمد بن سعيد الدارمي، عن أحمد بن سليمان المروزي: حدثنا إسماعيل بن عياش قال: ((عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسب علياً ويلعنه))[1].

ب- قال الضحاك بن عبد الوهاب: حدثنا إسماعيل بن عياش سمعت حريز بن عثمان يقول: هذا الذي يرويه الناس عن النبي صلى اللـه عليه وسلم أنه قال لعلي: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى))[2]حق ولكن أخطأ السامع. قلت: فما هو؟ فقال: إنما هو أنت مني بمنزلة قارون من موسى. قلت: عمن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر[3].

وهذه الرواية لا تصح عنه وذلك لأن الضحاك بن عبد الوهاب متهم بالكذب.

قال الخطيب البغدادي: ((عبد الوهاب بن الضحاك كان معروفاً بالكذب في الرواية ولا يصح الاحتجاج بقوله))[4].

ج- وروى ابن عدي عن الوحاضي عن حريز حديثاً عن النبي صلى اللـه عليه وسلم في تنقص علي، ثم قال ابن عدي: ((لا يصلح ذكره في الكتاب معضل منكر جداً لا يروي مثله من يتقي اللـه))[5].

---

[1]- المصدر نفسه، صفحة 576، وعلق الدكتور بشار قائلاً: اسنادها جيد، الدارمي ثقة اتفق عليه البخاري ومسلم، وأحمد بن سليمان صدوق أخرج له البخاري في الصحيح، وإسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، وهو حمصي.

[2]- أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي برقم (3706) وكتاب المغازي، باب: غزوة تبوك برقم (4416)، ومسلم برقم (30 و31 و 32 _ 2404) كلاهما من حديث سعد بن أبي وقاص رضي اللـه عنه.

[3]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 9، صفحة 186.

[4]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 9، صفحة 186.

[5]- ابن عدي، الكامل، جزء 3 – صفحة 394 -395.

د- وقال ابن حجر: ((وحكى الأزدي في الضعفاء أن حريزاً بن عثمان روى أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم لما أراد أن يركب بغلته جاء علي بن أبي طالب فحل حزام البغلة ليقع النبي صلى الـلـه عليه وسلم، قال الأزدي: من كانت هذه حاله لا يروى عنه، قلت: لعله سمع هذه القصة أيضاً من الوليد))[1].

إلى غير ذلك من الروايات.

وبناءً على هذه الروايات بنى بعض العلماء أحكامه على حريز فعدوه من النواصب الغلاة وضعفوه بسبب ذلك وتركوا حديثه.

قال ابن حبان: ((وكان يلعن علي بن طالب رضوان الـلـه عليه بالغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، فقيل له في ذلك: فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي بالفؤوس، وكان داعية إلى مذهبه، وكان علي بن عياش يحكي رجوعه عنه، وليس ذلك بمحفوظ عنه))[2].

القول الثاني: أنه لم يثبت عنه ما نسب إليه من تحامله على علي رضي الـلـه عنه ولعنه إياه، ولذلك نفى كثير من الأئمة اتهامه بذلك وأطلقوا توثيقه أنه من الثقات الحفاظ.

قال ابن أبي حاتم: ((سمعت أبي يقول: حريز بن عثمان حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، هو أثبت من صفوان ابن عمرو وأبي بكر بن أبي مريم، وهو ثقة متقن))[3].

وقال الخطيب: ((ولم يكن لحريز كتاب، وكان يحفظ حديثه، وكان ثقة ثبتاً، وحكيَ عنه من سوء المذهب، وفساد الاعتقاد ما لم يثبت عنه))[4].

وذكر الذهبي كلام العلماء في حريز وما نسب إليه من النصب فعلق قائلاً: ((هذا الشيخ كان أورع من ذلك، وقد قال معاذ بن معاذ: لا أعلم أني رأيت شامياً أفضل من حريز. وقال يحيى بن معين، وجماعة: ثقة))[5].

ويؤيد هذا أن غالب الروايات التي رويت في تحامله على علي رضي الـلـه عنه هي روايات ضعيفة لا تثبت.

بل قد ثبت عنه أنه نفى أن يكون قد سب علياً أو شتمه بل ثبت عنه خلاف ذلك من ترحمه على علي رضي الـلـه عنه.

روى الخطيب بإسناده عن يحيى بن معين، قال: ((سمعت علي بن عياش، قال: سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: ويحك أما خفت الـلـه حكيت عني أني أسب علياً؟ والـلـه ما أسبه، وما سببته قط.

---

[1]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 2، صفحة 209 – 210.

[2]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 268.

[3]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 3، صفحة 269.

[4]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 9، صفحة 184.

[5]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء 13، صفحة 97.

وذكر كذلك بإسناده عن الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثني شبابة، قال: سمعت حريز بن عثمان قال له رجل: يا أبا عثمان، بلغني أنك لا تترحم على علي، قال: فقال له: اسكت، ما أنت وهذا، ثم التفت إلي فقال: رحمه اللـه مئة مرة))[1].

ونقل المزي عن جعفر بن أبان، قال: ((سمعت علي بن عياش وسأله رجل من أهل خراسان، عن حريز: هل كان يتناول علياً؟، فقال: أنا سمعته يقول: إن أقواماً يزعمون أني أتناول علياً، معاذ اللـه أن أفعل ذلك، حسيبهم اللـه))[2].

القول الثالث: أنه ثبت عنه النصب لكنه رجع عن ذلك وتاب إلى اللـه تعالى، وهذا أوسط الأقوال وأعدلها.

قال البخاري: ((وقال محمد بن المثنى حدثنا معاذ بن معاذ قال حدثنا حريز بن عثمان أبو عثمان ولا أعلم أني رأيت أحداً من أهل الشام أفضله عليه وقال أبو اليمان كان حريز يتناول من رجل ثم ترك ذلك))[3] .

قال الذهبي: ((صح عنه أنه ترك ذلك))[4].

قال ابن حجر: ((جاء عنه ذلك من غير وجه وجاء عنه خلاف ذلك وقال البخاري قال أبو اليمان كان حريز يتناول من رجل ثم ترك "قلت" فهذا أعدل الأقوال فلعله تاب))[5].

ومما يؤيد ذلك أمران:

الأمر الأول: أن الروايات تعارضت في إثبات ناصبية حريز وفي نفيها، مما يمكن الجمع بينها بأنه كان يتحامل على علي رضي اللـه عنه ثم ترك ذلك وتاب إلى اللـه تعالى، خاصة أن أبا اليمان وعلي بن عياش صرحوا برجوعه عن ذلك، وعلى ذلك لا يجوز الاعتماد على بعض الروايات وترك بعضها، فإن الإنصاف يقتضي إعمال الأدلة جميعاً، ورفع التعارض بينها قدر الإمكان، خاصةً أن كثيراً من الأدلة التي أثبتت ناصبية حريز هي أدلة ضعيفة ولا يسلم منها إلا القليل.

الأمر الثاني: أن كثيراً من الأئمة نفوا أن يكون حريزاً من النواصب وضعفوا الروايات التي فيها تحامله على علي رضي اللـه عنه، مما يدل على أن آخر حاله هو عدم ذلك بحيث استقر الأمر على تركه لبدعة النصب.

وكذلك رواية الأئمة له وخاصة الإمام البخاري يدل على ذلك.

---

[1]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 9، صفحة 187.

[2]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 5، صفحة 578.

[3]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 3، صفحة 104.

[4]- الذهبي، تاريخ الإسلام، جزء 10، صفحة 124.

[5]- ابن حجر، فتح الباري، جزء 1، صفحة 393.

ملاحظة: قد يعترض معترض في إدخال حريز بن عثمان في رسالتي هذه مع أني قد اشترطت فيه أن أدخل فيه من قيل فيه متروك أو تركه بعض الأئمة، ولم يذكر واحد من الأئمة أن حريزاً متروك.

والجواب على ذلك أني وإن لم أجد من ذكر في حريز لفظة متروك لكني وجدت بعض العلماء من أهل الجرح والتعديل قد أشار إلى ترك حديثه ومنهم ابن حبان كما نقلت كلامه قبل قليل وكذلك الأزدي كما نقلت كلامه الذي ذكره ابن حجر.

ومن ذلك قول ابن عمار الشهيد حيث قال: حريز بن عثمان يتهمونه أنه كان ينتقص علياً، ويروون عنه ويحتجون بحديثه وما يتركونه[1].

فكلام ابن عمار يدل على أن غالب كلام الأئمة على الاحتجاج بحديثه وعدم تركه، وأن من ترك حديثه ولم يحتج به فيرد عليه بصنيع الأئمة.

وعلى هذا فالصحيح أن حريزاً يحتج بحديثه وأن ما رويَ عنه من النصب أنه تاب منه ورجع عنه، ولو ثبت ما روي عنه لما صح أن يروي عنه الأئمة لأنه من قبيل البدعة المخرجة عن حد العدالة مطلقاً، فسب الصحابة ولعنهم وشتمهم جهاراً نهاراً مخرج بحد ذاته عن حد العدالة، فكيف والأئمة يوثقونه ويفضلونه على كثير من الرواة الثقات.

ثم إخبار الثقة بأنه ترك الكلام وتاب إلى اللـه ورجع عن أقواله لابد من الأخذ بها وعدم إهمالها، فإن معه زيادة علم خفي على بعض الأئمة الذين ضعفوه بسبب ذلك، خاصة أن من اتهمه لم يبين سبب تضعيف رواية رجوعه عن النصب، مما يدل على أنهم لم يقفوا عليها من وجه يصح عندهم، وبعد أن ثبت رجوعه من أكثر طريق بأسانيد صحيحة، فوجب قبول قول من أثبتها وأخذها بعين الاعتبار في الحكم على حريز.

وإني قد رأيت أن الدكتور بشار عواد معروف تكلم على حريز بكلام شديد في تعليقه على تهذيب الكمال حيث قال: ((قد ضعفه الأزدي وبالغ ابن حبان في الحط عليه فقال في كتاب (المجروحين: 268/1): وكان يلعن علي بن أبي طالب رضوان اللـه عليه بالغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، فقيل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي بالفؤوس. وكان داعية إلى مذهبه، وكان علي بن عياش يحكي رجوعه عنه، وليس ذلك بمحفوظ عنه ثم روى منام يزيد بن هارون. قال بشار: هذا تحامل من ابن حبان، وهو لم يذكر سند روايته، ولم يصح عنه ذلك البتة، وقد نقل هذا الكلام غير واحد، منهم السمعاني وابن الاثير ، وكان عليهما أن يتثبتا منه.

وقال الذهبي في (الميزان): كان متقناً ثبتاً، لكنه مبتدع، وقال في (الكاشف): ثقة.. وهو ناصبي، وقال في (المغني) : ثبت لكنه ناصبي، وقال في (الديوان): ثقة لكنه ناصبي مبغض.

قال أفقر العباد أبو محمد بشار بن عواد محقق هذا الكتاب: لا نقبل هذا الكلام من شيخ النقاد أبي عبد اللـه الذهبي، إذ كيف يكون الناصبي ثقة، وكيف يكون (المبغض) ثقة؟ فهل النصب وبغض أمير المؤمنين علي بن أبي

[1]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 9، صفحة 184.

طالب بدعة صغرى أم كبرى؟ والذهبي نفسه يقول في (الميزان: 6/1) في وصف البدعة الكبرى: الرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الـلـه عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة و ليس الحط على علي و(النصب)من هذا القبيل؟ وقد ثبت من نقل الثقات أن هذا الرجل كان يبغض علياً، وقد قيل: إنه رجع عن ذلك فإن صح رجوعه فما الذي يدرينا إنه ما حدث في حال بغضه وقبل توبته؟ وعندي أن حريز بن عثمان لا يحتج به ومثله مثل الذي يحط على الشيخين، والـلـه أعلم)) [1].

وخفف من شدته في تعليقه على تاريخ بغداد في رده على كلام الخطيب في عدم ثبوت النصب عن حريز فقال: ((بل ثبت عليه، كما بينته بالدراسة الدقيقة في تعليقي على تهذيب الكمال، لكنني لم أدرك يومئذٍ -اتباعاً لما في كتب المصطلح- أن المتقدمين من النقاد الجهابذة الأوائل لم يعتدوا بالتجريح المتأتي بسبب المخالفة في العقائد، كما بيناه بعد مفصلاً في مقدمتنا لتحرير التقريب، ولذلك قرروا توثيقه مطلقاً، كما قرروا أنه ناصبي))[2].

رواية البخاري له:

روى له البخاري في صحيحه حديثين فقط أحدهما في كتاب المناقب، باب (6) رقم الحديث (3509)، والثاني كذلك في كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الـلـه عليه وسلم، رقم الحديث (3546)، والآن سأفصل هذه الروايات مع ذكر المتابعات والشواهد حتى نعرف طريقة البخاري في تخريجه لأحاديث رواته خاصة المتكلم فيهم فإنها طريقة بديعة دقيقة.

الحديث الأول: أخرج البخاري في كتاب المناقب،: قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ حَدَّثَنَا حَرِيزٌ قَالَ حَدَّثَنِى عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَبْدِ الـلـهِ النَّصْرِيُّ قَالَ سَمِعْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الأَسْقَعِ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ الـلـهِ -صلى الـلـه عليه وسلم- «إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى أَنْ يَدَّعِىَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِىَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ، أَوْ يَقُولُ عَلَى رَسُولِ الـلـهِ -صلى الـلـه عليه وسلم- مَا لَمْ يَقُلْ »[3].

وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم، وليس في صحيحه متابعة، وإنما له فيه شاهد لبعض المتن من حديث ابن عمر، كما سيأتي إن شاء الـلـه تعالى.

وأخرج الحديث من طريق حريز بن عثمان كل من:

الأول: الإمام أحمد في مسنده.

---

[1]- تهذيب الكمال، جزء 5، صفحة 579.

[2]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 9، صفحة 184.

[3]- البخاري،الصحيح، كتاب المناقب، باب (6)، برقم (3509).

قال: ((ثنا عصام بن خالد وأبو المغيرة قالا ثنا حريز بن عثمان قال سمعت عبد الواحد بن عبد الـلـه النصري قال سمعت واثلة بن الأسقع يقول قال نبي الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: إن من أعظم الفري أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يري عينيه في المنام ما لم تريا أو يقول على رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ما لم يقل)) [1].

الثاني: الطبراني في الكبير فقال:

((حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا عَلِيُّ بن عَيَّاشٍ، ح وَحَدَّثَنَا وَرْدُ بن أَحْمَدَ بن لَبِيدٍ الْبَيْرُوتِيُّ، ثنا صَفْوَانُ بن صَالِحٍ، ثنا الْوَلِيدُ بن مُسْلِمٍ، أَنَا حَرِيزُ بن عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بن عَبْدِ الـلـهِ النَّصْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الـلـهِ صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى أَنْ يَدَّعِيَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ أَنْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرَ أَوْ يَقُولَ عَلَى الـلـهِ وَعَلَى رَسُولِهِ مَا لَمْ يَقُلْ))[2].

وأخرجه في مسند الشاميين فقال:

((حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ثنا علي بن عياش الحمصي ثنا حريز بن عثمان حدثني عبد الواحد بن عبد الـلـه النصري عن واثلة بن الأسقع قال قال نبي الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم: من أعظم الفرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يري عينه في المنام ما لم تر أو يقل علي ما لم أقل))[3].

الثالث : الخرائطي (مساوىء الأخلاق) بلفظ:

((حدثنا سعدان بن يزيد، ثنا المقرئ، عن سعيد بن أيوب، ح وحدثنا الترقفي، ثنا عثمان بن سعيد الحمصي، ثنا حريز، قالا جميعاً: عن عبد الواحد النصري قال: سمعت واثلة ابن الأسقع يقول: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: إن من أعظم الفرى أن يدعي إلى غير أبيه، من ادعى إلى غير مواليه، أو تولى غير مواليه، لم يرح رائحة الجنة، وإن رائحتها لتوجد من مسيرة سبعين عاماً، أو خمسمائة عام))[4] .

الرابع :ابن عساكر من طريق:

أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري ثنا علي بن عياش قال ثنا حريز بن عثمان عن عبد الواحد بن عبد الـلـه النصري عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم إن من أعظم الفرى على الـلـه تعالى أن

---

[1]- مسند الإمام أحمد، برقم (17021) وعلق عليه شعيب الأرنؤوط بقوله: إسناده صحيح على شرط البخاري.

[2]- معجم الطبراني الكبير، رقم الحديث (17640).

[3]- الطبراني، أبو القاسم أحمد بن سليمان بن أيوب الطبراني، مسند الشاميين للطبراني، مؤسسة الرسالة، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط 1، رقم الحديث (1053).

[4]- مساوئ الخلاق للخرائطي، رقم الحديث (87).

يدعي الرجل إلى غير أبيه ويري عينيه في المنام ما لم تريا ويقول على اللـه ما لم يقل. هذا حديث محفوظ من حديث عبد الواحد النصري الدمشقي من بني نصر بن معاوية عن واثلة[1] .

الخامس: المزي في تهذيب الكمال فقال:

((أخبرنا أحمد بن أَبي الخير، قال أنبأنا أبو الحسن الجمال، قال: أخبرنا أبو علي الحداد، قال: أخبرنا أبو نعيم الحافظ، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمان بن أحمد، قال: حَدَّثَنَا زرعة الدمشقي، قال: حَدَّثَنَا أبو اليمان.

قال سُلَيْمان: وحَدَّثَنَا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة، قال: حَدَّثَنَا علي بن عياش.

قالا: حَدَّثَنَا حريز بن عثمان، قال حدثني عبد الواحد بن عَبد اللـه النصري، عن واثلة ابن الأسقع، قال: قال نبي اللـه صلى اللـه عليه وسلم، إن من أعظم الفرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يري عينيه في المنام ما لم تري أو يقول علي ما لم أقل.

رواه البخاري، عن علي بن عياش الحمصي، فوافقناه فيه بعلو. وليس لعبد الواحد ولا لواثلة عنده في الصحيح سواه))[2].

وتابع حريزاً بن عثمان في روايته لهذا الحديث كل من:

أولاً: محمد بن عجلان:

ذكره ابن حجر في من طريق ابن أبي شيبة فقال: ((قال أبو بكر بن أبي شيبة: ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، ابن سعيد بن أبي أيوب، حدثني محمد بن عجلان، سمعت النصري عبد الواحد بن عبد الله يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: قال رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم-: إن من أعظم الفرى من يقول علي ما لم أقل، ومن أرى عينيه في النوم ما لم تريا، ومن ادعى إلى غير أبيه))[3].

ورواه الشافعي من طريق عبد العزيز عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد النصري عن واثلة بن الأسقع عن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال: ((إن أفرى الفرى من قولني ما لم أقل ومن أرى عينيه ما لم ترى ومن ادعى إلى غير أبيه)) [4].

---

[1]- ابن عساكر، معجم الشيوخ، رقم الحديث (476).

[2]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 18، صفحة 463.

[3]- ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية، تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، ط 1، جزء 6، صفحة 121.

[4]- الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، دار الكتب العلمية، تحقيق أحمد محمد شاكر، صفحة 395، برقم (1090).

لكنه زاد عبد الوهاب بن بخت بين ابن عجلان وبين عبد الواحد النصري.

ورواه في مسنده فقال: ((أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب ابن بخت عن عبد الواحد النصري عن واثلة بن الأسقع عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال: إن أفرى الفري من قولني ما لم أقل ومن أرى عينيه في المنام ما لم تريا ومن ادعى إلى غير أبيه))[1].

ثانياً: معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد الدمشقي:

رواه الإمام أحمد قال: ((ثنا زيد بن الحباب قال ثنا معاوية بن صالح قال حدثني ربيعة ابن يزيد الدمشقي قال سمعت واثلة بن الأسقع يقول سمعت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول: إن أعظم الفرية ثلاث: أن يفتري الرجل على عينيه يقول: رأيت ولم ير، وأن يفتري على والديه يدعى إلى غير أبيه، وأن يقول قد سمعت ولم يسمع))[2].

ورواه ابن حبان من طريق ابن قتيبة قال حدثنا حرملة بن يحيى قال حدثنا ابن وهب قال حدثني معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن واثلة بن الأسقع قال سمعت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول: ((إن من أعظم الفرية ثلاثاً أن يفري الرجل على نفسه يقول رأيت ولم ير شيئاً في المنام أو يتقول الرجل على والديه فيدعى إلى غير أبيه أو يقول سمع مني ولم يسمع مني))[3].

ورواه الحاكم من طريق أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن واثلة بن الأسقع رضي الـلـه عنه قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: ((إن أعظم الفرية أن يفتري الرجل على عينيه يقول: رأيت ولم ير أو يفتري على والديه أو يقول: سمعني ولم يسمعني))[4].

ثالثاً: سليمان بن حبيب المحاربي:

أخرجه الطبراني فقال: ((حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بن إِبْرَاهِيمَ بن حَمْزَةَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا أَنَسُ بن عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ الـلـهِ بن عَامِرٍ الأَسْلَمِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بن حَبِيبٍ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بن عَبْدِ الـلـهِ النَّصْرِيِّ، عَنْ وَاثِلَةَ بن الأَسْقَعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الـلـهِ صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى أَنْ يَقُولَ عَلَى الرَّجُلِ مَا لَمْ أَقُلْ، أَوْ يَدَّعِيَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ فِي الْمَنَامِ مَا لَمْ تَرَ))[5].

---

[1]- الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، صفحة 239، برقم (1185).

[2]- أحمد بن حنبل، المسند برقم (16058)، وعلق شعيب الأرنؤوط قائلاً: إسناده صحيح على شرط مسلم.

[3]- ابن حبان، الصحيح ، جزء 1، صفحة 215.

[4]- الحاكم، المستدرك برقم (8204)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وعلق الذهبي قي التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

[5]- الطبراني، المعجم الكبير برقم (17642).

رابعاً: عبد الرحمن بن حبيب بن اردك:

أخرجه الطبراني فقال: حدثنا محمد بن علي الصائغ، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عبد الرحمن بن حبيب بن أردك، عن النصري، أمير المدينة، عن واثلة بن الأسقع، قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: ((إن من أعظم الفرية أن يتقول علي ما لم أقل، أو يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يري عينيه ما لم تر))[1].

وتابع عبد الأعلى بن هلال الحمصي، عبد الواحد النصري عند الطبراني في الكبير والأوسط.

قال في الكبير[2]، والأوسط[3]: حدثنا أبو حنيفة محمد بن حنيفة الواسطي قال: ثنا عمي أحمد بن محمد بن ماهان بن أبي حنيفة ثنا أبي ثنا طلعة بن زيد عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبد الأعلى بن هلال الحمصي عن واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول: إن أفرى الفري من ادعى إلى غير أبيه أو كذب على رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أو كذب على عينيه.

فائدة: قال ابن حجر: ((وقد رواه عنه أيضاً زيد بن أسلم وهو أكبر منه سناً ولقاء للمشايخ. لكنه أدخل بين عبد الواحد وواثلة عبد الوهاب بن بخت رأيته في مستخرج ابن عبدان على الصحيحين من رواية هشام بن سعد عن زيد وهشام فيه مقال، وهذا عندي من المزيد في متصل الأسانيد، أو هو مقلوب كأنه عن زيد بن أسلم عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد، والـلـه أعلم))[4].

ورواه الطبراني بزيادة عبد الوهاب بن بخت من طريق: علي بن المبارك الصنعاني ثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك: أن عبد الوهاب بن محب أخبره أن عبد الواحد النصري أخبرهم قال سمعت واثلة بن الأسقع يحدث عن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: من أفرى الفري من قولني ما لم أقل ومن أرى عينيه في المنام ما لم يره ومن إدعى إلى غير أبيه[5].

ورواه أيضاً من طريق: بكر بن سهل ثنا عبد الـلـه بن صالح (ح) وحدثنا أبو الزنباع روح بن الفرح ثنا يحيى بن بكير قالا: ثنا الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن عبد الوهاب ابن بخت المكي عن عبد الواحد النصري عن واثلة

---

[1]- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، طرق حديث من كذب علي متعمداً، المكتب الإسلامي، دار عمار – عمان - الأردن، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد وهشام إسماعيل السقا، 1410 هـ برقم (158).

[2]- الطبراني، المعجم الكبير برقم (18058).

[3]- الطبراني، المعجم الأوسط برقم (6338).

[4]- ابن حجر، فتح الباري، جزء 6، صفحة 541.

[5]- الطبراني، المعجم الكبير، برقم (18022).

بن الأسقع قال: ((قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم إن من أفرى الفرى من قولني ما لم أقل، ومن ادعى إلى غير أبيه، ومن أرى عينيه في المنام ما لم ير))[1].

الشواهد لحديث واثلة بن الأسقع :

أولاً: أخرج البخاري حديث ابن عمر فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الـلـهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الـلـهِ -صلى الـلـه عليه وسلم- قَالَ: ((مِنْ أَفْرَى الْفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تَرَ))[2].

وهذا شاهد لبعض متن حديث واثلة بن الأسقع.

وأخرجه الإمام أحمد من حديث عبد الصمد لكنه زاد في المنام[3] .

وأخرجه أيضاً بلفظ آخر فقال: ((حدثنا عبد الـلـه حدثني أبي ثنا هارون بن معروف ثنا عبد الـلـه بن وهب قال قال حيوة أخبرني أبو عثمان أن عبد الـلـه بن دينار أخبره عن عبد الـلـه ابن عمر أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: أفرى الفري من ادعى إلى غير أبيه وأفرى الفري من أرى عينيه في النوم ما لم تريا ومن غير تخوم الأرض))[4].

وأخرجه البزار فقال: ((حدثنا محمد بن مسكين: نا سعيد بن أبي مريم نا نافع بن يزيد حدثني الوليد بن أبي الوليد يزيد بن الهاد عن عبد الـلـه بن دينار عن ابن عمر: أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: ((من أفرى الفرى من ادعى إلى غير والده ومن أفرى الفرى من أرى عينيه في المنام ما لم تر ومن أفرى الفرى من قال علي ما لم أقل))[5].

بعد كل هذه المتابعات والشواهد للحديث يتبين لنا أن الحديث ثابت من حديث واثلة بن الأسقع، وأن رواية حريز محفوظة عنه كما رواها البخاري باللفظ المذكور عنده، ويتبين لنا دقة البخاري في إخراج حديث كتابه الصحيح والـلـه أعلم.

الحديث الثاني: قال: حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ الـلـهِ بْنَ بُسْرٍ صَاحِبَ النَّبِيِّ صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ شَيْخًا قَالَ كَانَ فِي عَنْفَقَتِهِ شَعَرَاتٌ بِيضٌ[6].

---

[1]- المصدر نفسه، برقم (18023).

[2]- البخاري، الصحيح، كتاب التعبير، باب: من كذب في حلمه، برقم (7043).

[3]- أحمد بن حنبل، المسند، برقم (5711).

[4]- أحمد بن حنبل، المسند، برقم (5998)، وعلق شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

[5]- البزار، المسند، برقم (6128).

[6]- البخاري، الصحيح، في كتاب المناقب، باب: صفة النبي صلى الـلـه عليه وسلم، برقم (3546).

والعنفقة: ما تحت الشفة السفلى من شعر اللحية، كما قال ابن الجوزي في كشف المشكل من حديث الصحيحين صفحة 1115.

هذا الحديث أخرجه البخاري من طريق عصام بن خالد عن حريز بن عثمان، ولم يخرج البخاري هذا الحديث إلا من طريق حريز بن عثمان.

لكن تابع جمع من الرواة حريزاً في رواية هذا الحديث خارج الصحيح وهم:

أولاً: حجاج بن محمد: أخرجه الإمام أحمد بلفظ: ((قال كنا غلماناً جلوساً عند عبد الـلـه بن بسر وكان من أصحاب النبي صلى الـلـه عليه وسلم ولم نكن نحن نسأله فقلت أشيخاً كان النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال: كان في عنفقته شعرات بيض))[1].

ثانياً: أبو المغيرة: أخرجه الإمام أحمد عنه به[2].

ثالثاً: أبو النضر: أخرجه الإمام أحمد عنه بلفظ: ((قال: سألت عبد الـلـه بن بسر صاحب النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال : أكان النبي صلى الـلـه عليه وسلم شيخاً قال كان أشب من ذلك ولكن كان في لحيته وربما قال في عنفقته شعرات بيض))[3].

رابعاً: اسحاق بن سليمان: أخرجه ابن أبي شيبة عنه بلفظ: ((قال أتينا ونحن غلمان فلم ندر عن أي شيء نسأله فقلت له أو قال له بعضنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم كان شاباً أو شيخاً قال كان في عنفقته شعرات بيض))[4].

خامساً: معاذ بن معاذ: أخرجه البزار عنه بلفظ: ((قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ الـلـهِ بْنِ بُسْرٍ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، فَقُلْتُ لَهُ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِي: أَرَأَيْتَ رَسُولَ الـلـهِ كَانَ شَيْخًا؟ قَالَ: فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى عَنْفَقَتِهِ، فَقَالَ: قَدْ كَانَتْ هَا هُنَا شَعَرَاتٌ بِيضٌ))[5].

سادساً: أبو اليمان: أخرجه الطبراني عنه به[6].

---

[1]- أحمد بن حنبل، المسند، برقم (17708)، وعلق شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين، والعنفقة: ما تحت الشفة السفلى من شعر اللحية.(كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي، صفحة 1115).

[2]- أحمد بن حنبل، المسند، برقم (17717).

[3]- المصدر نفسه، برقم (17735).

[4]- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الـلـه بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، المصنف في الأحاديث والآثار، مؤسسة علوم القرآن، ط،1، 1427هـ ـ دمشق ـ تحقيق محمد عوامة، برقم (25063).

[5]- البزار، المسند، برقم (3403).

[6]- الطبراني، مسند الشاميين، برقم (1045).

سابعاً: الوليد بن هشام القحذمي: أخرجه الطبراني عنه بلفظ: ((سألت عبد الـلـه بن بسر أشاب رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم فأومأ إلى عنفقته))[1].

ثامناً: يزيد بن هارون: أخرجه عبد بن حميد عنه به[2].

تاسعاً: علي بن عياش: أخرجه الحاكم عنه به[3].

ومن طريقه أخرجه البيهقي[4].

وللحديث شواهد من حديث أنس رضي الـلـه عنه، ومن حديث أبي جحيفة، كليهما عند مسلم وغيره[5]، ومن حديث أبي زيد بن أخطب عن الترمذي[6]، ومن حديث جابر بن سمرة عند الحاكم[7]، إلى غير ذلك من الشواهد.

يتبين من خلال الحديثين اللذين رواهما البخاري عن حريز بن عثمان، أنهما مما وافق فيه الثقات بحيث أن هذين الحديثين هما من صحيح حديثه انتقاهما البخاري من جملة حديثه، مما يؤكد منهج البخاري في انتقاء روايات الرواة الثقات والمتكلم فيهم، مع أن حريزاً لم يتكلم العلماء فيه من جهة حفظه، بل كان حافظاً ضابطاً متقناً لحديثه، إنما تكلم فيه العلماء من جهة عقيدته بحيث أنهم تكلموا فيه لأنه كان يطعن في علي رضي الـلـه عنه، لكن مع ذلك فقد تقدم أنه ثبت أن حريزاً قد تاب إلى الـلـه من ذلك ورجع عن ما كان يقول، ومع ذلك فالبخاري انتقى من جملة حديثه مما شاركه فيه الثقات في روايته، فرحم الـلـه البخاري كم كان حريصاً على حديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم متحرياً فيه أشد التحري والـلـه الموفق.

---

[1]- الطبراني، مسند الشاميين، برقم (1046).

[2]- عبد بن حميد، المسند، برقم (506).

[3]- الحاكم، المستدرك برقم (4165) و(4200).

[4]- البيهقي، دلائل النبوة، برقم (171).

[5]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة1821و1822، برقم (104-2341) و (106-2342).

[6]- الترمذي، السنن، كتاب المناقب، باب: 6، برقم (3629).

[7]- الحاكم، المستدرك برقم (4202)، و قال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وعلق الذهبي قائلا: على شرط مسلم.

المبحث الثاني: من وصف بالترك بسبب بدعة التشيع.

والتشيع: يطلق في أصل معناه على المتابعة والمناصرة والموافقة بالرأي والاجتماع على الرأي والممالأة عليه[1].

وأطلق لفظ الشيعة قديما على من فضل عليا على عثمان، مع تفضيلهم لأبي بكر وعمر رضي اللـه عنهم أجمعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: حتى أن الشيعة الأولى أصحاب علي لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه كيف وقد ثبت عن علي من وجوه متواترة أنه كان يقول خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر[2].

وذكر أن الشيعة ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: التي تقول أن عليا إله، وهؤلاء لما أظهر عليهم أحرقهم وخد لهم أخاديد.

والطائفة الثانية: السابة: وهي التي تسب أبا بكر وعمر.

والطائفة الثالثة: المفضلة: وهي التي تفضل عليا على أبي بكر وعمر[3].

وقال ابن حجر: والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو[4].

ومن الرواة الذين وصفوا بالترك بسبب بدعة التشيع هو:

الحسن بن صالح بن صالح بن حي وهو حيان بن شُفي بن هني بن رافع الهَمْداني الثوري.

روى له مسلم والأربعة.

من وصفه بالترك:

تركه عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان كما نقل الذهبي عن ابن المثنى والفلاس[5].

وذلك لأنه كان يتشيع وأنه كان يرى السيف أي يرى الخروج على الأئمة وأنه كان لا يصلي الجمعة.

---

[1]- مصطفى بن محمد بن مصطفى: أصول وتاريخ الفرق، جزء1، صفحة 130.

[2]- ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، جزء2، صفحة 37.

[3]- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جزء 13، صفحة 33و34.

[4]- ابن حجر، هدي الساري، صفحة 459.

[5]- الذهبي، ميزان الإعتدال، جزء 1، صفحة 497.

قال ابن حبان: ((ومات سنة سبع وستين ومائة وهو مختف من القوم وكان فقيهاً ورعاً من المتقشفة الخشن وممن تجرد للعبادة ورفض الرئاسة على تشيع فيه))[1].

وقال العجلي: ((ثقة متعبد رجل صالح وكان يتشيع))[2].

وقال الذهبي: ((فيه بدعة تشيع قليل، وكان يترك الجمعة))[3].

وقال أيضاً: ((مع جلالة الحسن وإمامته كان فيه خارجية. فقال الخريبي: ترك الجمعة وجاء فلان فناظره ليلة فذهب الحسن إلى ترك الجمعة معهم والخروج عليهم بالسيف يعني الظلمة))[4].

المناقشة:

ذهب أغلب الأئمة إلى توثيقه وأنه من أهل الضبط والإتقان إضافة إلى تعبده وفقهه وزهده وورعه.

ولذلك قال ابن أبي حاتم: ((ثقة متقن حافظ))[5].

وقال أبو زرعة الرازي: ((اجتمع فيه اتقان وفقه وعبادة وزهد))[6].

وقال ابن أبي حاتم: ((أنبأنا علي بن الحسن قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: الحسن ابن صالح بن صالح صحيح الرواية يتفقه صائن لنفسه في الحديث والورع))[7].

وقال عبد الـلـه بن أحمد بن حنبل: ((سمعت أبي يقول: الحسن بن صالح أثبت في الحديث من شريك))[8].

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ((الحسن بن صالح بن حي ثقة))[9].

قال المزي: ((وقال إبراهيم بن عبد الـلـه بن الجنيد، عن يحيى: ثقة مأمون.

وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى: ثقة مستقيم الحديث.

وقال عباس الدوري، عن يحيى: يكتب رأي الحسن بن صالح ورأي الأوزاعي، وهؤلاء ثقات.

---

[1]- ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 6، صفحة 165.

[2]- العجلي، معرفة الثقات، جزء 1، صفحة 294- 295.

[3]- الذهبي، ميزان الإعتدال، جزء 1، صفحة 496.

[4]- الذهبي، تذكرة الحفاظ، جزء 1، صفحة 160.

[5]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 3، صفحة 18.

[6]- المصدر نفسه.

[7]- المصدر نفسه.

[8]- المصدر نفسه.

[9]- المصدر نفسه.

وقال: سألت يحيى عن الحسن بن صالح، فقال: ثقة.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين: فعلي بن صالح أحب إليك أو الحسن بن صالح؟ فقال: كلاهما مأمونين ثقتين))[1].

مع أن البدعة التي اتصف الحسن بن صالح إنما هي بدعة قليلة لا تؤثر على روايته مع ما ثبت عنه من حفظ وورع وعبادة، وكذلك لم يثبت عنه حديثاً منكراً، ولذلك قال ابن عدي: وللحسن بن صالح قوم يحدثون عنه بنسخ، فعند سلمة بن عَبد الملك العَوصي[2] عنه نسخة، وعند أبي غسان مالك بن إسماعيل عنه نسخة، وعند يَحْيى بن فضيل عنه نسخة وأحمد ابن يُونُس يحدث عنه بمقاطيع ومسند مقدار ما عنده، وعند مصعب بن المقدام وإسحاق بن منصور وأبو نعيم عنه روايات، وغيرهم قد روى عنه أحاديث صالحة مستقيمة ولم أجد له حديثًا منكراً مجاوز المقدار، وَهو عندي من أهل الصدق[3].

وأجاب الحافظ ابن حجر فقال: ((وقولهم كان يرى السيف يعني: كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور، وهذا مذهب للسلف قديم، لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام.

والحسن مع ذلك لم يخرج على أحد، وأما ترك الجمعة ففي جملة رأيه ذلك أن لا يصلي خلف فاسق ولا يصحح ولاية الإمام الفاسق فهذا ما يعتذر به عن الحسن وإن كان الصواب خلافه فهو إمام مجتهد))[4].

رواية مسلم عنه:

روى له مسلم حديثاً واحداً وهو:

قال مسلم: ((حدثني سريج بن يونس حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن بن صالح عن هارون بن سعد عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحد وغلظ جلده مسيرة ثلاث))[5].

وهذا الحديث من أفراد الحسن بن صالح عن هارون بن سعد ومن أفراد هارون بن سعد عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه بهذا اللفظ.

---

[1]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 6، صفحة 185– 186.

[2] - هو الحمصي صدوق يخالف، تقريب التهذيب جزء 1، صفحة 248.

[3]- ابن عدي، الكامل، جزء 3، صفحة 157.

[4]- المزي، تهذيب التهذيب، جزء 2، صفحة 251- 252.

[5]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة2189، برقم (44-2851).

مع أن الحديث رواه الفضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي اللـه عنه بلفظ: ((ضرس الكافر مثل أحد))[1].

ولم يذكر غلظ جلده كما وقع في حديث هارون بن سعد.

مع أن مسلماً أخرج حديث الفضيل بن غزوان عن أبي حازم بلفظ: ((ما بين منكبي الكافر في النار مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع))[2].

والظاهر أن مسلماً أراد أن يشير إلى وهم هارون بن سعد في روايته عن أبي حازم في ذكره للفظ (وغلظ جلده مسيرة ثلاث). ومما يدل على ذلك:

أولاً: الشك الذي في رواية هارون بن سعد حيث قال: (ضرس الكافر أو ناب الكافر)، وهذا الشك يدل على أن هارون لم يضبط روايته، على خلاف رواية الفضيل بن غزوان حيث رواها من غير شك كما في رواية الترمذي السابقة الذكر.

ثانياً: أن هارون بن سعد خالف الفضيل بن غزوان في ذكر لفظ (وغلظ جلده مسيرة ثلاث).

مع أن الصحيح أن مسيرة الثلاث لمنكبي الكافر وليس لغلظ جلده، كما دل على ذلك رواية الفضيل بن غزوان عن أبي حازم والتي أخرجها مسلم بعد رواية هارون بن سعد مما يدل على أن مسلماً نبه على الاختلاف بين رواية هارون بن سعد وبين رواية الفضيل بن غزوان في روايتهما عن أبي حازم.

ومما يدل على ذلك أيضاً ما رواه محمد بن عمار وصالح مولى التوأمة عن أبي هريرة رضي اللـه عنه بلفظ: ((ضرس الكافر يوم القيامة مثل أحد وفخذه مثل البيضاء ومقعده من النار مسيرة ثلاث مثل الربذة))[3].

ومما يدل كذلك أن جلد الكافر بينته الروايات وأنه اثنان وسبعون ذراعاً، وليس مسيرة ثلاث، ومن تلك الروايات:

---

[1]- أخرجه الترمذي، كتاب صفة جهنم، باب: ما جاء في عظم أهل النار، برقم (2579)، وقال: هذا حديث حسن.

[2]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة2189، برقم (44-2851).

[3]- أخرجه الترمذي، كتاب صفة جهنم، باب: ما جاء في عظم أهل النار، برقم (2578)، والبزار برقم (8174) إلا أن في روايته قال: محمد بن عمار عن صالح مولى التوأمة، ولم يجمع بينهما كما في رواية الترمذي، وكذلك في رواية البزار لم يذكر فخذ الكافر.

والرَبَذَة: بفتح الراء والباء والذال مكان معروف بين المكة والمدينة، بينها وبين المدينة ثلاث مراحل، وهي قريبة من ذات عرق، ينظر مشارق الأنوار للقاضي عياض، جزء 1، صفحة 305.

ما رواه الإمام الترمذي[1]، والحاكم[2]، وغيرهما من طريق أبي صالح عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه بلفظ: ((إن غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً وإن ضرسه مثل أحد وإن مجلسه من جهنم كما بين مكة والمدينة)).

ملاحظة1: الاختلاف الذي حصل في رواية أبي حازم عن أبي هريرة من الممكن أن يكون من هارون بن سعد وهو الأقرب، وإنما ذكرته لبيان أن صالحاً بن الحسن لم يهم في روايته عن هارون بن سعد.

ملاحظة2: جاء ذكر الحسن بن صالح في صحيح البخاري في كتاب الشهادات باب بلوغ الصبيان وشهاداتهم، حيث قال البخاري: وقال الحسن بن صالح أدركت جارة لنا جدة بنت إحدى وعشرين سنة[3].

المبحث الثالث: من وصف بالترك بسبب بدعة الخوارج.

وهم طائفة خرجت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الـلـه عنه فكفروا المسلمين بفعل كبائر الذنوب، ورأوا الخروج على السلطان المسلم، وهم فرق منهم: الإباضية والصفرية[4].

وممن وصف بالترك بسبب بدعة الخوارج هو:

عمران بن حِطَّان بن ظبيان بن لوذان بن عمرو بن الحارث السدوسي.

روى له البخاري والترمذي والنسائي.

من وصفه بالترك:

تركه الدارقطني بسبب سوء اعتقاده لأنه كان يرى رأي الخوارج.

---

[1]- الترمذي، السنن، كتاب صفة جهنم، باب: في عظم أهل النار، برقم (2577)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث الأعمش.

[2]- الحاكم، المستدرك برقم (8760).

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب الشهادات باب : بلوغ الصبيان وشهاداتهم، جزء3، صفحة 232.

[4] - ومما ورد فيهم ما أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المناقب، باب: علامات النبوة، برقم (3610) من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال: بينما نحن عند رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم وهو يقسم قسما أتاه ذو الخويصرة ، وهو رجل من بني تميم - فقال يا رسول الـلـه اعدل فقال ويلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل فقال عمر يا رسول الـلـه ائذن لي فيه فأضرب عنقه فقال دعه فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى رصافه فما يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نضيه ، وهو قدحه - فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم أيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة ، أو مثل البضعة تدردر ويخرجون على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتمس فأتي به حتى نظرت إليه على نعت النبي صلى الـلـه عليه وسلم الذي نعته.

قال الدارقطني: وأخرج البخاري حديث عمران بن حطان ، عن ابن عمر ، عن عمر في لبس الحرير، وعمران متروك لسوء اعتقاده وخبث رأيه والحديث ثابت من وجوه، عن عمر، عن عبد الـلـه مولى أسماء وغيره، عن ابن عمر، عن عمر[1].

المناقشة:

ذهب أكثر الأئمة إلى توثيقه وأنه أحد التابعين الثقات مع أنه كان يرى رأي الخوارج وكان داعية لمذهبه.

ولذلك ذكره العقيلي في الضعفاء وقال: ولا يتابع على حديثه وكان يرى رأي الخوارج ولا يتبين سماعه من عائشة[2].

مع أنه ثبت تصريحه بالسماع عن عائشة رضي الـلـه عنها كما وقع في رواية البخاري والتي سيأتي ذكرها في رواية البخاري عنه[3].

ولذلك صرح البخاري في التاريخ الكبير بأنه سمع عائشة رضي الـلـه عنها[4].

قال العجلي: بصرى تابعي ثقة[5].

وقال الآجري: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث يقول ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثاً من الخوارج ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج[6].

وقال أبو سلمة عن أبان بن يزيد: سألت قتادة، فقال: كان عمران بن حطان لا يتهم في الحديث[7].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يميل إلى مذهب الشُّراة، روى عنه محمد بن سيرين ويحيى بن أبي كثير وصالح بن سرج[8].

وقال الإمام أحمد: عمران بن حطان يرى رأي الخوارج، روى عنه محمد بن سيرين[9].

---

[1]- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، الإلزامات والتتبع، دار الكتب العلمية، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، ط2، صفحة 256.

[2]- العقيلي،كتاب الضعفاء، جزء 3، صفحة 297.

[3]- صفحة 183.

[4]- البخاري، التاريخ الكبير جزء 6، صفحة 413.

[5]- العجلي، معرفة الثقات، جزء2، صفحة 189.

[6]- الخطيب، الكفاية، صفحة 130.

[7]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 22، صفحة 323.

[8]- جزء 5، صفحة 222، (ومذهب الشراة هو: مذهب الخوارج، قاله الذهبي: ميزان الاعتدال، جزء 2، صفحة 6).

[9]- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، جزء1، صفحة 546.

وذكر الحافظ ابن حجر أن عمران بن حطان قد تاب من رأي الخوارج فقال: ((ذكر أبو زكرياء الموصلي في تاريخ الموصل عن محمد بن بشر العبدي الموصلي قال: لم يمت عمران ابن حطان حتى رجع عن رأي الخوارج انتهى. هذا أحسن ما يعتذر به عن تخريج البخاري له.

وأما قول من قال: أنه خرج ما حمل عنه قبل أن يرى ما رأى ففيه نظر، لأنه أخرج له من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، ويحيى إنما سمع منه في حال هربه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله من أجل المذهب وقصته في هربه مشهورة.

وأما قول أبي داود: أن الخوارج أصح أهل الأهواء حديثاً فليس على إطلاقه، فقد حكى ابن أبي حاتم عن القاضي عبد الـلـه بن عقبة المصري وهو ابن لهيعة عن بعض الخوارج ممن تاب أنهم كانوا إذا هووا أمراً صيروه حديثاً))[1].

وقال في مقدمة فتح الباري: ((بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى أجرة الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي، لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه أجرة الخوارج وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في الكامل للمبرد وفي غيره[2]، على أن أبا زكريا الآتي حكى في تاريخ الموصل عن غيره: أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن أجرة الخوارج، فإن صح ذلك كان عذراً جيداً، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات والـلـه أعلم))[3].

وما اعتذر به ابن حجر عن تخريج البخاري لعمران بن حطان ليس بقوي، لأنه وإن ثبت أن عمران بن حطان قد تاب من رأي الخوارج فأين الدليل على أنه أخرج له بعد أن تاب ولا دليل على ذلك.

لكن الصحيح أن عمران بن حطان من الموصوفين بالصدق والأمانة مع الحفظ لحديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم، ولم يثبت عليه الكذب فمن كان هذا حاله فلا مانع من تخريج حديثه وهذه هي طريقة البخاري رحمه الـلـه تعالى.

ولذلك قال الحافظ بن رجب الحنبلي بعد أن ذكر كلام علي بن حرب في أن كل صاحب هوى يكذب ولا يبالي فقال: وعلى هذا المأخذ فقد يستثنى من اشتهر بالصدق والعلم، كما قال أبو داود: ((ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج. ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج))[4].

---

[1]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 8، صفحة 114.

[2]- ابن المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، دار الفكر العربي- القاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 3 1417هـ- 1997م، جزء 3، صفحة 124 وما بعدها.

[3]- صفحة 432.

[4]- ابن رجب، شرح علل الترمذي جزء 1، صفحة 363.

رواية البخاري له:

روى البخاري لعمران بن حطان حديثين اثنين، مع أن الحافظ ابن حجر ذكر أنه روى له حديثاً واحداً فقال: لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه قال سألت عائشة عن الحرير فقالت: ائت ابن عباس فسأله، فقال: ائت ابن عمر فسأله، فقال: حدثني أبو حفص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة[1].

والذي ذكره ابن حجر هو المفهوم من صنيع الكلاباذي في رجال البخاري، والباجي في التجريح والتعديل، لأنهما لم يذكرا إلا حديث عائشة رضي الله عنها في لبس الحرير، ولم يذكرا حديث عائشة في نقض الصور كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

الحديث الأول: قال البخاري: ((حدثنى محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال سألت عائشة عن الحرير فقالت ائت ابن عباس فسله. قال فسألته فقال سل ابن عمر. قال فسألت ابن عمر فقال أخبرني أبو حفص -يعني عمر بن الخطاب- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة». فقلت صدق وما كذب أبو حفص على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثني عمران))[2].

أخرج البخاري هذا الحديث في باب ((لبس الحرير وافتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه)).

وأخرج في هذا الباب عدة أحاديث كلها في النهي عن لبس الحرير وأن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة منها حديث عمر بن الخطاب وحذيفة وأنس بن مالك.

فكان حديث عائشة رضي الله عنها والذي رواه عنها عمران بن حطان في عداد المتابعات للأحاديث عن عمر رضي الله عنه، وشاهدا لحديث حذيفة وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

وأخرج البخاري حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قريباً من لفظ حديث عائشة رضي الله عنها، فقال البخاري: ((حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا عبد الصمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني يحيى بن أبي إسحاق قال: قال لي سالم بن عبد الله ما الإستبرق قلت ما غلظ من الديباج وخشن منه قال: سمعت عبد الله يقول رأى عمر على رجل حلة من إستبرق فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اشتر هذه فالبسها لوفد الناس إذا قدموا عليك فقال إنما يلبس الحرير من لا خلاق له فمضى في ذلك ما مضى ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إليه بحلة

[1]- ابن حجر، فتح الباري، جزء1 ، صفحة 432.

[2]- البخاري، الصحيح، كتاب اللباس، باب: لبس الحرير، وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه، برقم (5835).

فأتى بها النبي صلى الـلـه عليه وسلم فقال بعثت إلي بهذه وقد قلت في مثلها ما قلت قال إنما بعثت إليك لتصيب بها مالاً فكان ابن عمر يكره العلم في الثوب لهذا الحديث))[1].

وأخرجه مسلم من حديث عبد الـلـه بن عمر عن أبيه رضي الـلـه عنهما[2].

ولذلك قال الدارقطني: والحديث ثابت من وجوه، عن عمر، عن عبد الـلـه مولى أسماء وغيره عن ابن عمر، عن عمر[3].

وعلى هذا فالحديث ثابت من طرق كثيرة عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، ولم يختلف حديث عمران بن حطان عن سائر الروايات مما يدل على حفظه وإتقانه للحديث النبوي، ومن كان هذا حاله فلا تؤثر البدعة على قبول روايته لأنه من الصادقين المتقنين لحديث النبي صلى الـلـه عليه وسلم.

الحديث الثاني: قال البخاري: ((حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن عمران بن حطان أن عائشة -رضي الـلـه عنها- حدثته أن النبى -صلى الـلـه عليه وسلم- لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا نقضه))[4].

أخرجه البخاري في باب (نقض الصور).

أخرج البخاري في هذا الباب حديثان هذا أولهما، والثاني حديث أبي هريرة رضي الـلـه عنه أنه قال: سمعت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول: ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة ... الحديث[5].

وحديث عمران بن حطان أخرجه البخاري بهذا اللفظ، وأخرجه أبو داود بلفظ (إلا قضبه)[6]، وكذا الإمام أحمد في مسنده[7].

وهذا الحديث بهذا اللفظ لم يخرجه عن عائشة رضي الـلـه عنها إلا عمران بن حطان كما قال الطبراني في المعجم الأوسط[8].

---

[1]- البخاري، الصحيح كتاب الأدب، باب: من تجمل للوفود، برقم (6081).

[2]- مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة1641، برقم (10-2069).

[3]- الدارقطني، الإلزامات والتتبع، صفحة 256.

[4]- البخاري، الصحيح كتاب اللباس، باب: نقض الصور، برقم (5952).

[5]- المصدر نفسه، برقم (5953).

[6]- أبو داود، السنن، كتاب الطب، باب: في الصليب في الثوب، برقم (4153).

[7]- أحمد بن حنبل، المسند برقم (26038) و (26185).

[8]- الطبراني، المعجم الأوسط برقم (2457).

لكن للحديث شاهداً روي من طرق عن دِقْرَة أم عبد الرحمن بنت أذينة عن عائشة رضي الـلـه عنها بلفظ: ((كنا نطوف بالبيت مع أم المؤمنين، فرأت على امرأة برداً فيه تصليب، فقالت أم المؤمنين: اطرحيه اطرحيه، فإن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم كان إذا رأى نحو هذا قضبه)).

أخرجه الإمام أحمد[1]، والنسائي في الكبرى[2]، من طريق محمد بن سيرين عن دقرة به[3].

وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الأوائل من طريق بديل عن دقرة به[4].

وأخرجه الفاكهي من طريق عمران بن حطان فقال: إن عائشة رضي الـلـه عنها حدثته: أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم "لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه" قال: فحدثتني ذفرة، قالت: بينما أنا أطوف بالبيت ذات ليلة، قال أبو بشر: يعني مع عائشة رضي الـلـه عنها، إذ فطن لها، فقالت: "أعطني ثوباً"، فأعطيتها قالت: "فيه تصليب؟" قلت: نعم، فأبت أن تلبسه[5].

وبهذا يتبين أن الحديث ثابت عن عائشة رضي الـلـه عنها، وأن عمران بن حطان قد ضبط الحديث وأتقنه، وأن البدعة لم تؤثر على روايته ولهذا السبب روى البخاري عنه في الصحيح والـلـه تعالى أعلم.

---

[1]- أحمد بن حنبل، المسند برقم (25091) و (25810) و (25881).

[2]- النسائي، السنن الكبرى برقم (9707).

[3]- ذكره الدارقطني في كتاب العلل جزء 14، صفحة 432، وذكر الاختلاف بين الرواة عن محمد بن سيرين في تحديثه عن دقرة فقال:يرويه محمد بن سيرين، واختلف عنه؛ فرواه محمود بن أبي الشمال، عن ابن عون، وسلمة بن علقمة، عن ابن سيرين، قال:حدثتني دقرة، عن عائشة، وخالفه، ابن علية، رواه عن سلمة بن علقمة، عن ابن سيرين، قال: نبئت عن دقرة، عن عائشة، وهو الصواب.

[4]- ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني، الأوائل، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، صفحة 109، إلا في إسناده ليث بن أبي سليم.

[5]- الفاكهي، أخبار مكة، برقم (437).

المبحث الرابع: من وصف بالترك بسبب بدعة الإرجاء.

والإرجاء في اللغة هو التأخير، أي: أنهم أخروا الأعمال عن مسمى الإيمان[1].

والمرجئة فرقة ترى أنه لا يضر مع الإيمان معصية، ولا ينفع مع الكفر طاعة، وأن الأعمال ليست داخلة في الإيمان[2].

طلق بن حبيب العنزي البصري.

روى له مسلم والأربعة.

من وصفه بالترك:

تركه الأزدي كما نقل ابن حجر عنه حيث قال: كان داعية إلى مذهبه تركوه[3].

المناقشة:

اتفق الأئمة على أن طلق بن حبيب صدوق ووثقه بعضهم، وانفرد الأزدي بتركه مع أنه نقل عن أهل الحديث أنهم تركوه، ولم يبين الأزدي من ترك طلقاً بن حبيب، مع أن الأئمة متفقون على صدقه وثقته كما سيأتي بيانه.

وإضافة إلى ذلك أن الأزدي هو ضعيف في الحديث فلا يؤخذ كلامه في نقد الرجال خاصة إذا خالف كلامه كلام الأئمة، فعلى ذلك لا يؤثر كلام الأزدي في طلق بن حبيب.

ولذلك فإني لم أرَ من وصف طلقاً بن حبيب بالترك غير الأزدي، بل رأيت عكس ذلك حيث أن الأئمة وثقوه وحكموا بصدقه مع ما كان يراه من بدعة الإرجاء.

قال ابن سعد: وكان مرجئاً، وكان ثقة إن شاء الـلـه[4].

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب جزء 14، صفحة 309.

[2]- قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان الأوسط صفحة 167: ومن قال: بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات سواء جعل فعل تلك الواجبات لازماً له؛ أو جزءاً منه فهذا نزاع لفظي كان مخطئاً خطأً بيناً وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها.

[3]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 5، صفحة 28.

[4]- ابن سعد، أبو عبد الـلـه محمد بن سعد البصري، الطبقات الكبرى، دار صادر، تحقيق إحسان عباس ، ط 1، 1968م ، جزء7، صفحة 227.

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن طلق بن حبيب فقال: كوفي سمع من ابن عباس وهو ثقة ولكن كان يرى رأى الإرجاء، سألت أبي عن طلق بن حبيب فقال: صدوق في الحديث وكان يرى الإرجاء[1].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان عابداً مرجياً روى عنه أيوب وعمرو بن دينار[2].

وقال ابن حجر: صدوق عابد رمي بالإرجاء[3].

رواية مسلم عنه:

روى له مسلم حديثين هما:

الحديث الأول: قال مسلم: ((حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالوا حدثنا وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبدالـلـه بن الزبير عن عائشة قالت قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم: عشر من الفطرة قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار وغسل البراجم ونتف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء. قال زكرياء قال مصعب ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة، زاد قتيبة قال وكيع انتقاص الماء يعني الاستنجاء))[4].

وهذا الحديث أخرجه مسلم من طريق قتيبة بن سعيد وأبي بكر بن شيبة وزهير بن حرب جميعهم عن وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة، وهو قد انفرد بروايته عن طلق بن حبيب به.

وأخرجه الإمام أحمد من طريق وكيع عن زكرياء به[5]، وأبو داود من طريق يحيى بن معين عن وكيع به[6]، والترمذي من طريق قتيبة وهناد عن وكيع به[7]، وابن ماجة من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع به[8]، والنسائي في المجتبى

---

[1]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء4، صفحة 491، وكذا قال البخاري في الضعفاء صفحة 77.

[2]- ابن حبان، كتاب الثقات جزء 4، صفحة 396 -397.

[3]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 283.

[4]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة233، برقم (56-261)، والبراجم: فهي بفتح الباء والجيم مفاصل الأصابع، ينظر شرح النووي على مسلم جزء 1، صفحة 230. وقال القاضي عياض مشارق الأنوار، جزء 1، صفحة 83: البراجم وهي العقد التي تكون متشنجة الجلد في ظهور الأصابع وهي مفاصلها قال أبو عبيد: البراجم والرواجب جميعا مفاصل الأصابع كلها، وفي كتاب العين الراجبة ما بين البرجمتين من السلامى.

[5]- أحمد بن حنبل، المسند برقم (25060).

[6]- أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب: السواك من الطهارة، برقم (53).

[7]- الترمذي، السنن، كتاب الأدب، باب: ما جاء في تقليم الأظفار، برقم (2757) وقال: حديث حسن.

[8]- ابن ماجة، السنن، أبواب الطهارة، باب: الفطرة، برقم (293).

والكبرى من طريق إسحاق بن إبراهيم عن وكيع به[1]، وابن خزيمة من طريق وكيع وعبد الـلـه بن نمير ومحمد بن بشر ثلاثتهم عن زكريا بن أبي زائدة به[2].

وأخرجه النسائي من طريق سليمان التيمي[3]، وأبي بشر جعفر بن إياس[4]،عن طلق بن حبيب من قوله.

فعلى هذا فإن مصعب بن شيبة قد خالفه ثقتان في رفع الحديث، مع أنه ضعيف في الحديث، فلذلك رجح النسائي حديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس، بل وحكم على حديث مصعب بأنه منكر.

وقبل النسائي الإمام أحمد حيث حكم على مصعب بن شيبة وعلى حديثه هذا بأنه منكر، فقد روى العقيلي بإسناده عن أحمد بن محمد بن هاني قال: ذكرت لأبي عبد الـلـه الوضوء من الحجامة فقال: ذاك حديث منكر رواه مصعب بن شيبة أحاديثه مناكير منها: هذا الحديث، وعشرة من الفطرة، وخرج رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم وعليه مرط مرجل[5].

ولذلك تتبع الدارقطني الإمامَ مسلماً لإخراجه هذا الحديث فقال: ((وأخرجا جميعاً حديث مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم: عشر من الفطرة.

قال أبو الحسن: خالفه رجلان حافظان: سليمان ، وأبو بشر روياه، عن طلق بن حبيب من قوله. قاله معتمر، عن أبيه، وأبو عوانة، عن ابن بشر، ومصعب منكر الحديث، قاله النسائي)) [6].

وقال في العلل: وهُما أَثبَتُ مِن مُصعَبِ بنِ شَيبَةَ وأَصَحُّ حَدِيثًا[7].

فعلى هذا فإن العلة في هذا الحديث ليست من طلق بن حبيب، وإنما من مصعب بن شيبة كما نص على ذلك النسائي والدارقطني.

---

[1]- النسائي، المجتبى، كتاب الزينة، باب: من سنن الفطرة، برقم (5040) والكبرى برقم (9241).

[2]- ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الوضوء، باب: تسمية الاستنجاء بالماء فطرة، برقم (88).

[3]- النسائي، المجتبى، كتاب الزينة، باب/ من سنن الفطرة، برقم (5041).

[4]- المصدر نفسه برقم (5042)، وقال النسائي: وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة ومصعب منكر الحديث.

[5]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء 4، صفحة 196-197. ومرط مرجل: قال القاضي عياض في مشارق الأنوار جزء1، صفحة 284: كذا للهروي بالجيم ولغيره مرحل بالحاء وهما جميعا صواب وهو الذي يوشي بصور الرحال فيقال بالحاء أو بصور المراجل أو الرجال فيكون بالجيم وقد جاء ثوب مراجل وثوب ممرجل في حديث الصراط وكشد الرجال بالجيم أي كجريهم كذا لكافة رواة مسلم وعند الهوزني الرحال بالحاء جمع رحل وليس موضعه والأول الصواب.

[6]- الدارقطني، الإلزامات والتتبع، صفحة 333، ووهم الدارقطني في قوله (وأخرجا جميعا) لأن البخاري لم يخرج هذا الحديث أصلا بل لم بخرج لمصعب بن شيبة ولا لطلق بن حبيب شيئا.

[7]- الدارقطني، العلل جزء 13، صفحة 141، وقال في السنن جزء 1، صفحة 165: تفرد به مصعب بن شيبة. وخالفه أبو بشر وسليمان التيمى فروياه عن طلق بن حبيب قوله غير مرفوع.

ولما كان مصعب بن شيبة ليس من موضوع بحثي لأنه لم يصفه بالترك أحد الأئمة وإنما أبلغ ما قيل فيه هو أنه روى أحاديث مناكير وهذا لا يستحق أن يترك به، لكن قد يستدل البعض بعدم إخراج البخاري له أنه تركه.

قال الزيلعي: وهذا الحديث وإن كان مسلم أخرجه في صحيحه ففيه علتان، ذكرهما الشيخ تقي الدين في الإمام وعزاهما لابن منده: إحداهما: الكلام في مصعب بن شيبة، قال النسائي في سننه: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ولا يحمدونه. الثانية: أن سليمان التيمي رواه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلاً، هكذا رواه النسائي في سننه ورواه أيضاً عن أبي بشر عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلاً، قال النسائي: وحديث التيمي، وأبي بشر أولى، وأبو مصعب منكر الحديث، انتهى. ولأجل هاتين العلتين لم يخرجه البخاري، ولم يلتفت مسلم إليهما، لأن مصعباً عنده ثقة، والثقة إذا وصل حديثاً يقدم وصله على الإرسال[1].

ولذلك سأبين هنا كلام الأئمة بشيء من التفصيل في مصعب بن شيبة وحديثه في الفطرة أسأل الـلـه التوفيق فأقول:

مصعب بن شيبة هو: ابن جبير بن شيبة بن عثمان بن عبد الدار خازن الكعبة[2].

روى عنه مسلم والأربعة.

أكثر الأئمة على ضعفه من جهة حفظه وأنه روى أحاديث منكرة قاله الإمام أحمد والنسائي والدارقطني كما سبق ذكره[3].

وقال أبو حاتم: لا يحمدونه، وليس بقوى[4]، وقال ابن سعد: وكان قليل الحديث[5].

وقال أبو داود بعد أن خرج حديث مصعب بن شيبة في الغسل فقال: وحديث مصعب ضعيف فيه خصال ليس العمل عليه[6].

ومع ذلك فقد وثقه ابن معين[7] والعجلي[8].

---

[1]- الزيلعي، نصب الراية، جزء 1، صفحة 76.

[2]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء7، صفحة 352.

[3]- صفحة 189و190.

[4]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 8، صفحة 305.

[5]- ابن سعد، الطبقات الكبرى، جزء5، صفحة 388.

[6]- أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب: في الغسل يوم الجمعة، برقم (348)، والحديث هو: ((عن عائشة أنها حدثته أن النبى -صلى الـلـه عليه وسلم- كان يغتسل من أربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت)).

[7]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 8، صفحة 305.

[8]- العجلي، معرفة الثقات، جزء2، صفحة 280.

ولهذا قال الذهبي: فيه ضعف[1]، وقال ابن حجر: لين الحديث[2].

والراجح أن مصعب بن شيبة ممن لا يستحق أن يترك لأن الضعف الذي فيه يسير وهو أنه روى أحاديث منكرة خالف فيها الثقات مع قلة حديثه، فإن توبع ولم يتفرد فحديثه مقبول واللـه أعلم.

ولذلك فإن الحديث الذي رواه عنه مسلم وهو حديث: (عشرة من الفطرة) لا يمكن الحكم عليه بإن متنه منكر، فمصعب بن شيبة رواه مرفوعاً ورواه سليمان التيمي وجعفر بن إياس موقوفاً، لكن مما يقوي أن الحديث هو من كلام النبي صلى اللـه عليه وسلم أمران:

الأول: أن للحديث ما يشهد له منها:

أولاً: حديث عمار بن ياسر رضي اللـه عنه أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال: من الفطرة: المضمضة، والاستنشاق، والسواك، وقص الشارب، وتقليم الإظفار، ونتف الإبط، والاستحداد، وغسل البراجم، والانتضاح، والاختتان.

أخرجه أبو داود[3] وابن ماجة[4] والإمام أحمد[5] وابن أبي شيبة[6] والطيالسي وغيرهم[7].

وهذا الحديث مما تفرد به حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن سلمة بن محمد بن عمار عن عمار بن ياسر عن النبي صلى اللـه عليه وسلم.

والحديث فيه علل من أهمها:

أ-: ضعف علي بن زيد وهو: علي بن زيد بن عبد اللـه بن جدعان، روى له البخاري في الأدب ومسلم والأربعة[8].

ب-: الاختلاف في وصله وإرساله حيث أرسله موسى بن إسماعيل عند أبي داود، ووصله داود بن شبيب عند أبي داود، وهشام بن عبد الملك عند ابن ماجة، وعفان عند الإمام أحمد، وقبيصة بن عقبة عند ابن أبي شيبة، والطيالسي في مسنده.

---

[1]- الذهبي، الكاشف، جزء 2، صفحة 267، وقال في المغني جزء2، صفحة 660: وُثِق وقال الدارقطني ليس بالقوي، وقال أحمد روى مناكير.

[2]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 533، وذكر ابن حجر في لسان الميزان جزء 7، صفحة 388: أن ابن حبان وثقه، مع أن ابن حبان لم يذكره في كتاب الثقات، ولعله اراد العجلي واللـه أعلم.

[3]- أبو داود، السنن، برقم (53)، ورواه أبو داود بوجهين: الأول: عن سلمة بن محمد عن أبيه فيكون مرسلاً، والثاني: عن سلمة بن محمد بن عمار عن عمار فيكون مرفوعاً.

[4]- ابن ماجة، السنن، برقم (294).

[5]- أحمد بن حنبل، المسند، برقم (18327).

[6]- ابن أبي شيبة، المصنف، برقم (2060)، والمسند برقم (447).

[7]- الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود الفاسي البصري، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، برقم (641).

[8]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 401.

ولهذا يقدم الموصول على المرسل واللـه أعلم.

ج-: الانقطاع بين سلمة بن محمد بن عمار وبين جده عمار بن ياسر رضي اللـه عنه، وذلك لأن سلمة بن محمد لم يسمع من جده مع أنه روى عنه، قاله ابن معين[1]، والبخاري[2]، وابن حبان[3]، والذهبي[4] وغيرهم، فعلى هذا فإن الحديث مرسل.

ثانياً: حديث ابن عباس رضي اللـه عنهما أنه قال في قوله تعالى: (**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**) { سورة البقرة، آية124} : ابتلاه اللـه عز وجل بالطهارة خمس فى الرأس، وخمس في الجسد، في الرأس: قص الشارب والمضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الرأس، وفي الجسد: تقليم الأظفار وحلق العانة والختان ونتف الإبط وغسل مكان الغائط والبول بالماء[5].

وهذا الحديث رواه عبد الرزاق الصنعاني عن معمر عن عبد اللـه بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي اللـه عنهما.

وهذا الحديث صححه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم[6].

ثالثاً: حديث أبي هريرة رضي اللـه عنه عن النبي صلى اللـه عليه وسلم أنه قال: الفطرة خمس، أو خمس من الفطرة - الختان والاستحداد ونتف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب.

---

[1]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء4، صفحة 139.

[2]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 4، صفحة 77.

[3]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء1، صفحة 337، وقال: منكر الحديث، يروى عن جده عمار بن ياسر ولم يره وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات لارساله الخبر فكيف إذا انفرد.

وقال ابن القطان في الوهم والإيهام جزء 3، صفحة 334: وعلي بن زيد تركه قوم وضعفه آخرون، ووثقه جماعة ومدحوه .

وجملة أمره أنه كان يرفع الكثير مما يقفه غيره، واختلط أخيراً، ولا يتهم بكذب، وكان من الأشراف العلية.

[4]- الذهبي، ميزان الإعتدال، جزء 2، صفحة 192، وقال: صدوق في نفسه، روايته عن جده مرسلة، مع أن الحافظ ابن حجر حكم على سلمة بن محمد بن عمار بأنه مجهول كما في التقريب، جزء 1، صفحة 248.

[5]- أخرجه بهذا اللفظ عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره جزء1، صفحة 289، ومن طريقه أخرجه الحاكم في مستدركه برقم (3055)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في الكبرى، برقم (705)، وأشار إليه أبو داود في سننه برقم (54) فقال: وروى نحوه عن ابن عباس وقال خمس كلها فى الرأس وذكر فيها الفرق ولم يذكر إعفاء اللحية، وذكره الترمذي ضمن الشواهد لحديث عائشة رضي اللـه عنها برقم (2757).

قال العيني في شرح سنن أبي داود جزء1، صفحة 171: الفرق: وهو من فرق إذا جعل شعره فرقتين، وذكر في " المطالع " : وكانوا يفرقون- بالتخفيف- أشهر، وقد شددّا بعضهم، والمصدر الفرْق بالسكون، وقد انفرق شعره: انقسم في مفرقه، وهو وسط رأسه.

[6]- البخاري، الصحيح، كتاب اللباس، باب: قص الشارب، برقم (5889).

أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2]، من طريق ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه به.

رابعاً: حديث عبد الـلـه بن عباس رضي الـلـه عنهما أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال: من الفطرة حلق العانة وتقليم الأظفار وقص الشارب.

أخرجه البخاري من طريق نافع عن ابن عمر رضي الـلـه عنهما[3].

الثاني: أن متن الحديث له حكم الرفع لأن مثله لا يقال بالرأي، ومما يشهد لذلك حديث ابن عباس الموقوف فهو وإن كان موقوفاً لكن له حكم الرفع، وكذلك حديثي أبي هريرة وابن عمر رضي الـلـه عنهم.

وقد يعترض معترض بأن متن حديثي أبي هريرة وابن عمر مختلف عن متن حديث عائشة وابن عباس رضي الـلـه عنهم أجمعين، فكيف يكونا شاهدين.

هذا وإن كان صحيحاً إلا أن الشاهد من الأحاديث أن هذه الخصال من الفطرة، ولذلك ذكره الترمذي ضمن الشواهد لحديث عائشة رضي الـلـه عنها[4].

ولذلك قال الطحاوي: فقال قائل: هذا تضاد شديد؛ لأن في الحديث الأول من هذه الأحاديث التي رويتموها في هذا الكتاب أن الفطرة هي الثلاثة الأشياء المذكورة فيه، وفي الثاني منها أن الفطرة هي الأشياء الخمسة المذكورة فيه، وفي الثالث، والرابع منها أن الفطرة العشرة الأشياء المذكورة فيها. فكان جوابنا له أنه لا تضاد في شيء من ذلك؛ لأنه قد يجوز أن تكون الفطرة كانت أولاً الثلاثة أشياء المذكورة في الأول، ثم زاد الـلـه فيها الشيئين الآخرين، المذكورين في الثاني منها، ثم زاد الـلـه فيها الأشياء المذكورة في الثالث، والرابع منها التي ليست في الأولين، فجعلها الـلـه عبادة له على خلقه في أبدانهم، فانتفى بما ذكرنا أن يكون في شيء مما وصفناه تضاد، وبالـلـه التوفيق[5].

وعلى هذا فإن حديث عائشة رضي الـلـه عنها الذي رواه مسلم متنه صحيح مع ما قيل في إسناده فلا يضره ذلك ولذلك أخرجه مسلم محتجاً به والـلـه أعلم.

---

[1]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 221، برقم (49- 257).

[2]- الحاكم، المستدرك، برقم (3055).

[3]- البخاري، الصحيح كتاب اللباس، باب: تقليم الأظفار، برقم (5890).

[4]-الترمذي، السنن، كتاب الأدب، باب: ما جاء في تقليم الأظفار، برقم (2757) فقال: وفي الباب عن عمار بن ياسر و ابن عمر و أبي هريرة.

[5]- الطحاوي، شرح مشكل الآثار، جزء 2، صفحة 166.

الحديث الثاني: قال مسلم: ((حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث ويحيى بن سعيد عن ابن جريج[1]،عن سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب عن الأحنف بن قيس عن عبد الـلـه قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم هلك المتنطعون قالها ثلاثاً))[2].

الحديث أخرجه أيضاً أبو داود[3]، والإمام أحمد[4]، وغيرهم عن ابن جريج عن سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب به.

والحديث صحيح لا إشكال فيه ولذلك لم يعله أحد الأئمة لا من المتقدمين ولا من المتأخرين، إلا أن أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ذكره في كتابه أطراف الغرائب والأفراد وقال: تفرد به طلق بن حبيب عن الأحنف، ورواه القاسم بن منصور عنه وتفرد به ابن جريج عن سليمان كذلك رواه يحيى القطان. وحفص بن غياث عن ابن جريج ولا نعلم حدث به عن ابن جريج عن هؤلاء والـلـه أعلم[5].

ولا يعتبر التفرد في هذا الحديث علة لأن الرواة كلهم ثقات لا إشكال في روايتهم، إضافة إلى أن متن الحديث ليس بمنكر والـلـه أعلم.

---

[1]- هو عبد الملك بن عبد العزيز الأموي، ثقة فاضل لكنه كان يدلس روى له أصحاب الكتب الستة، تقريب التهذيب جزء2، صفحة 363، وفي هذا الحديث صرح بالتحديث، كما في رواية أبي داود والإمام أحمد.

[2]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة2055، برقم (7-2670)، قال النووي شرح صحيح مسلم، جزء 16، صفحة 220: (هلك المتنطعون) اي المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في اقوالهم وافعالهم .

[3]- أبو داود، السنن، كتاب السنة، باب: في لزوم السنة، برقم (4608).

[4]- أحمد بن حنبل، المسند، برقم (3655).

[5]- المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، أطراف الغرائب والأفراد، دار الكتب العلمية، جزء4، صفحة 54.

الفصل الرابع: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم بسبب عدم ضبطهم لحديثهم

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: أسباب عدم ضبط الراوي لحديثه.

المبحث الثاني: الرواة الموصوفون بالترك بسبب عدم ضبطهم لحديثهم، وطريقة الشيخين في الإخراج عنهم.

المبحث الأول: أسباب عدم ضبط الراوي لحديثه.

إن من أهم الشروط التي يجب توفرها في الراوي الذي يقبل حديثه ويحكم له بالصحة هو أن يكون ضابطاً لحديثه إن كان يحدث من حفظه ومحافظاً على كتابه إن كان يحدث من كتابه، ولذلك فإن الضبط معناه في اصطلاح المحدثين هو: والضبط ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانته لديه منذ سمع فيه إلى أن يؤدى منه[1].

وعلى هذا فإن الضبط نوعان: ضبط الصدر والحفظ، وضبط الكتاب، مع أن بعض الأئمة يفضلون الرواية من الكتاب لأنها أسلم من الوهم والغلط.

قال الإمام أحمد: حدثنا قوم من حفظهم وقوم من كتبهم ،فكان الذين من حدثونا من كتبهم أتقن[2].

وقال الخطيب البغدادي: الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه ، ليسلم من الوهم والغلط ويكون جديراً بالبعد من الزلل[3].

ورواة الصحيحين أغلبهم معتمدون في روايتهم على ضبط الكتاب ولهذا قال ابن حجر: ((أن من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين:

أ- قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه فلا يزال مبيناً له، وسهل ذلك عليهم قرب الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع. ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو النسيان.

ب- وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه.

وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم. كمن حدث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه. فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم))[4].

ولذلك فإن عدم ضبط الراوي لحديثه يرجع لأسباب كثيرة ذكرها العلماء في كتب المصطلح، حصرها الحافظ ابن حجر بخمسة أسباب وهي:

---

[1] - ابن حجر، نخبة الفكر، صفحة 1.

[2] - ابن رجب، شرح علل الترمذي، جزء1، صفحة 353.

[3] - الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ - 1983م ، صفحة 187.

[4] - ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، جزء 1، صفحة 269.

فحش الغلط والغفلة عن الإتقان ووهم الراوي والمخالفة وسوء الحفظ[1].

ولخص ذلك الدكتور همام سعيد فجعل الأسباب سبعة وهي:

الأول: وهو السبب العام: وهو ما يطرأ على بني آدم من صفة النسيان حيث لا يسلم منه أحد.

الثاني: وهو السبب الخاص: وهو ما يتصف به بعض الراواة من خفة الضبط وسوء الحفظ وكثرة الوهم وغير ذلك.

الثالث: وهو ما يطرأ على بعض الرواة من تغير الحفظ بسبب الإختلاط أو الآفة العقلية.

الرابع: خفة ضبط بالأسباب العارضة كضياع الكتب أو احتراقها أو لم يصحب معه كتابه، أو كالإنشغال عن العلم حفظاً وكتابة كالإنشغال بالقضاء وغير ذلك وغير ذلك.

الخامس: قصر الصحبة للشيخ وقلة الممارسة لحديثه.

السادس: اختصار الحديث أو روايته بالمعنى.

السابع: تدليس الثقات.

القسم الثامن: الرواية عن المجروحين والضعفاء[2].

مع أن ليس كل هذه الأسباب تتعلق بموضوع عدم الضبط، وذلك لأن الدكتور تكلم على موضوع أسباب العلة في الحديث وهي تشمل الضبط وغيره.

وسأذكر الأسباب المتعلقة برسالتي وهي:

أولاً: سوء الحفظ والضبط للحديث إما لأن الراوي ضعيف الحفظ وإما لكثرة نسيانه أو لانشغاله عن الحديث بغيره.

ثانياً: كثرة أخطاء وأوهام الراوي وذلك لأن الراوي لم يكن بالحافظ المتقن فيخطئ في أحاديثه.

ثالثاً: مخالفته لأحاديث الثقات وتفرده عنهم بأحاديث لا يحتمل تفرده مما يجعله يروي أحاديث منكرة.

رابعاً: اختلاط الراوي وتغير حفظه بحيث يختلط على الراوي حديثه فيرويه على غير وجهه.

خامساً: ضياع كتب الراوي أو احتراقها وهو مع ذلك لا يحفظ حديثه بل كان معتمداً على كتبه، فحدث من حفظه فروى المناكير.

---

[1] - ابن حجر، نزهة النظر، صفحة 48.

[2] - د. همام سعيد، مقدمة شرح علل الترمذي، جزء 1، صفحة 99-127.بتصرف.

سادساً: أن يحدث في مكان ليس معه كتبه وهو لا يحفظ فيحدث من حفظه فيخطئ في حديثه.

إلى غير ذلك من الأسباب.

لكن لا يترك الراوي لمجرد خطأه أو وهمه أو أنه روى حديثاً أو أحاديث منكرة أو لأنه تفرد في بعض الأحاديث أو خالف الثقات في بعضها، وإنما يترك الراوي إذا لم يتميز خطأه من صوابه، أو غلب عليه الخطأ والوهم بحيث لا يمكن أن يؤمن عليه الخطأ والزلل وهذا ما بينته في الفصل الأول من الرسالة.

المبحث الثاني: الرواة الموصوفون بالترك بسبب عدم ضبطهم لحديثهم، وطريقة الشيخين في الإخراج عنهم.

الأول: إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع بن يزيد وقيل بن زيد بن مجمع الأنصاري أبو إسحاق المدني[1].

وقال ابن أبي حاتم: إبراهيم بن إسماعيل بن زيد بن مجمع بن جارية الأنصاري المديني[2].

روى له البخاري تعليقاً وابن ماجه .

من وصفه بالترك:

حكم عليه بالترك أبو داود والدارقطني .

قال أبو داود: ضعيف متروك الحديث سمعت يحيى يقوله[3] .

قال البرقاني سمعت الدارقطني يقول إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، متروك[4].

ونقل العقيلي عن يحيى بن معين أنه قال: ليس حديثه بشيء[5].

والسبب في ذلك كثرة خطأه ووهمه.

المناقشة:

---

[1] - المزي، تهذيب الكمال للمزي، جزء 2، صفحة 45، وتهذيب التهذيب لابن حجر، جزء 1، صفحة 91 .

[2] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 2، صفحة 84 .

[3] - ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 1، صفحة 91 .

4 - موسوعة أقوال الدارقطني، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري ، جزء 1، صفحة 29 .

[5] - العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء 1، صفحة 43.

اتفق علماء الجرح والتعديل على تضعيفه وتوهين أمره على اختلاف ألفاظهم في جرحه فمنهم من اكتفى بتضعيفه وأنه لا يسوى فلساً أو فلسين، ولأنه كثير الوهم والخطأ في روايته فلا يحتج بروايته خاصة عن الزهري فهو كثير الوهم عنه كما قال البخاري[1].

قال ابن أبي حاتم : حدثنا عبد الرحمن قال: قرئ على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ضعيف[2].

وقال: سمعت أبي يقول: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع يكتب حديثه ولا يحتج به وهو قريب من بن أبي حبيبة كثير الوهم ليس بالقوي. قال أبو زرعة: سمعت أبا نعيم يقول: إبراهيم ابن إسماعيل بن مجمع لا يسوى حديثه وسكت، ثم قال بعد ذلك: لا يسوى حديثه فلسين[3].

وأما ما نقله أبو داود والعقيلي عن ابن معين معارض بما نقله الدوري وغيره من أن يحيى ابن معين قد ضعف إبراهيم بن إسماعيل ولم يحكم عليه بالترك وهذا ما يوافق أئمة الجرح والتعديل.

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: إسماعيل بن مجمع ضعيف وأبوه مجمع ضعيف[4].

وقال البخاري: أراه أخا محمد يروي عنه وهو كثير الوهم عن الزهري[5].

ومنهم من حكم عليه بالضعف مع كتابة حديثه فقال ابن عدي: ومع ضعفه يكتب حديثه[6]، وهذا مفهوم كلام ابن أبي حاتم مع عدم الاحتجاج به[7] .

والظاهر أن العلماء متفقون على تضعيفه وعدم الاحتجاج به، والذين ذهبوا إلى تركه لكثرة وهمه وخطأه والـلـه أعلم .

---

[1] - البخاري، التاريخ الكبير، جزء 1، صفحة 271.

[2] - المصدر نفسه.

[3] - المصدر نفسه.

[4] - ابن معين، التاريخ برواية الدوري، جزء 3، صفحة 176.

[5] - البخاري، التاريخ الكبير ، جزء 1، صفحة 271.

[6] - ابن عدي، الكامل في الضعفاء جزء 1، صفحة 232 .

[7] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 2، صفحة 84.

رواية البخاري له :

ذكره البخاري في موضع واحد من صحيحه معلقاً وقرنه بصالح بن كيسان وابن أبي حفصة في باب: قَوْلِ اللـهِ تَعَالَى (وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ) فقال:

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ فَرَآنِي أَبُو لُبَابَةَ أَوْ زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ . وَتَابَعَهُ يُونُسُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَإِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ وَالزُّبَيْدِيُّ . وَقَالَ صَالِحٌ وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَابْنُ مُجَمِّعٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَآنِي أَبُو لُبَابَةَ وَزَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ [1] .

فذكر البخاري في قصة عبد اللـه بن عمر مع أبي لبابة ثلاث وجوه:

الأول: أن الذي ناداه هو أبو لبابة فقط كما رواه البخاري عن هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري .

الثاني: أن الذي ناداه إما أبو لبابة أو زيد بن الخطاب على الشك، كما رواها عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، وتابعه كل من يونس وابن عيينة وإسحاق الكلبي والزبيدي .

الثالث: أن الذي ناداه أبو لبابة وزيد بن الخطاب جميعاً على العطف دون الشك كما رواها صالح بن كيسان وابن ابي حفصة وابن مجمع .

ويفهم من تقديم البخاري لرواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري أنه يرجحها على باقي الروايات، فلم يرد البخاري من ذكره لباقي الروايات الاحتجاج بها، إنما أراد بيان ضعفها وأنها مرجوحة وليست براجحة ولذلك فإنه علقها ولم يسندها واللـه تعالى أعلم.

الثاني: أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني[2].

روى له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة .

من وصفه بالترك:

تركه يحيى بن سعيد القطان من أجل النكارة في أحاديثه ومن تلك الأحاديث حديث: ((عرفة كلها موقف))[3].

---

[1] - البخاري، الصحيح كتاب بدء الخلق، باب: قول اللـه تعالى((**وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ**)) برقم الحديث (3299).

[2] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2، 284، وتهذيب الكمال للمزي ، 2، 347.

[3] - الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، جزء2، صفحة886، برقم (149-1218) من حديث جابر رضي اللـه عنه بلفظ: ((أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال نحرت ههنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم ووقفت ههنا وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجمع كلها موقف)).

قال ابن أبي خيثمة:

سمعت يحيى بن معين سئل: عن أسامة بن زيد الليثي؟ قال: كان يحيى بن سعيد القطان يضعفه من أجل أنه حدث عن عطاء، عن جابر، قال: عرفة كلها موقف وهو ضعف الحديث[1].

وقال الحاكم قلت للدارقطني أسامة بن زيد؟ قال قد كان يحيى القطان حدث عنه ثم تركه، وقال إنه حدث عن عطاء، عن جابر؛ أن النبي - صلى اللـه عليه وسلم - قال منى كلها منحر، فقال يحيى اشهدوا علي أني تركت حديثه[2] .

مع أن العقيلي روى بإسناده عن البخاري أنه قال: كان يحيى بن سعيد يسكت عنه يعني أسامة بن زيد[3].

المناقشة:

اختلفت فيه عبارات الأئمة بين توثيق وتجريح، فمن الأئمة من وثقه وقبله، ومنهم من تركه ولم يقبل حديثه، ومنهم من قبل حديثه من غير احتجاج به فيصلح لأن يكتب حديثه ولا يحتج به.

وبالجملة يمكن لنا أن نلخص أقوال العلماء في أسامة بن زيد الليثي على أقوال:

القول الأول: تضعيفه ورد روايته وهذا ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل.

ونقل ابن عدي عن عبد اللـه بن أحمد يقول: سألت أبي عن أسامة بن زيد الليثي فقال: انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه[4].

وقال عبد اللـه بن أحمد، عن أبيه: روى عن نافع أحاديث مناكير، قال: فقلت له: أراه حسن الحديث، فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة[5].

وقال الأثرم عن أحمد ليس بشيء[6].

القول الثاني: إطلاق التوثيق وقبول روايته، وهذا ما ذهب إليه علي بن المديني ورواية عن ابن معين وكذلك هو قول أبي داود والعجلي وكذلك وثقه ابن حبان وغيرهم .

---

[1] - ابن أبي خيثمة، التاريخ ، جزء 2، صفحة 332.

2 - موسوعة أقوال الدارقطني، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، جزء5، صفحة 442.

3 - العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء1، صفحة 18.

4 - ابن عدي، الكامل في الضعفاء ، جزء 1، صفحة 394.

5 - المزي، تهذيب الكمال ، جزء 2، صفحة 349.

6 - ابن المبرد، بحر الدم ، جزء 1، صفحة 19.

قال الدوري: سمعت يحيى يقول أسامة بن زيد الليثي هو الذي روى عنه جعفر بن عون وأبو نعيم وهو ثقة[1].

وقال ابن أبي خيثمة : وسمعت يحيى بن معين مرة أخرى يسئل عن أسامة بن زيد الليثي الذي روى عنه جعفر بن عون ؟ قال : ثقة [2].

وقال ابن أبي شيبة: وسألت علياً عن أسامة بن زيد الليثي فقال ذاك كان عندنا ثقه[3].

وذكره العجلي في كتابه الثقات[4].

القول الثالث: أنه يكتب حديثه ولا يحتج به، وذلك لأنه روى أحاديث مناكير وخالف في بعض رواياته الثقات، فعلى هذا يكتب حديثه فإن وافق الثقات اعتبر به، وإن خالف الثقات لم يحتج به وكذلك ما انفرد به، وهذا هو قول ابن أبي حاتم وصنيع البخاري يدل على ذلك.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أسامة بن زيد الليثى يكتب حديثه ولا يحتج به[5].

ولذلك لم يرو له البخاري إلا تعليقاً في موضعين فقط كما سيأتي إن شاء الـلـه تعالى ومسلم لم يخرج له إلا متابعة أو مقروناً بغيره، مما يدل على أنهم يلينون من أمره والـلـه أعلم.

وقال ابن حبان: يخطىء كان يحيى القطان يسكت عنه مات سنة ثلاث وخمسين ومائة وكان له يوم مات بضع وسبعون سنة[6].

وقال ابن عدي: وأسامة بن زيد هذا يروي عنه الثوري وجماعة من الثقات ويروي عنه ابن وهب بنسخة صالحة رواه عن ابن وهب حرملة وهارون بن سعيد والربيع بن سليمان وابن أخي ابن وهب عن عمه والباقون من أصحاب ابن وهب ليس عندهم إلا الحديث بعد الحديث وهو حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به[7].

---

1 - ابن معين، التاريخ برواية الدوري، 3، 157.

2 - ابن أبي خيثمة، التاريخ ، جزء 2، صفحة 332.

3 - المديني، علي بن عبد الـلـه بن جعفر بن المديني ، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني ، تحقيق موفق بن عبد الـلـه بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1404هـ ، صفحة 98.

4 - العجلي، معرفة الثقات، جزء 1 ، صفحة 216.

5 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 2، صفحة 285.

6 - ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 6، صفحة 74، مع أن ابن حجر في التهذيب في ترجمة أسامة بن زيد الليثي نقل كلام ابن حبان هذا لكن زاد فيه كلاماً لم أره في كتاب الثقات فقال ابن حجر: وقال ابن حبان في الثقات يخطئ وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب وأسامة بن زيد بن أسلم مدني واه وكانا في زمن واحد إلا أن الليثي أقدم مات سنة 153 وكان له يوم مات بضع وسبعون سنة.

7 - ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 1، صفحة 394.

وقال الذهبي: صدوق قوي الحديث أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب عنه ولكن أكثرها شواهد ومتابعات والظاهر أنه ثقة وقال النسائي وغيره ليس بالقوي[1].

وقال ابن حجر: صدوق يهم[2].

وهذا هو الراجح واللـه أعلم، وما استنكره عليه يحيى بن سعيد القطان من روايته لحديث (منى كلها موقف) فغير مستنكر، فأسامة بن زيد الليثي في هذا الحديث متابع، بل الحديث أصله في مسلم، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي اللـه عنه فالحديث ثابت ولا نكارة فيه[3].

رواية البخاري ومسلم عنه:

أولاً: رواية البخاري له:

رواية البخاري له: علق له البخاري في موضعين اثنين هما:

أولاً: قال البخاري: وَقَالَ عَفَّانُ حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ - صلى اللـه عليه وسلم - قَالَ «رَأَنِي أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكٍ، فَجَاءَنِي رَجُلاَنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ، فَنَاوَلْتُ السِّوَاكَ الأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي كَبِّرْ. فَدَفَعْتُهُ إِلَى الأَكْبَرِ مِنْهُمَا». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللـهِ اخْتَصَرَهُ نُعَيْمٌ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ أُسَامَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ[4].

وأراد البخاري بتعليقه الحديث عن نعيم عن ابن المبارك عن أسامة، بيان أوجه الحديث، فالحديث روي بتمامه وروي مختصراً، فالإشارة هنا من البخاري لبيان أوجه رواية الحديث، وليس مقصوده الإستشهاد به هنا، وذلك لأن مقصوده حصل بالتعليق الأول وهو عن عفان وهو مطابق للباب، وكذلك أشار البخاري بالتعليق هنا إلى تفرد نعيم عن ابن المبارك برواية الاختصار وذلك لأن جماعة من أصحاب ابن المبارك رووا الحديث عنه من غير اختصار كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح.

مع أن الحافظ ابن حجر وصله في التغليق[5].

---

[1] - الذهبي، ذكر من تكلم فيه وهو موثق، صفحة 41 .

[2] - ابن حجر، تقريب التهذيب ، جزء 1، صفحة 98.

[3] - أنظر نصب الراية للزيلعي، فإنه خرج الحديث وحكم عليه بأنه حديث حسن ، 3، 162 – 163.

[4] - البخاري، الصحيح، كتاب الوضوء، باب: دفع السواك إلى الأكبر برقم الحديث (246).

[5] - ابن حجر، تغليق التعليق ، جزء 2 ، صفحة 150.

ثانيا : قال البخاري: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللـهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللـهِ بْنَ عُمَرَ - رضي اللـه عنهما – أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ اللـهِ - صلى اللـه عليه وسلم - أَرْضَ ثَمُودَ الْحِجْرَ ، فَاسْتَقَوْا مِنْ بِئْرِهَا ، وَاعْتَجَنُوا بِهِ ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللـهِ - صلى اللـه عليه وسلم - أَنْ يُهَرِيقُوا مَا اسْتَقَوْا مِنْ بِئْرِهَا ، وَأَنْ يَعْلِفُوا الإِبِلَ الْعَجِينَ ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْبِئْرِ الَّتِي كَانَ تَرِدُهَا النَّاقَةُ . تَابَعَهُ أُسَامَةُ عَنْ نَافِعٍ [1] .

وذكر البخاري متابعة أسامة بن زيد الليثي لعبيد اللـه العمري لأنه وقع في رواية عبيد اللـه زيادات لم تقع في رواية غيره ، فأراد بيان ثبوتها وأنه متابع عليها واللـه أعلم.

مع أن الحافظ ابن حجر قد وصل رواية أسامة عن نافع كما في تغليق التعليق [2].

ثانياً: رواية مسلم:

روى مسلم لأسامة بن زيد الليثي عدة أحاديث وهي:

الحديث الأول: قال مسلم:

((وحدثني أبو الطاهر حدثنا عبداللـه بن وهب أخبرني: أسامة بن زيد الليثي عن نافع عن عبداللـه بن عمر قال: لما افتتحت خيبر سألت يهود رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع فقال: رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم أقرهم فيها على ذلك ما شئنا، ثم ساق الحديث بنحو حديث ابن نمير وابن مسهر عن عبيداللـه وزاد فيه وكان الثمر يقسم على السهمان من نصف خيبر فيأخذ رسول اللـه صلى اللـه عليه و سلم الخمس)) [3].

روى مسلم هذا الحديث ضمن عدة أحاديث فذكر قبله ثلاثة أحاديث من رواية عبيد اللـه ابن عمر[4] عن نافع عن ابن عمر[5].

وذكر بعده حديثين من رواية محمد بن عبد الرحمن[6]، وموسى بن عقبة[7].

ولهذا فإن أسامة بن زيد الليثي لم ينفرد بهذا الحديث وإنما تابعه عبيد اللـه بن عمر العمري ومحمد بن عبد الرحمن وموسى بن عقبة عند مسلم.

---

[1] - البخاري، الصحيح كتاب الأنبياء، باب: قوله تعالى ((وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا))، رقم الحديث(3379).

[2] - ابن حجر، تغليق التعليق، جزء 4، صفحة 22.

[3] - مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة1186، برقم (4- 1551).

[4] - الذي في صحيح مسلم عبيد اللـه غير منسوب، ونسبه أبو عوانة في مستخرجه، جزء5، صفحة 472، برقم (4149).

[5] - مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة1186، برقم (1-1551) و (2-1551) و (3-1553).

[6] - مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة1186، برقم (5-1551).

[7] - المصدر نفسه، برقم (6-1551).

وتابعه عند غير مسلم كل من:

1- جويرية بن أسماء: أخرجه البخاري[1].

2- عبد اللـه بن عمر العمري: أخرجه أحمد في مسنده[2].

وللحديث شواهد من حديث أنس وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر بن عبد اللـه رضي اللـه عنهم[3].

الحديث الثاني: قال مسلم:

((وحدثنا أبو كامل الجحدري حدثنا حماد (يعني ابن زيد) ح وحدثني زهير ابن حرب حدثنا إسماعيل (يعني ابن علية) كلاهما عن أيوب ح وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس ح وحدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب أخبرني أسامة ابن زيد الليثي ح وحدثنا محمد بن رافع حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا هشام (يعني ابن سعد) كلهم عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى اللـه عليه وسلم بمثل حديث عبيد اللـه وقالوا جميعاً (له شيء يوصي فيه) إلا في حديث أيوب فإنه قال: (يريد أن يوصي فيه) كرواية يحيى عن عبيد اللـه)) [4].

ذكر الإمام مسلم رواية أسامة بن زيد الليثي مقرونة برواية أيوب ويونس وهشام بن سعد في روايتهم عن نافع عن ابن عمر رضي اللـه عنهما، وهي متابعة لرواية عبيد اللـه بن عمر العمري عن نافع والتي ذكرها مسلم قبل هذا الحديث[5].

وكذلك ذكر مسلم متابعة سالم بن عبد اللـه عن أبيه عن النبي صلى اللـه عليه وسلم حيث ذكرها بعد رواية نافع، بلفظ (ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ثلاث ليال إلا ووصيته عنده مكتوبة) [6].

والحديث رواه عن نافع جمع من الرواة منهم:

1- مالك: رواه في الموطأ[7]، والبخاري[8]، وأحمد[9].

---

[1] - البخاري، الصحيح كتاب الإجارة، باب: إذا استأجر أرضا فمات أحدهما برقم (2285) وكتاب الشركة، باب: مشاركة الذمي والمشركين في المزارعة برقم (2499) وكتاب المغازي، باب: معاملة النبي صلى اللـه عليه وسلم أهل خيبر برقم (4248).

[2] - أحمد بن حنبل، المسند برقم (6469).

[3] - أنظر سنن الترمذي، جزء 3، صفحة 666.

[4] - مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة 1249، برقم (3-1627).

[5] - مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة 1249، برقم (1 و2 – 1627).

[6] - المصدر نفسه، برقم (4- 1627).

[7] - الإمام مالك، جزء2، صفحة761، الموطأ برقم (1453).

[8] - البخاري، الصحيح، كتاب الوصايا، باب: الوصايا برقم (2738).

[9] - أحمد بن حنبل، المسند برقم (5930).

2- عبد الـلـه بن عون: رواه ابن ماجة[1]، والطحاوي في مشكل الآثار[2].

3- عمر بن راشد: رواه البزار في مسنده[3]، والطبراني في الكبير[4].

4- يونس بن يزيد: رواه أبو عوانة في مستخرجه[5]، والبيهقي في الكبرى[6].

5- هشام بن الغاز: رواه الطحاوي في مشكل الآثار[7]، وأبو عوانة[8].

6- خالد بن زياد الترمذي: رواه الطبراني في الكبير[9].

7- بُردٌ[10]: رواه الطبراني في مسند الشاميين[11].

8- زيد بن محمد: رواه الطرسوسي في مسند عبدالـلـه بن عمر[12].

---

[1] - ابن ماجه، السنن، كتاب الوصايا، باب: الحث على الوصية، برقم (2702).

[2] - الطحاوي، شرح مشكل الآثار، جزء9، صفحة261، برقم (3627).

[3] - البزار، المسند برقم (5420).

[4] - الطبراني، المعجم الكبير برقم (606) وقال: لم يرو هذا الحديث عن عمر بن راشد إلا عبيدة.

[5] - أبو عوانة، المستخرج، جزء7، صفحة1، برقم (4636).

[6] - البيهقي، السنن الكبرى، جزء6، صفحة271، برقم (12964).

[7] - الطحاوي، شرح مشكل الآثار، جزء6، صفحة263، برقم (3631).

[8] - أبو عوانة، المستخرج، جزء7، صفحة 2، برقم (4637).

[9] - الطبراني، المعجم الكبير برقم (348).

[10] - هو ابن سنان الشامي أبو العلاء الدمشقي مولى قريش سكن البصرة، روى عنه البخاري في الأدب والأربعة، قال ابن حجر صدوق رمي بالقدر، التقريب ج1، صفحة 121.

[11] - الطبراني، مسند الشاميين، جزء1، صفحة 203، برقم (358).

[12] - الطرسوسي، مسند عبد الـلـه بن عمر برقم (56).

الثالث: بَشِير بن نُهِيك السدوسي ويقال السلولي أبو الشعثاء البصري .

روى له أصحاب الكتب الستة [1].

من وصفه بالترك:

لم يصفه أحد بالترك وإنما نُقِلَ عن يحيى بن سعيد القطان أنه تركه على سبيل الوهم فقد تصحف لفظ (بركة) إلى لفظ (تركه) عند ابن أبي حاتم.

قال ابن أبي حاتم: روى عنه النضر بن أنس وأبو مجلز وتركه يحيى بن سعيد سمعت أبي يقول ذلك، سألت أبي عن بشير بن نهيك فقال: لا يحتج بحديثه [2].

ومما يدل على التصحيف ما ذكره ابن حجر عن الأثرم فقال:

وقال الأثرم: عن أحمد: ثقة. قلت له: روى عنه النضر بن أنس، وأبو مجلز، وبركة؟ قال: نعم[3].

ولذلك قال المزي: قال أبو حاتم: تركه يحيى القطان، وذلك وهم فاحش نشأ عن تصحيف إنما قال أبو حاتم: روى عنه النضر بن أنس وأبو مجلز، وبركة، ويحيى بن سَعِيد[4].

وزاد ابن حجر الأمر توضيحاً وبياناً بقوله: ونقل صاحب الكمال عن أبي حاتم قال: تركه يحيى القطان وهذا وهم و تصحيف، وإنما قال: أبو حاتم روى عنه النضر بن أنس وأبو مجلز وبركة ويحيى بن سعيد، فقوله: وبركة هو بالباء الموحدة وهو أبو الوليد المجاشعي[5].

وعلى هذا انتفت تهمة الترك على بشير بن نهيك من يحيى بن سعيد القطان، بل ثبتت روايته عنه.

المناقشة:

اتفق الأئمة على توثيقه وأنه من كبار الثقات روى عنه الأئمة وأوردوا حديثه في صحاحهم، وتفرد أبو حاتم بعدم الاحتجاج به كما سياتي.

---

[1] - المزي، تهذيب الكمال ، جزء 4 / صفحة 181 .

[2] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، جزء 2، صفحة 380، ونبه المعلمي اليماني على التصحيف الذي وقع فيه، ونقل كلام المزي وابن حجر في تأييد ذلك.

[3] - ابن حجر، تهذيب التهذيب ، جزء 1 / صفحة 413 .

[4] - المزي، تهذيب الكمال، جزء 4، صفحة 182، ذكر الدكتور بشار في الهامش أنه وجد هذا النص في حواشي النسخ من قول المؤلف((كان فيه)) أي الكمال، ثم ذكره.

[5] - ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 1، صفحة 413.

قال ابن سعد (الطبقات الكبرى):

بشير بن نهيك السدوسي، وكان ثقة، روى عن أبي هريرة وبشير بن الخصاصية[1].

وذكره ابن حبان في الثقات[2].

وقال العجلي تابعي ثقة[3].

وأما عدم احتجاج أبي حاتم بروايته فلا يمنع من الاحتجاج به وذلك لأن أبا حاتم معروف بتشدده في أحكامه على الرواة، ثم أنه لم يذكر سبب ذلك فيكون من قبيل الجرح المبهم المعارض بتعديل أكثر الأئمة، وما ذكر من ترك القطان له فقد تبين ضعف ذلك وعدم صحته، وكذلك فإن أبا حاتم قد تفرد عن الأئمة في حكمه على بشير بن نهيك، فإن أكثر الأئمة على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو الصحيح.

ولذلك قال الذهبي: شذ أبو حاتم فقال: لا يحتج به[4].

وعلى هذا فلا داعي لذكر روايته في البخاري وذلك لثقته، وإني أذكر رواية الراوي إذا احتجت لها لبيان صحتها، خاصةً إذا كان الراوي لها متكلم فيه مما يؤثر على روايته ضعفاً فأحتاج لبيان طريقة البخاري في الرواية عنه.

الرابع: حريث بن أبي مطر عمرو الفزاري أبو عمرو الحناط بالنون الكوفي.

روى له البخاري تعليقاً والترمذي وابن ماجه [5].

من وصفه بالترك:

تركه النسائي وابن الجنيد والأزدي والدولابي والذهبي.

---

[1] - ابن سعد، الطبقات الكبرى ، جزء 7/ صفحة 223 .

[2] - ابن حبان، كتاب الثقات ، جزء 4 / صفحة 70 .

[3] - العجلي، معرفة الثقات ، جزء 1 / صفحة 250 .

[4] - الذهبي، سير اعلام النبلاء، جزء 8، صفحة 37.

[5] - أنظر، تهذيب الكمال، جزء 5، صفحة 562 -563، وتهذيب التهذيب، جزء 2، صفحة 205.

قال النسائي متروك الحديث[1]، وأما ابن الجنيد والأزدي، فقد نقل ذلك عنهما ابن الجوزي[2]، وابن حجر[3]، وكذا نقل المزي في التهذيب عن الدولابي[4]، وأما الذهبي فقد حكم عليه بالترك كما في المغني[5].

ومما يقوي ذلك ويؤيده أن يحيى القطان وابن مهدي اتفقوا على عدم الرواية عنه كما نقل ابن أبي حاتم عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال: لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن حريث بن أبي مطر شيئا قط[6]، وكذلك قول البخاري (فيه نظر)[7].

والسبب في تركهم لحديث حريث بن أبي مطر تفرده في بعض الروايات المنكرة كما سيأتي بيانه.

المناقشة:

ذهب أغلب العلماء إلى ضعف حريت بن أبي مطر مع أنهم لم يحكموا عليه بالترك.

فقد قال البخاري ليس عندهم بالقوي[8].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[9] وضعفه كل من ابن معين وأبو داود والساجي وغيرهم[10]، وكذلك ضعفه ابن حجر[11].

وفصل ابن حبان القول فيه حيث قال: وكان ممن يخطئ ما لم يغلب خطأه على صوابه فيخرجه عن حد العدالة ولكنه إذا انفرد بالشئ لا يحتج به[12].

---

[1] - النسائي، الضعفاء والمتروكين، صفحة 165.

[2] - ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ، الضعفاء والمتروكين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ ، تحقيق عبد الله القاضي جزء1، صفحة 197.

[3] - ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 2، صفحة 206.

[4] - المزي، تهذيب الكمال، جزء5، صفحة 564.

[5] - المغني في الضعفاء للذهبي، جزء1، صفحة 154.

[6] - الذهبي، الجرح والتعديل، جزء 3، صفحة 264.

[7] - البخاري، التاريخ الكبير، جزء 3، صفحة 71، مع أن لفظ (فيه نظر) من أشد ألفاظ الجرح عند البخاري.

[8] - البخاري، الضعفاء، صفحة 52.

[9] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 3، صفحة 264.

[10] - أنظر تهذيب التهذيب، جزء 2، صفحة 206.

[11] - أنظر تقريب التهذيب، جزء 1، صفحة 156.

[12] - ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 260.

والظاهر أن سبب ترك العلماء لحديثه هو بسبب روايته لبعض الأحاديث المنكرة كما قال عمرو بن علي حيث ذكر أنه روى حديثين منكرين[1]، وكذلك قاله ابن عدي: حيث ذكر أنه روى حديثين منكرين وذكر منهما حديث عائشة قالت: ربما اغتسل النبي صلى الـلـه عليه وسلم من الجنابة ثم أتاني فضمني اليه وأنا جنبة[2].

ثم قال: وحريث بن أبي مطر قد روى غير ما ذكرت وليس رواياته بكثيرة[3].

وعلى هذا فإن سبب ترك العلماء لروايته هو روايته لبعض الأحاديث المنكرة وهما حديثان كما نص على ذلك عبد الـلـه بن عمرو، ولم يذكر ابن عدي غير حديث واحد فيكون الحكم عليه بالنكارة إذا تفرد، أما إذا توبع على روايته فالصحيح أن حديثه مقبول، وعلى هذا يجمع بين أقوال العلماء فيه، وهذا هو صنيع الإمام البخاري في صحيحه حيث روى له في المتابعات.

أما الحكم عليه بالترك مطلقاً فليس بصحيح وذلك لعدم ذكر من تركه السبب في تركه مطلقاً، وأما ما ذكره عبد الـلـه بن عمرو من روايته لحديثين منكرين فلا يصلح سبباً لترك رواية الراوي مطلقاً، بل الذي يترك من كان غالب حديثه المنكر كما ذكر ذلك الإمام مسلم في مقدمة صحيحه.

فيتلخص لي من كلام الأئمة أن حريث بن أبي مطر ضعيف إذا تفرد، ومقبول إذا توبع على روايته، والـلـه أعلم.

رواية البخاري له:

ذكره البخاري في موضعٍ واحدٍ من صحيحه في كتاب الأضاحي، باب باب قول النبي صلى الـلـه عليه وسلم لأبي بردة ضح بالجذع من المعز ولن تجزي عن أحد بعدك.

حيث ذكره متابعاً لرواية مطرِّف عن عامر عن البراء.

قال البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا خالد بن عبد الـلـه، حدثنا مطرف، عن عامر، عن البراء بن عازب، رضي الـلـه عنهما، قال: ضحى خال لي يقال له: أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: شاتك شاة لحم، فقال: يا رسول الـلـه إن عندي داجناً[4] جذعة من المعز، قال: اذبحها ولن تصلح لغيرك، ثم قال: من ذبح قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين.

ثم ذكر عدة متابعات للحديث منها متابعة وكيع عن حريث عن الشعبي فقال:

---

[1] - أنظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، جزء 3، صفحة 206.

[2] - حديث عائشة رواه أبو يعلى برقم (4846)، ورواه ابن عدي في الكامل .

[3] - ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء2، صفحة 475.

[4] - الداجِن: بكسر الجيم هي ما يألف البيت من الحيوان، ينظر مشارق الأنوار للقاضي عياض جزء1، صفحة 254.

وتابعه وكيع عن حريث، عن الشعبي[1].

ووصل رواية وكيع عن حريث عن الشعبي ابن حجر في تغليق التعليق، مع أن الحديث مروي عن طريق عبيد اللـه بن موسى عن حريث كما ذكره الدارقطني في الأفراد وحكم على الحديث بالغرابة، وتعقبه ابن حجر بأن الحديث مروي كذلك عن وكيع عن حريث كما ذكره البخاري معلقاً فانتفى التفرد[2].

وعلى هذا فرواية البخاري له متابعةً مع أن البخاري ذكر هذه المتابعة بصيغة التعليق، مما يدل على أن البخاري يرى صحة الاستشهاد برواية حريث بن أبي مطر مع أن البخاري قد قال في تاريخه في حريث (فيه نظر) وأن هذا اللفظ من أشد ألفاظ الجرح عند البخاري كما هو مقرر في كتب مصطلح الحديث، وعلى هذا يمكن الجمع بين قول البخاري وبين استعماله، أن حريثاً متروك إذا تفرد، وضعيف حيث لم يتفرد ويصح الاستشهاد بروايته واللـه أعلم.

الخامس: زكريا بن يحيى بن عمر بن حصن بن حميد بن مُنْهِب[3] بن حارثة بن أوس بن حارثة بن لَامٍ الطَّائِي أبو السُكين الكوفي نزيل بغداد.

روى له البخاري[4].

من وصفه بالترك:

تركه الدارقطني في أحد أقواله حيث قال: ليس بالقوي يحدث بأحاديث ليست بمضيئة[5]، ومرةً أخرى قال: متروك بصري[6].

والسبب في ذلك أن له أوهاماً في رواياته وهي التي قال عنها (يحدث بأحاديث ليست مضيئة).

---

[1] - حديث مطرف عن عامر رواه البخاري، كتاب الأضاحي، باب: باب قول النبي صلى اللـه عليه وسلم لأبي بردة ضح بالجذع من المعز ولن تجزي عن أحد بعدك برقم (5556) ، ومسلم برقم (4-1961) وأبو داود برقم (2803) وأبو عوانة برقم (6304)، والبهقي في الكبرى برقم (18838).

[2] - أنظر كتاب تغليق التعليق لابن حجر، جزء 5، صفحة 9.

[3] - كذا في كتاب الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد صفحة 92.

[4] - المزي، تهذيب الكمال، جزء 9، صفحة 383، وتهذيب التهذيب، جزء 3، صفحة 291.

[5] - الدارقطني، سؤآلات الحاكم ، صفحة 212.

6 - الدارقطني، سؤآلات البرقاني للدارقطني، صفحة 31.

المناقشة:

اختلف فيه العلماء جرحاً وتعديلاً، فوثقه الخطيب[1]، وذكره ابن حبان في ثقاته[2]، وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[3]، ولذلك قال ابن حجر كأنه ما عرفه جيداً[4].

ووثقه الذهبي في الكاشف[5]، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام لينه بسببها الدارقطني[6].

والظاهر أن الدارقطني حكم عليه بالترك لكثرة أوهامه التي عبر عنها في سؤآلات الحاكم بأن أحاديثه ليست بمضيئة.

لكن من كان هذا حاله لا يترك، وإنما يضعف إذا تفرد، وأما إذا توبع ووافق الثقات في بعض ما روى فيقبل منه ولا يرد حديثه مطلقاً واللـه أعلم.

ويبقى في النفس شيء من حكم الدارقطني عليه بالترك، وذلك لأنه نسبه للبصرة وهو كوفي، ولم أر من نسبه للبصرة غير الدارقطني فليتنبه.

رواية البخاري له:

روى البخاري له حديثاً واحداً في كتاب العيدين، باب: ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم، برقم (966) وسماه زكريا بن يحيى أبو السكين عن المحاربي، ولم يختلف العلماء على أنه هو المراد في هذا الحديث.

وروى البخاري حديثاً آخر في كتاب الوضوء، باب: خروج النساء إلى البراز برقم (147) وسماه زكريا من غير أن ينسبه عن أبي أسامة، والمراد به زكريا بن يحيى لكنه اختلف فيه هل هو زكريا بن يحيى الكوفي أبو السكين، أم هو زكريا بن يحيى البلخي أبو زكريا، كما سيأتي ذكر الخلاف مفصلاً إن شاء اللـه تعالى.

وروى عدة أحاديث أخرى في أبواب متفرقة وسماه زكريا بن يحيى من غير أن ينسبه، فروى له عن عبد اللـه بن نمير خمسة أحاديث وهي:

1- كتاب التيمم، باب: إذا لم يجد ماء ولا ترابا برقم (336).

---

[1] - الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 9، صفحة 470.

[2] - ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 8، صفحة 254.

[3] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 3، صفحة 595.

[4] - ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 3، صفحة 292.

[5] - الذهبي، الكاشف، جزء 1، صفحة 406.

[6] - ابن حجر، تقريب التهذيب، صفحة 216.

2- كتاب الصلاة، باب: الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم برقم (463).

3- كتاب الأذان، باب:من قام إلى جنب الإمام لعلة برفم (683).

4- كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي صلى الـلـه عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة برقم (3901).

5- كتاب المغازي، باب: مرجع النبي صلى الـلـه عليه وسلم من الأحزاب وخرجه إلى بني قريظة وحاصرته إياهم برقم(4122).

وروى له عن أبي أسامة خمسة أحاديث وهي:

1- كتاب المساقاة، باب: الرجل يكون له ممر، أو شرب في حائطأو في نخل برقم (2383).

2- كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده برقم (3290).

3- كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي صلى الـلـه عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة برقم (3909).

4- كتاب التفسير، باب: قوله تعالى ((تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ)) {سورة الأحزاب، آية 51} والحديث برقم (4788).

5- كتاب التفسير، باب: قوله تعالى ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَالـلـهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ الـلـهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ الـلـهِ عَظِيمًا)) {سورة الأحزاب، آية 53} والحديث برقم (4795).

واختلف الأئمة في مراد البخاري في روايته عن زكريا بن يحيى هذا.

مع أنه المسمى بزكريا بن يحيى من رجال البخاري هما اثنان:

الأول: زكريا بن يحيى بن عمر بن حصن الكوفي والذي قدمت ترجمته.

الثاني: زكريا بن أبي زكريا واسمه يحيى بن صالح بن سليمان بن مطر اللؤلئي أبو يحيى البلخي الحافظ الفقيه، ثقة حافظ[1].

[1] - المزي، تهذيب الكمال، جزء 9، صفحة 378، وتقريب التهذيب صفحة 216.

مع أن كليهما يرويان عن عبد اللـه بن نمير وأبي أسامة، وبسبب ذلك اضطرب العلماء فيهما اضطراباً شديداً يعسر الوقوف على المراد منهما، ولذلك ذهب العيني إلى أنه لا يضر الاشتباه بهما لأن كليهما ثقة وأين دار الحديث فيدور على ثقة فقال:

((زكريا بن يحيى هكذا وقع في جميع الروايات زكريا بن يحيى من غير ذكر جده ولا نسبه ولا بشيء هو مشتهر به والحال أنه روى عن اثنين كل منهما يقال له زكريا بن يحيى أحدهما زكريا بن يحيى بن صالح اللؤلؤي البلخي الحافظ المتوفى ببغداد سنة ثلاثين ومائتين والآخر زكريا بن يحيى بن عمر الطائي الكوفي أبو السكين بضم السين المهملة وفتح الكاف مات ببغداد سنة إحدى وخمسين ومائتين وكلاهما يرويان عن عبد اللـه بن نمير فزكريا هذا يحتملهما فأياً كان منهما فهو على شرطه قال الكرماني فلا يوجب الإشتباه بينهما قدحاً في الحديث وصحته))[1] ثم ذكر خلاف العلماء في ذلك.

وكلامه معترض وذلك لأن زكريا بن يحيى الكوفي فيه كلام ليس بالهين فمع توثيق الخطيب وابن حبان له، فقد تكلم فيه الدارقطني وقال إنه ليس بالقوي وأحاديثه ليست بالمضيئة إشارة منه إلى وجود ما ينكر عليه، ولذلك قال ابن حجر صدوق له أوهام لينه بسببها الدارقطني كما تقدم في ترجمته.

أما زكريا البلخي فهو ثقة صاحب سنة وتصنيف، قال فيه ابن حبان: وكان صاحب سنة وفضل ممن يرد على أهل البدع روى عنه أحمد بن سيار وأهل بلده وهو زكريا بن يحيى بن صالح بن سليمان صاحب كتاب الإيمان[2].

وقال ابن حجر كما في التقريب: ثقة حافظ[3].

فلا يصح كلام العيني في التسوية بينهما لاختلاف حالهما كما تبين من كلام الأئمة.

وفرق بينهما الكلاباذي فما صرح فيه البخاري بنسبته وهو أبو السكين الذي روى له في العيدين، وأما الذي لم يصرح بنسبته فهو زكريا بن أبي زكريا البلخي الذي روى له عن عبد اللـه نمير وأبي أسامة الذي روى له في الوضوء والتيمم[4].

وإلى ذلك أشار ابن حجر كما في هدي الساري حيث قال: قال في باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً وفي باب الجمعة وفي باب الخيمة في المسجد وفي باب مرجع النبي صلى اللـه عليه وسلم من الأحزاب حدثنا زكريا بن يحيى حدثنا عبد اللـه بن نمير قال الكلاباذي هو في هذه المواضع الثلاثة زكريا بن يحيى بن صالح أبو يحيى البلخي وقال أبو أحمد بن عدي هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي وكذا ذكر الدارقطني في رجال البخاري زكريا بن يحيى الكوفي قلت وقد وجدت البخاري في باب العيدين فقال حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين حدثنا المحاربي وقال في باب خروج

---

[1] - العيني، عمدة القاري، جزء 4، صفحة 12.

[2] - ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 8، صفحة 254.

[3] - ابن حجر، تقريب التهذيب، صفحة 216.

[4] - أنظر الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي، جزء 1، صفحة 268 – 269.

النساء إلى البراز حدثنا زكريا قال حدثنا أبو أسامة فيحتمل أنه أبو السكين الطائي الكوفي ويحتمل أنه البلخي ويحتمل أيضاً أن المراد في المواضع البقية الطائي فإنه يحدث عن ابن نمير أيضاً لكن دل اقتصار البخاري على تمييز الذي في العيدين دون غيره على تغايرهما[1].

وأكد ذلك بقوله: زكريا بن يحيى بن عمر بن حصين بن حميد بن مهب الطائي أبو السكين من شيوخ البخاري تكلم فيه الدارقطني فقال مرة ليس بالقوي وقال مرة متروك وقال الحاكم يخطئ في أحاديث وقال الخطيب ثقة قلت روى عنه البخاري في الصحيح حديثاً واحداً وهو في العيدين عنه عن المحاربي عن محمد بن سوقة وعن أحمد بن يعقوب عن إسحاق بن سعيد كلاهما عن سعيد بن جبير عن بن عمر في قصته مع الحجاج حين أصابه سنان الرمح قال فيه البخاري حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين وأخرج ثلاثة أحاديث أخرى في الصحيح عن زكريا بن يحيى غير مكني ولا منسوب اثنان منها عنه عن عبد الـلـه بن نمير والآخر عنه عن أبي أسامة وزكريا بن يحيى في هذه المواضع الثلاثة هو البلخي وليس لأبي السكين عنده سوى الأول وقد أخرج شاهده بجانبه والـلـه أعلم[2].

وذهب أبو الوليد الباجي إلى أن زكريا بن يحيى الذي لم ينسبه البخاري هو الطائي الكوفي وليس البلخي فقال: زكريا بن يحيى بن عمر بن حصين بن حميد بن منهب بن حارثة ابن خريم بن أوس بن حارثة بن لام أبو السكين الطائي الكوفي أخرج البخاري في العيدين عنه عن عبد الرحمن البخاري وذكر في كتاب الصلاة والمغازي ثنا زكريا بن يحيى عن عبد الـلـه بن نمير ويشبه عندي أن يكون زكريا بن يحيى أبو السكين[3].

وذكر الباجي أن البخاري روى عن البلخي في الوضوء والتيمم عن عبد الـلـه بن نمير وأبي أسامة فقال في ترجمة البلخي: وأخرج البخاري في الوضوء والتيمم عنه عن عبد الـلـه بن نمير وحماد بن أسامة[4].

وذهب ابن عدي إلى أن زكريا بن يحيى الذي لم ينسبه البخاري هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي أبو زائدة كما ذكر ذلك أبو الوليد الباجي، وقال ابن حجر أشار إليه الدارقطني كما في رجال البخاري، مع أن أبا الوليد الباجي ذكر أن الدارقطني أراد الطائي الكوفي أبا السكين[5].

مع أن الكلاباذي لم يذكر زكريا بن أبي زائدة الكوفي مطلقاً.

والظاهر أن المسألة شديدة الاختلاف بين العلماء في تحديد الراوي الذي لم ينسبه البخاري، لكن الذي يترجح لي بعد الاستقراء أنه البلخي وذلك لعدة أمور:

---

[1] - ابن حجر، هدي الساري، صفحة 226 – 227.

[2] - المصدر نفسه، صفحة 400 – 401.

[3] - الباجي، التعديل والتجريح، جزء 2، صفحة 625.

[4] - المصدر نفسه، جزء 2، صفحة 626.

[5] - أنظر فتح الباري ، جزء 1، صفحة 441، والتعديل والتجريح، جزء 1، صفحة 626.

الأول: أن البخاري إنما نسب أبو السكين للتميز بين راويين مشتركين في الاسم والرواية، فأراد أن يغاير بينهما، وإلا لما كان هناك فائدة من ذكر البخاري لنسبة زكريا بن يحيى الكوفي.

الثاني: أن من عادة البخاري في صحيحه إذا كان له راويين مشتركين في اسمهما، ويكون أحدهما متكلم فيه والآخر لم يتكلم فيه بشيء، فمن عادته يغاير بينهما بنسبة معينة أو أمر مشتهر به أحدهما للتميز بين من تكلم فيه وبين من لم يتكلم فيه.

الثالث: أن المزي لم يرمز لرمز البخاري عند ذكره لعبد اللـه بن نمير وحماد بن أسامة أبي أسامة ضمن شيوخ زكريا بن يحيى الكوفي، وإنما رمز عند ذكره لعبد الرحمن المحاربي.

وجعل رمز البخاري فيهما عند ذكره لشيوخ زكريا بن أبي زكريا البلخي، وهذا دليل على أن المزي يرجح أن ليس لزكريا الطائي سوى حديث واحد.

مع أن ابن حجر قد اعترض على المزي في ذلك فقال: قلت: لم يرقم المزي في مشايخه رقم البخاري على عبداللـه بن نمير ولا على أبي أسامة وقد قدمت ما فيه في ترجمة زكريا بن يحيى بن صالح البلخي وقد قال صاحب الزهرة روى عنه البخاري أربعة أحاديث[1].

وقال أيضاً: قلت: ذكره في شيوخ البخاري الحاكم والكلاباذي وذكر ابن عدي والدارقطني بدله زكريا بن يحيى بن أبي زائدة والسبب في ذلك أن البخاري روى في كتابه عن زكريا بن يحيى غير منسوب عن عبداللـه بن نمير وعن أبي أسامة واختلف فيه من هو وقد روى في العيدين عن زكرياء بن يحيى أبي السكين عن المحاربي وقال أبو الوليد الباجي يشبه عندي أن يكون الراوي عن ابن نمير هو أبو السكين.

قلت: وإلى ذلك أشار الدارقطني أيضاً ويشبه عندي أيضاً أن يكون هو الراوي عن أبي أسامة حملاً للمطلق على المقيد في العيدين واللـه أعلم[2].

والظاهر أن ابن حجر قد اختلف قوله في هذه المسألة ففي شرحه للبخاري رجح خلاف ما رجحه هنا، مع أن الراجح ما رجحه في الفتح واللـه أعلم.

رابعاً: أن هذا ما رجحه الكلاباذي وهو معروف بدقته واستيعابه في هذا الباب على خلاف غيره ممن ألف في رجال البخاري ولذلك قال أبو الوليد الباجي عند ذكره لـ: (زكريا ابن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي أبو زائدة)[3].

---

[1] - ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 3، صفحة 291 – 292.

[2] - المصدر نفسه، صفحة 290.

[3] - الباجي، التعديل والتجريح، جزء 2، صفحة 593.

رواية البخاري له:

روى له البخاري رواية واحدة على ما ترجح لي وهي:

قال البخاري: ((حدثنا زكرياء بن يحيى أبو السكين قال حدثنا المحاربى قال حدثنا محمد بن سوقة عن سعيد بن جبير قال كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح فى أخمص قدمه، فلزقت قدمه بالركاب، فنزلت فنزعتها وذلك بمنى، فبلغ الحجاج فجعل يعوده فقال الحجاج لو نعلم من أصابك. فقال ابن عمر أنت أصبتني. قال وكيف قال حملت السلاح فى يوم لم يكن يحمل فيه، وأدخلت السلاح الحرم ولم يكن السلاح يدخل الحرم))[1].

وتابع محمد بن العلاء أبو كريب[2]، ومحمد بن طريف البجلي[3]، زكريا بن يحيى الطائي الكوفي في روايته عن المحاربي.

أخرج روايتهما البيهقي في الكبرى فقال: أخبرنا أبو عمرو الأديب أنبأ أبو بكر الإسماعيلي ثنا علي بن الحسين بن بشر الدهقان الكوفي ثنا محمد بن العلاء ح وأخبرنا أبو نصر بن قتادة أنبأ أبو الحسن السراج ثنا مطين ثنا محمد بن طريف قالا ثنا المحاربي عن محمد ابن سوقة عنه به، بنفس لفظ البخاري.

ثم قال البيهقي: رواه البخاري في الصحيح عن أبي السكين زكريا بن يحيى عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي[4].

وللحديث شاهد من حديث إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عند البخاري[5].

---

[1] - البخاري، الصحيح، كتاب العيدين، باب: ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم، برقم الحديث (966).

[2] - محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي، روى عنه أصحاب الكتب الستة، ثقة، أنظر تهذيب الكمال، جزء26، صفحة 243 وما بعدها، وتقريب التهذيب، صفحة 500.

[3] - محمد بن طريف البجلي أبو جعفر الكوفي، روى عنه مسلم وأبوداود والترمذي وابن ماجة، قال أبو زرعة صدوق، ووثقه الخطيب وذكره ابن حبان في الثقات، أنظر تهذيب الكمال، جزء 25، صفحة 409 وما بعدها.

[4] - البيهقي،السنن الكبرى، رقم الحديث (9480).

[5] - البخاري، الصحيح ، كتاب العيدين، باب: استقبال الإمام الناس في خطبة العيد، برقم (967).

السادس: سلامة بن روح بن خالد بن عقيل بن خالد الأموي مولاهم أبو خَرْبَق وقيل أبو روح الأيْلِي.

روى له البخاري تعليقاً والنسائي وابن ماجة[1].

من وصفه بالترك:

تركه أحمد بن صالح المصري كما نقل عنه أبو داود فقال: كتب أحمد بن صالح عن سلامة بن روح وكان لا يحدث عنه، وقال أيضاً: وكان أحمد بن صالح كتب عنه خمسين ألف حديث وتركه[2].

والسبب في ذلك أن له أحاديث منكرة كما قال أبو زرعة: أيلى ضعيف منكر الحديث قلت: يكتب حديثه قال: نعم يكتب على الاعتبار[3].

المناقشة:

انفرد أحمد بن صالح المصري بتركه وعدم الرواية عنه، وإلا فإن العلماء مختلفون فيه بين موثق ومجرح، فقد وثقه ابن حبان وقال فيه مستقيم الحديث[4]، وقال ابن أبي حاتم: ليس بالقوي محله عندي محل الغفلة[5].

ولذلك قال ابن حجر: صدوق له أوهام[6].

وذكر له ابن عدي أحاديث منكرة عن عقيل عن الزهري وقال: وهذا الحديث بهذا الإسناد منكر، لم يروه عن عقيل غير سلامة هذا[7].

وقال أيضاً بعد أن ساق أحاديث من طريق سلامة عن عقيل عن الزهري: وهذه الأحاديث عن عقيل عن الزهري كتاب نسخة كبيرة يقع في جزأين، وفيها عن عقيل عن الزهري أحاديث أنكرت من حديث الزهري بما لا يرويه غير سلامة عن عقيل عنه[8].

ومن خلال كلام الأئمة يتبين أن حال سلامة لا يستحق الترك مطلقاً، وإنما يترك ما وهم فيه وأتى بما ينكر عليه، أما إذا تبين أنه لم يخالف الثقات فهو إلى الصدق أقرب واللـه أعلم.

---

[1] - أنظر تهذيب الكمال، جزء 12، صفحة 304، وتهذيب التهذيب، جزء 4، صفحة 253.

[2] - أبو داود، سؤآلات الآجري لأبي داود، جزء 2، صفحة 168و 172.

[3] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 4، صفحة 301.

[4] - ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 8، صفحة 300.

[5] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 4، صفحة 301.

[6] - ابن حجر، تقريب التهذيب، صفحة 261.

[7] - وهو حديث أنس بن مالك قال: ((قال النبي صلى اللـه عليه وسلم إن أكثر أهل الجنة البله)) والحديث رواه البزار برقم (6339) بلفظ: أكثر أهل الجنة البله ، وقال رسول اللـه صلي اللـه عليه وسلم : رب ضعيف متضعف لو أقسم علي اللـه لأبره.

[8] - ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 3، صفحة 313 – 314.

واختلف الأئمة أيضاً في سماع سلامة بن روح من عقيل، فأثبت سماعه البخاري[1]، ونفاه غيره.

قال ابن أبي حاتم: أنبأنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إلي حدثني أحمد بن صالح قال سألت بآيلة عن سلامة بن أخي عقيل غير واحد فأخبرني رجل من ثقاتهم أن سلامة لم يسمع من عقيل وحديثه عن كتب عقيل، قال وقال لي عنبسة مثل ذلك في سلامة.

وقال أيضاً: أنبأنا محمد بن مسلم قال: قال لي إسحاق بن إسماعيل ما سمعت سلامة قط يقول حدثنا عقيل إنما كان يقول قال عقيل فقلت ما حال سلامة فقال الكتب التي يروى عن عقيل صحاح[2].

رواية البخاري له:

روى له البخاري تعليقاً في موضعين عن عقيل هما:

الأول: قال البخاري: حدثنا محمد حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قال: أخبرني ابن شهاب قال: أخبرنى سعيد بن المسيب أن أبا هريرة - رضي الـلـه عنه – قال: سمعت رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - يقول «حق المسلم على المسلم خمس رد السلام، وعيادة المريض واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس». تابعه عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر. ورواه سلامة عن عقيل[3].

فعلق رواية سلامة عن عقيل عن الزهري، وهي متابعة لرواية الأوزاعي ومعمر عن الزهري.

قال ابن حجر: فأظنها في الزهريات للذهلي وله نسخة عن عمه عن الزهري ويقال: إنه كان يرويها من كتاب[4].

الثاني: قال البخاري: حدثنا الحميدي حدثنا الوليد حدثنا الأوزاعي قال: حدثني الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة - رضي الـلـه عنه – قال: قال النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - من الغد يوم النحر وهو بمنى «نحن نازلون غداً بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر». يعني ذلك المحصب، وذلك أن قريشاً وكنانة تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب، أو بني المطلب أن لا يناكحوهم، ولا يبايعوهم حتى يسلموا إليهم النبي - صلى الـلـه عليه وسلم -. وقال سلامة عن عقيل ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي أخبرني ابن شهاب وقالا بني هاشم وبني المطلب. قال أبو عبد الـلـه بني المطلب أشبه[5].

---

[1] - البخاري، التاريخ الكبير، جزء 4، صفحة 195.

[2] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 4، صفحة 301.

[3] - البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب: الأمر باتباع الجنائز برقم (1240).

[4] - ابن حجر، فتح الباري، جزء 3، صفحة 113.

[5] - البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب: نزول النبي صلى الـلـه عليه وسلم مكة، برقم (1590).

فعلق رواية سلامة عن عقيل وهي متابعة لرواية الأوزاعي عن الزهري، ووصلها ابن خزيمة في صحيحه فقال:

حدثنا محمد بن عزيز الأيلي أن سلامة حدثهم عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال ـ حين أراد أن ينفر من منى ـ نحن نازلون غداً إن شاء الـلـه بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر ـ يعني بذلك المحصب ـ ثم ذكر الحديث بمثل حديث يونس سواء[1].

السابع: شَهْر بن حَوْشَب الأشعري أبو سعيد ويقال: أبو عبد الـلـه ويقال: أبو عبد الرحمن ويقال: أبو الجعد والشامي الحمصي[2].

روى له مسلم والأربعة.

من وصفه بالترك:

تركه شعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان[3].

وقال عبد الـلـه بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول يحكون عن ابن عون، قال: حدثنا هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب وقد تركوه، يعني بذلك رموه بشيء وضعفوه[4].

قال ابن حبان: كان ممن يروى عن الثقات المعضلات وعن الاثبات المقلوبات[5].

والسبب في ذلك أن شهراً بن حوشب تفرد في أحاديث فوهم فيها، ولهذا تركه شعبة ابن الحجاج ويحيى القطان لأنهما كانا يتركان الراوي إذا وهم في بعض أحاديثه وإن لم يغلب عليه الوهم.

المناقشة:

اختلف العلماء في شهر بن حوشب فمع ما قيل فيه فقد وثقه الإمام أحمد وابن معين وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي[6]، وقال أبو زرعة: لا بأس به[7]، وقال العجلي: وهو ثقة[8].

---

[1] - ابن خزيمة، الصحيح، جزء4، صفحة322 برقم (2984).

[2] - المزي، تهذيب الكمال، جزء 12، صفحة 578-579.

[3] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء4، صفحة 383.

[4] - العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء 2، صفحة 191.

[5] - ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 361.

[6] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 4، صفحة 383.

[7] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 4، صفحة 383.

[8] - ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، صفحة 111.

وروى الترمذي عن البخاري أن شهر بن حوشب حسن الحديث وقوّى أمره[1].

ومع هذا فقد قال ابن سعد: وكان ضعيفا في الحديث[2]، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه[3]، وقال النسائي: ليس بالقوي[4].

وقال ابن عدي: ولشهر بن حوشب هذا غير ما ذكرت من الحديث ويروي عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث غيرها وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث ، وهو ممن لا يحتج بحديثه ، ولا يتدين به[5].

والراجح أن شهر بن حوشب صدوق في نفسه إلا أنه كان يهم كثيراً فتفرد بأحاديث عن الثقات فضُعِّف بسببها، أما أنه متروك فلا واللـه أعلم.

قال ابن عمار: روى عنه الناس وما أعلم أحداً قال فيه غير شعبة، قيل: يكون حديثه حجة، قال: لا[6].

وقال صالح بن محمد البغدادي: شهر بن حوشب شامي قدم العراق على الحجاج بن يوسف، روى عنه الناس من أهل البصرة وأهل الكوفة وأهل الشام، ولم يوقف عنه على كذب. وكان رجلاً يتنسك إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها لم يشركه فيها أحد[7].

ولهذا قال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال والأوهام[8].

وأما ما قيل من أن شهراً أخذ خريطة من بيت المال كما روى العقيلي فقال:

حدثنا محمد بن عمرو بن العلاء، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا يحيى بن أبي بكير، حدثني أبي، قال: كان شهر بن حوشب على بيت المال فأخذ منها دراهم فقال القائل:

لقد باع شهر دينه بخريطة فمن يأمن القراء بعدك يا شهر[9].

---

[1]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 4، صفحة 325.

[2]- ابن يعد، الطبقات الكبرى، جزء 7، صفحة 449.

[3]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 4، صفحة 383.

[4]- النسائي، الضعفاء والمتروكين، صفحة 134.

[5]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء ، جزء 5، صفحة 64.

[6]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 4، صفحة 425.

[7]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 12، صفحة 585، ويؤيد هذا عمل مسلم في صحيحه حيث روى له مقرونا.

[8]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 269.

[9]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء 5، صفحة 59.

فهي رواية منقطعة ولا تصح كما قال الذهبي[1].

ولذلك قال أبو الحسن بن القطان الفاسي: لم أسمع لمضعفه حجة وما ذكروا من تزييه بزي الجند، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ الخريطة فإما لا يصح أو هو خارج على مخرج لا يضره، وشر ما قيل فيه: أنه يروي منكرات عن ثقات وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به[2].

رواية مسلم عنه:

ذكره مسلم في موضع واحد في صحيحه فقال:

وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا حماد بن زيد حدثنا محمد بن شبيب قال سمعته من شهر بن حوشب فسألته فقال سمعته من عبد الملك بن عمير قال فلقيت عبد الملك فحدثني عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد قال: قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم (الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين) [3].

وهذا الحديث ذكره الإمام ومسلم ضمن المتابعات الكثيرة التي ذكرها لحديث عبد الملك بن عمير، فقد ذكر مسلم الرواة الذين رووا الحديث عن عبد الملك بن عمير وهم:

جرير بن حازم وعمرو بن عبيد الطنافسي[4]، وشعبة بن الحجاج[5]، وسفيان ابن عيينة[6].

وتابعهم أيضاً:

المعتمر بن سليمان[7]، وأبو عوانة[8]، ومحمد بن شبيب[9] وغيرهم.

وهذا يدل على أن شهر بن حوشب قد وافق الثقات في حديثه هذا مما يؤيد قول من لم يتركه واعتبر حديثه.

---

[1]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء 7، صفحة 424.

[2]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 4، صفحة 526.

[3]- مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة1916 برقم (162-2049).

[4]- المصدر نفسه، برقم (157-2049).

[5]- المصدر نفسه، برقم (158-2049).

[6]- المصدر نفسه، برقم (161-2049).

[7]- أخرجه الإمام أحمد، برقم (1625).

[8]- أخرجه البزار، برقم (1250).

[9]- أخرجه أبو يعلى، برقم (961).

الثامن: رباح بن أبي معروف بن أبي سارة المكي.

روى له مسلم والترمذي والنسائي.

من وصفه بالترك:

تركه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي بعد أن حدث عنه كما نقل ابن أبي حاتم والعقيلي عن عمرو بن علي أنه قال: كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن رباح بن أبى معروف بشئ، وكان عبد الرحمن حدث عنه ثم تركه[1].

والسبب في ذلك أنه كان ممن يخطئ في حديثه فتفرد بأحاديث منكرة ولذلك قال ابن حبان في كتابه المجروحين: كان ممن يخطىء ويروي عن الثقات مالا يتابع عليه والذي عندي فيه التنكب عما انفرد به من الحديث والاحتجاج بما وافق الثقات من الروايات على أن يحيى وعبد الرحمن تركاه حدثنا الهمداني ثنا عمرو بن علي قال كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن رباح بن أبي معروف[2].

المناقشة:

اختلف الأئمة في رباح بن أبي معروف فقبله بعض الأئمة كالإمام أحمد فروى عنه[3]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة[4] وابن عمار[5] إنه صالح، وقال العجلي لا بأس

به[6]، وقال الدارقطني: ليس به بأس[7]، وقال ابن عدي: ما أرى برواياته بأساً ولم أجد له شيئاً منكراً[8].

وضعفه ابن معين[9] والنسائي[10]، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي[11].

---

[1] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 3، صفحة 489، وكتاب الضعفاء جزء 1، صفحة 62.

[2] - ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 300، وأورده في كتابه الثقات جزء 6، صفحة 307 وقال: يخطئ ويهم.

[3] - أحمد بن حنبل، سؤآلات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، صفحة 232.

[4] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء3، صفحة 489.

[5] - ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 3، صفحة 204.

[6] - العجلي، معرفة الثقات، جزء 1، صفحة 349.

[7] - الدارقطني، سؤآلات ابن بكير للدارقطني، (9).

[8] - ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 4، صفحة 108.

[9] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 3، صفحة 489.

[10] - المزي، تهذيب الكمال، جزء 9، صفحة 48.

[11] - النسائي، كتاب الضعفاء والمتروكين صفحة 108،وتهذيب الكمال، جزء 9، صفحة 48.

وقال الذهبي: رباح بن أبي معروف ممن كان الغالب عليه التقشف ولزوم الورع والاجتهاد في العبادة وكان يهم في الشئ بعد الشئ[1].

وعلى هذا فإن رباح بن أبي معروف صدوق في نفسه إلا أنه يهم في حديثه فيتقى ما ينفرد به عن الثقات ولا بأس به عند المتابعات واللـه أعلم، ولذلك قال ابن حجر: صدوق له أوهام[2].

رواية مسلم له:

روى له مسلم ثلاثة أحاديث كلها توبع فيها رباح بن أبي معروف ولم ينفرد في واحد منها، فأمن من أوهام رباح بن أبي معروف في روايته كما سيظهر من خلال دراسة أحاديثه، وهذه الأحاديث هي:

الحديث الأول: قال مسلم: وحدثني إسحاق بن منصور أخبرنا أبو علي عبيداللـه بن عبدالمجيد حدثنا رباح بن أبي معروف قال سمعت عطاء قال أخبرني صفوان بن يعلى عن أبيه رضي اللـه عنه قال:

((كنا مع رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم فأتاه رجل عليه جبة بها أثر من خلوق فقال يا رسول اللـه إني أحرمت بعمرة فكيف أفعل؟ فسكت عنه فلم يرجع إليه وكان عمر يستره إذا أنزل عليه الوحي يظله فقلت لعمر رضي اللـه عنه إني أحب إذا أنزل عليه الوحي أن أدخل رأسي معه في الثوب، فلما نزل عليه خَمَّره عمر رضي اللـه عنه بالثوب، فجئته فأدخلت رأسي معه في الثوب فنظرت إليه فلما سري عنه قال أين السائل آنفاً عن العمرة ؟ فقام إليه الرجل فقال: انزع عنك جبتك واغسل أثر الخَلوق[3] الذي بك وافعل في عمرتك ما كنت فاعلاً في حجك)) [4].

رواه مسلم متابعة لهمام بن يحيى[5]، وعمرو بن دينار[6]، وابن جريج[7]، وقيس بن سعد المكي[8]، في روايتهم عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية.

---

[1] - الذهبي، مشاهير علماء الأمصار، جزء 1، صفحة 232، ونسب ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب هذا القول لابن حبان فقال: وقال ابن حبان كان ممن الغالب عليه التقشف ولزوم الورع وكان يهم في الشئ بعد الشئ، وهو وهم منه رحمه اللـه فليتنبه.

[2] - ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 1، صفحة 205.

[3] - الخلوق: هو نوع من الطيب مركب فيه زعفران، فتح الباري جزء3، صفحة 393.

[4] - مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة836 برقم (10- 1180).

[5] - المصدر نفسه، برقم (6- 1180).

[6] - المصدر نفسه، برقم (7- 1180).

[7] - المصدر نفسه، برقم (8- 1180).

[8] - المصدر نفسه، برقم (9- 1180).

وممن تابعهم أيضاً:

منصور بن زاذان وعبد الملك بن سليمان العزرمي: أخرجه أحمد في مسنده[1]، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق منصور بن زاذان وحده[2].

الحديث الثاني: قال مسلم:

وحدثنا إسحاق بن إبراهيم وأيوب الغيلاني وأحمد بن خراش (قال إسحاق أخبرنا وقال الآخران حدثنا أبو عامر وهو عبدالملك بن عمرو) حدثنا رباح (وهو ابن أبي معروف) عن عطاء عن ابن عباس رضي الـلـه عنه أن النبي صلى الـلـه عليه و سلم قال لضباعة رضي الـلـه عنها:

((حجي واشترطي أن محلي حيث تحبسني)) وفي رواية إسحاق أمر ضباعة[3].

روى مسلم هذا الحديث متابعاً لرواية سعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عباس[4]، وطاووس[5]، في روايتهم عن ابن عباس رضي الـلـه عنهم.

وممن تابع رباح بن أبي معروف في روايته عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الـلـه عنهما أبان بن صالح رواه الطبراني في الكبير[6].

الحديث الثالث: قال مسلم:

وحدثني إسحاق بن منصور حدثنا عبيد الـلـه بن عبد المجيد حدثنا رباح بن أبي معروف قال سمعت عطاء عن جابر بن عبدالـلـه قال:

((نهى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم عن كراء الأرض وعن بيعها السنين وعن بيع الثمر حتى يطيب))[7].

---

[1] - أحمد بن حنبل، المسند برقم (17964).

[2] - ابن حبان، الصحيح برقم (4224).

[3] - مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة 868 برقم (108- 1208).

[4] - مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة868 برقم (107- 1208).

[5] - المصدر نفسه، برقم (106- 1208).

[6] - الطبراني، المعجم الكبير برقم (20281).

[7] - مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة1172 برقم (86- 1536).

روى مسلم هذا الحديث متابعاً لرواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الـلـه رضي الـلـه عنهما[1].

وممن تابع رباح بن أبي معروف في روايته عن عطاء عدد من الرواة منهم:

1- خالد بن يزيد: أخرجه البخاري بلفظ (نهى النبي صلى الـلـه عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها) [2].

2- يونس بن عبيد: أخرجه أبو داود[3]، والترمذي[4] بلفظ (نهى رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- عن المزابنة والمحاقلة وعن الثنيا إلا أن يعلم).

3- مطر الوراق: أخرجه النسائي بلفظ (نهى عن كراء الأرض) [5].

4- سعيد بن ميناء أبو الوليد المكي: أخرجه ابن حبان بلفظ: (أنه نهى عن المحاقلة، والمزابنة، والمخابرة، وعن بيع النخل حتى يُشْقح) [6].

5- الحجاج بن أرطأة: أخرجه أبو يعلى بلفظ: (نهى أن يباع النخل سنتين أو ثلاثاً ونهى أن يشترى ما في رؤوس النخل بكيل من تمر ونهى أن تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها) [7].

6- بكير بن الأخنس: أخرجه البيهقي بلفظ: (نهى رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- أن يؤخذ للأرض أجر أو عطاء) [8].

---

[1] - المصدر نفسه، برقم (81- 1536) و (82- 1536).

[2] - البخاري، الصحيح، كتاب الزكاة، باب: من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه ، وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة برقم (1487).

[3] - أبو داود، السنن، كتاب البيوع، باب: في المخابرة برقم (3405).

[4] - الترمذي، السنن، كتاب البيوع، باب: ما جاء في النهي عن الثنيا برقم (1290).

[5] - النسائي، المجتبى، كتاب المزارعة، باب: ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والربع واختلاف ألفاظ الناقلين للخبر برقم (3878) وقال: وافقه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج على النهي عن كراء الأرض.

[6]- ابن حبان، الصحيح، جزء11، صفحة 367 برقم (4992)، والتشقيح هو: الزهو أي أن تأمن العاهة، غريب الحديث لابن سلام، جزء1، صفحة 233.

[7]- أبو يعلى، المسند برقم (1879).

[8] البيهقي، السنن الكبرى، جزء6، صفحة 126 برقم (12038).

التاسع: زمعة بن صالح الجندي اليماني سكن مكة.

روى عنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وأبو داود في المراسيل.

من وصفه بالترك:

تركه عبد الرحمن بن مهدي بعد أن روى عنه كما نقل عنه البخاري فقال: يخالف في حديثه، تركه ابن مهدى أخيرا[1].

والسبب في ذلك من جهة حفظه وعدم ضبطه ولمخالفته في حديثه خاصة في حديثه عن الزهري.

ولذلك قال ابن حبان: وكان رجلاً صالحاً يهم ولا يعلم ويخطئ ولا يفهم حتى غلب في حديثه المناكير التى يرويها عن المشاهير، كان عبدالرحمن يحدث عنه، ثم تركه[2].

المناقشة:

ذهب أكثر العلماء إلى ضعف زمعة بن صالح بسبب كثرة أخطائه وغلطه في حديثه خاصة في روايته عن الزهري.

ولذلك ضعفه الإمام أحمد[3] وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، مع أن أبا زرعة بين جهة ضعفه فقال: مكي لين واهي الحديث، حديثه عن الزهري - كأنه يقول مناكير[4].

وقريبا من قول أبي زرعة قول النسائي حيث قال: ليس بالقوي مكي كثير الغلط عن الزهري[5].

واختلف عن ابن معين: فقال الدوري: ضعيف وهو أصلح حديثاً من صالح بن أبي الأخضر[6].

وقال مرة أخرى: زمعة صويلح الحديث[7].

---

[1]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 3، صفحة 451.

[2]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 312.

[3]- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، جزء 2، صفحة 530.

[4]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 3، صفحة 624.

[5]- النسائي، الضعفاء والمتروكين، صفحة 181.

[6]- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، جزء2، صفحة 174.

[7]- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، جزء2، صفحة 174.

وقال ابن طهمان عن ابن معين: ضعيف الحديث[1].

وقال عمرو بن علي: زمعة بن صالح فيه ضعف في الحديث وقد روى عنه عبد الرحمن وسفيان الثوري وما سمعت يحيى ذكره قط وشيوخ من البصريين قد رووا عن زمعة مثل عبد الرحمن وأبو داود وبشر بن السري وأبو عامر ، وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه[2].

وعلى هذا فإن الأئمة متفقون على ضعفه لوهمه في حديثه ومخالفته فيه، فلا يقبل ما تفرد به ولذلك حكم عليه ابن حجر في تقريبه بأنه ضعيف[3].

وأما إذا وافق الأئمة في حديثهم فهو حينئذ جائز الحديث ولذلك قال ابن عدي: ولزمعة أحاديث غير ما ذكرت، عن الزهري وزياد بن سعد وسلمة بن وهرام وأبو الزبير ويعقوب بن عطا عنه إفرادات وحديثه كله كأنه فوائد ، وربما يهم في بعض ما يرويه وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به[4].

رواية مسلم عنه:

روى له مسلم حديثاً واحداً مقروناً بمحمد بن أبي حفصة وهو:

قال مسلم: ((وحدثنيه محمد بن حاتم حدثنا روح بن عبادة حدثننا محمد بن أبي حفصة وزمعة بن صالح قالا حدثنا ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أنه قال: يا رسول الـلـه أين تنزل غداً إن شاء الـلـه؟ وذلك زمن الفتح قال وهل ترك لنا عقيل من منزل؟)) [5].

وأخرج مسلم هذا الحديث من رواية يونس بن يزيد[6] ومعمر بن راشد[7] عن ابن شهاب الزهري.

فلم ينفرد محمد بن أبي حفصة وزمعة بن صالح في روايتهما عن ابن شهاب، بل تابعا أيضاً عند غير مسلم الأوزاعي كما أخرجه البزار في مسنده[8].

---

[1]- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية طهمان، ترجمة رقم (62).

[2]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 4، صفحة 197.

[3]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 1، صفحة 217.

[4]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 4، صفحة 202.

[5]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة984 برقم (1351)، وأخرج البخاري حديث محمد بن أبي حفصة منفردا عن ابن شهاب الزهري في كتاب المغازي، باب: أين ركز النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - الراية يوم الفتح برقم (4282).

[6]- المصدر نفسه، برقم (439- 1351).

[7]- المصدر نفسه، برقم (440- 1351).

[8]- البزار، المسند برقم (2582) وقال: وهذا الحديث الذي رواه الأوزاعي ، قد رواه أيضا غير الأوزاعي ، عن الزهري ، عن علي بن حسين ، عن عمرو بن عثمان ، عن أسامة، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم، ولا نعلم روى عمرو بن عثمان ، عن أسامة إلا هذين الحديثين.

فأمن من رواية زمعة بن صالح حيث أنه لم ينفرد في حديثه عن الزهري بل تابعه الأئمة على ذلك، ويخشى من وهمه حيث ينفرد أو يخالف كما سبق بيانه في ترجمته.

العاشر: عبد الـلـه بن لهيعة[1] بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي الأعدولي ويقال الغافقي أبو عبد الرحمن المصري الفقيه القاضي[2].

روى له مسلم مقروناً وأبو داود والترمذي وابن ماجة.

من وصفه بالترك:

تركه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح كما نقل عنهم الإمام مسلم فقال: أبو عبد الرحمن عبد الـلـه بن لهيعة بن عقبة الحضرمي تركه ابن مهدي ويحيى ووكيع[3].

ونقل ابن حجر عن أبي زرعة الرازي أن البخاري تركه أيضاً فقال: وقال محمد بن حريث سألت أبا زرعة عن أبي لهيعة فقال لي: تركه أبو عبد الـلـه يعني البخاري[4].

والسبب في ذلك اضطراب ابن لهيعة في حديثه وعدم اتقانه له.

المناقشة:

اتفق العلماء على تضعيفه وعدم الاحتجاج به لكنهم مختلفون في سبب ضعفه على عدة أقوال منها:

القول الأول: أن عبد الـلـه بن لهيعة ضعيف بسبب اضطرابه في حفظه وعدم اتقانه لحديثه ولذلك أطلق بعض العلماء ضعفه وعدم الاحتجاج به من غير أن يقيدوه بشرط أو قيد.

وممن أطلق ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين[5]، والنسائي[6]، وغيرهم.

---

[1]- لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء، قال ابن الأعرابي: يقال فى فلان: لهيعة، إذا كان فيه فترة وكسل. قال: وقال غيره: رجل فيه لهيعة ولهاعة، أى غفلة. (تهذيب الأسماء اللغات، صفحة 402، 403).

[2]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 15، صفحة 487- 488.

[3]- مسلم، الكنى والأسماء، ترجمة رقم (2060).

[4]- ابن حجر، فتح الباري، جزء 1، صفحة 484.

[5]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 5، صفحة 146- 147، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والإفريقى أيهما أحب إليكما، فقالا: جميعاً ضعيفان، بين الإفريقى وابن لهيعة كثير، اما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار.

قلت لأبي: إذا كان من يروى عن ابن لهيعة مثل ابن المبارك وابن وهب يحتج به؟ قال: لا.

وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء الا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان اصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه من أجمل القول فيه.

[6]- النسائي، الضعفاء والمتروكين، صفحة 153، ولذلك لم يرو النسائي لعبد الـلـه بن لهيعة شيئاً.

القول الثاني: أن عبد اللـه بن لهيعة كان يدلس عن الضعفاء مع التخليط في روايته.

قال ابن حبان: قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به[1].

فجعل ابن حبان علة ضعف ابن لهيعة لأمرين:

الأمر الأول: التخليط في رواية المتأخرين عنه وهذا بسبب اختلاط ابن لهيعة[2].

الأمر الثاني: التدليس عن قوم ضعفاء[3].

ومما يدل على تدليس ابن لهيعة ما ذكره ابن أبي حاتم عن صالح بن احمد بن حنبل قال: أنبأنا علي - يعنى ابن المديني – قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي وقيل له نحمل عن ابن لهيعة قال: لا، لا تحمل عنه قليلاً ولا كثيراً، كتب إلى ابن لهيعة كتاباً فيه حدثنا عمرو بن شعيب فقرأته على ابن المبارك فأخرج إلى ابن المبارك من كتابه عن ابن لهيعة فإذا: حدثنى اسحاق بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب[4].

ومما يدل على ذلك أيضاً ما رواه ابن عدي بإسناده عن ابن لهيعة قال: حدثنا حيي ابن عبد اللـه ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد اللـه بن عمرو أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال في مرضه ادعوا إلي أخي فدعوا له أبا بكر فأعرض عنه ثم قال ادعوا إلي أخي فدعوا له عمر فأعرض عنه ثم قال ادعوا إلي أخي فدعوا له عثمان فأعرض عنه ثم قال ادعوا إلي أخي فدعي له علي بن أبي طالب فستره بثوب وانكب عليه فلما خرج من عنده قيل له ما، قال: قال علمني ألف باب يفتح كل باب ألف باب.

---

[1]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 2، صفحة 12.

[2]- ولذلك ذكره العلائي في المختلطين صفحة 65- 66، وكذلك ذكره ابن سبط العجمي في كتابه الاغتباط صفحة 190، وقال: والعمل على تضعيف حديثه واللـه أعلم.

[3]- ولذلك ذكره ابن سبط العجمي في أسماء المدلسين صفحة 36، وكذلك ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة من طبقات المدلسين صفحة 54، وقال: اختلط في آخر عمره وكثر عنه المناكير في روايته وقال بن حبان كان صالح ولكنه كان يدلس عن الضعفاء.

[4]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 5، صفحة 146.

قال ابن عدي عقبه: وهذا هو حديث منكر ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة فإنه شديد الإفراط في التشيع وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف[1].

وبسبب ذلك ذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين[2]، وكذلك ذكره ابن سبط العجمي في كتابه الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث[3].

القول الثالث: أن ضعف عبد الـلـه بن لهيعة إنما هو طارئ بعد أن احترقت كتبه، فلذلك يُفَرق بين من كان سماعه منه قديم فيقبل وبين من كان سماعه بعد أن احترقت كتبه فلا يقبل.

قال البخاري: وقال يحيى بن بكير احترق منزل ابن لهيعة وكتبه في سنة سبعين ومائة[4].

وقال عمرو بن علي: عبد الـلـه بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وعبد الـلـه بن يزيد المقري أصح من الذين كتبوا بعد ما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث[5].

وقال العقيلي: حدثنا عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، قال: سمعت أحمد يقول: ابن لهيعة كانوا يقولون احترقت كتبه وكان يؤتى بكتب الناس فيقرأها.

وحدثنا عبد الـلـه بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا خالد بن خراش قال قال لي ابن وهب ورآني لا أكتب حديث ابن لهيعة أني لست كغيري في ابن لهيعة فأكتبها وقال لي حديثه عن عقبة بن عامر أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم قال لو كان القرآن في إهاب ما مسته النار ما رفعه لنا ابن لهيعة في أول عمره قط[6].

وقال أيضاً: حدثنا محمد بن إدريس عن كتاب أبي الوليد بن أبي الجارود عن يحيى بن معين قال ابن لهيعة يكتب عنه ما كان قبل احتراق كتبه[7].

ولذلك قال الدارقطني: يعتبر بما يروي عنه العبادلة ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب[8].

---

[1]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء ، جزء 3، صفحة 389، مع أن ابن عدي قال في ترجمته جزء5، صفحة 253: وهذا الذي ذكرت لابن لهيعة من حديثه وبينت جزءاً من أجزاء كثيرة مما يرويه بن لهيعة عن مشايخه وحديثه حسن كأنه يستبان عن من روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه.

[2]- ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، صفحة 118، وقال: ليس بشيء.

[3]- ابن سبط العجمي، الكشف الحثيث صفحة 160.

[4]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 5، صفحة 183.

[5]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 5، صفحة 147.

[6]- العقيلي، الضعفاء، جزء2، صفحة 275.

[7]- العقيلي، الضعفاء، جزء2، صفحة 275.

[8]- الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، صفحة 25، وذكر العلائي في كتاب المختلطين، صفحة 67، قول الدارقطني هذا وزاد (القعنبي).

وقال جعفر بن محمد الفريابي: سمعت بعض أصحابنا يذكر أنه سمع قتيبة يقول: قال لي أحمد بن حنبل: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح[1].

والخلاف فيه كثير جداً لكن الراجح قبول حديثه إذا توبع على حديثه أما إذا تفرد فلا يقبل واللـه تعالى أعلم[2].

قال البيهقي: وقد أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة، وترك الاحتجاج بما ينفرد به[3].

وقال الذهبي: لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، هو والليث معاً، كما كان الإمام مالك في ذلك العصر عالم المدينة، والأوزاعي عالم الشام، ومعمر عالم اليمن، وشعبة والثوري عالما العراق، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان، ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم.

وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد، والملاحم، لا في الأصول.

وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتتجنب تلك المناكير، فإنه عدل في نفسه[4].

والراجح من ذلك واللـه أعلم أن ابن لهيعة ضعيف الحديث لا يقبل حديثه إلا إذا روى عنه أحد العبادلة وقتيبة أو توبع على حديثه، أما غير ذلك فلا يقبل حديثه.

رواية مسلم عنه:

روى مسلم عن ابن لهيعة حديثاً واحداً مقروناً بغيره وهو:

قال مسلم:

((حدثنا عمرو بن سواد العامري ومحمد بن سلمة المرادي وأحمد بن عيسى (وألفاظهم متقاربة) (قال عمرو أخبرنا وقال الآخران حدثنا ابن وهب) أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب أن موسى بن سعد الأنصاري حدثه عن حفص بن عبيد اللـه عن أنس بن مالك أنه قال: صلى لنا رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم العصر فلما انصرف أتاه رجل من بني سَلِمة فقال يا رسول اللـه إنا نريد أن ننحر جزوراً لنا ونحن نحب أن تحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجزور لم تنحر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس.

وقال المرادي حدثنا ابن وهب عن ابن لهيعة وعمرو بن الحارث في هذا الحديث))[5].

---

[1]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 15، صفحة 494.

[2]- ينظر فتح الباري، جزء 2، صفحة 253، وجزء 4، صفحة 93.

[3]- البيهقي، السنن الكبرى، جزء9، صفحة 43.

[4]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء 15، صفحة 8.

[5]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة435 برقم (197- 624).

فروى مسلم هذا الحديث من طريق (عمرو بن سواد ومحمد بن سلمة وأحمد بن عيسى) ثلاثتهم عن: عبد الـلـه بن وهب عن عمرو بن الحارث.

ثم قرن رواية ابن لهيعة برواية عمرو بن الحارث في روايتهما عن يزيد بن أبي حبيب.

فاحترز مسلم في روايته عن ابن لهيعة بأمرين هما:

الأول: أنه لم يرو له منفرداً بل روى له مقروناً بعمرو بن الحارث.

الثاني: أنه روى له من رواية عبد الـلـه بن وهب عنه، وهو صحيح الرواية عنه كما تقدم في ترجمته.

وللحديث شاهد من حديث رافع بن خديج رضي الـلـه عنه قال: كنا نصلي العصر مع رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- ثم تنحر الجزور فتقسم عشر قسم ثم تطبخ فنأكل لحماً نضيجاً قبل مغيب الشمس[1].

الحادي عشر: عبد الرحمن بن عبد الـلـه أبي الزناد بن عبد الـلـه بن ذكوان القرشي مولاهم المدني.

روى له البخاري تعليقاً ومسلم في المقدمة والأربعة .

من وصفه بالترك:

تركه يحيى القطان وابن مهدي[2].

والسبب في ذلك أنه حدث بالعراق أحاديث مضطربة ضعفه العلماء لأجلها كما سيأتي بيانه.

---

[1]- أخرجه البخاري في كتاب الشركة، باب: الشركة فى الطعام والنهد والعروض برقم (2485)، ومسلم جزء1، صفحة435 برقم (198-625)، وذكر مسلم بعد هذا الحديث، رواية عيسى بن يونس وشعيب بن إسحاق الدمشقي قالا: حدثنا الأوزاعي بهذا الإسناد غير أنه قال: كنا ننحر الجزور على عهد رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم بعد العصر ولم يقل كنا نصلى معه.
مع أنه رواه جمع من الرواة عن الأوزاعي بلفظ (كنا نصلي العصر) منهم: أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، ومحود بن مصعب، ومحمد بن يوسف، والوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، وشعيب بن إسحاق الدمشقي. (ينظر المسند الجامع) برقم (3664).

[2]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء2، صفحة 340.

المناقشة:

اختلف العلماء في عبد الرحمن بن أبي الزناد فضعفه الإمام أحمد بن حنبل[1]، وابن معين وأبو حاتم الرازي[2]، والنسائي[3]، وقال ابن سعد: وكان يضعف لروايته عن أبيه[4].

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق، وفي حديثه ضعف، سمعت علي بن المديني يقول: حديثه بالمدينة مقارب، وما حدث به بالعراق فهو مضطرب[5].

وقال ابن عدي: ولعبد الرحمن بن أبي الزناد من الحديث غير ما ذكرت وبعض ما يرويه، لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه[6].

وفرق ابن حبان بين ما تفرد به فلا يحتج به، وبين ما توبع عليه فهو ثقة في نفسه فقال:

روى عنه العراقيون وأهل المدينة، كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الاثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به[7].

ومع ضعف ابن أبي الزناد إلا أن روايته عن هشام بن عروة صحيحة وهو من أثبت الناس في هشام كما قال أبو داود عن ابن معين[8].

وكذا روايته عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة رضي اللـه عنه كما حكاه الساجي عن ابن معين[9].

---

[1]- قال صالح عن الإمام أحمد هو مضطرب الحديث، (الجرح والتعديل، جزء5، صفحة 252)، وقال عبد اللـه سألت أبي عن أبي الزناد فقال كذا وكذا يعني ضغيف، وقال عبد الملك بن عبد الحميد سألت أحمد بن حنبل عن ابن أبي الزناد فقال: هو ضعيف الحديث (الضعفاء الكبير جزء2، صفحة 340).

[2]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء2، صفحة 340، والجرح والتعديل، جزء 5، صفحة 252.

[3]- الدارقطني، الضعفاء والمتروكين، صفحة 160.

[4]- ابن سعد، الطبقات الكبرى، جزء 7، صفحة 324، وقال محمد بن صالح البغدادي: روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره، (تهذيب الكمال، جزء 17، صفحة 99-100).

[5]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 17، صفحة 99، وكذا قال عمرو بن علي والساجي، (المصدر نفسه).

[6]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 5، صفحة 453.

[7]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 2، صفحة 56.

[8]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 17، صفحة 98.

[9]- ابن حجر، فتح الباري، جزء1، صفحة 458.

ومع ذلك فإن الذهبي حسنه وقال: قد مشاه جماعة وعدلوه، وكان من الحفاظ المكثرين، ولا سيما عن أبيه، وهشام بن عروة، حتى قال يحيى بن معين: هو أثبت الناس في هشام. وذكر محمد بن سعد أنه كان مفتياً. وقد روى أرباب السنن الاربعة له، وهو إن شاء اللـه حسن الحال في الرواية[1].

مع أن ابن حجر خالف كلام الذهبي فقال: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد[2].

والراجح أن عبد الرحمن بن أبي الزناد مع ضعفه لا يترك فهو صدوق في نفسه فيعتبر بحديثه وما خالف فيه فيترك واللـه أعلم.

رواية البخاري ومسلم عنه:

أولا: رواية البخاري عنه:

علق البخاري عن عبد الرحمن بن أبي الزناد كثيراً في صحيحه وروايته عنه كالآتي:

الأول: روايته عن هشام بن عروة: روى عنه في أربعة مواضع وهي:

1- قال البخاري: حدثنى عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن سعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل أنه خاصمته أروى فى حق زعمت أنه انتقصه لها إلى مروان، فقال: سعيد أنا أنتقص من حقها شيئا، أشهد لسمعت رسول اللـه - صلى اللـه عليه وسلم - يقول «من أخذ شبرا من الأرض ظلماً، فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين» . قال ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه قال: قال لي سعيد بن زيد: دخلت على النبي - صلى اللـه عليه وسلم[3].

وابن أبي الزناد تابع أبو أسامة حماد بن أسامة في روايته عن هشام عن أبيه.

وتابعهما حماد بن زيد عند مسلم وفيه القصة الخصومة بين أروى بنت أويس مع سعيد ابن زيد[4].

2- قال البخاري: حدثنا علي حدثنا يحيى وزاد قالت عائشة لددناه[5] في مرضه فجعل يشير إلينا أن لا تلدوني فقلنا كراهية المريض للدواء. فلما أفاق قال «ألم أنهكم أن تلدوني». قلنا كراهية المريض للدواء. فقال «لا يبقى أحد فى

---

[1]- الذهبي، ميزان الإعتدال، جزء 2، صفحة 576، مع أنه قال في المغني، جزء2، صفحة 382، : مشهور وُثِق وضعفه النسائي.

[2]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 340.

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في سبع أرضين برقم (3198).

[4]- مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة 1230 برقم (139-1610).

[5]- قال ابن حجر فتح الباري جزء8، صفحة 178: لددناه أي: جعلنا في جانب فمه دواء بغير اختياره وهذا هو اللدود فأما ما يصب في الحلق فيقال له الوجور.

البيت إلا لد - وأنا أنظر - إلا العباس، فإنه لم يشهدكم». رواه ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبى - صلى الـلـه عليه وسلم[1].

وهذا الحديث مروي من طرق كثيرة عن عائشة رضي الـلـه عنها فيكون حديث ابن أبي الزناد عن هشام متابعاً لباقي الأحاديث.

3- قال البخاري: حدثنا عمرو بن عباس حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه قال عروة بن الزبير لعائشة ألم ترين إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت. فقالت بئس ما صنعت. قال: ألم تسمعي فى قول فاطمة، قالت: أما إنه ليس لها خير فى ذكر هذا الحديث[2].

وزاد ابن أبى الزناد عن هشام عن أبيه عابت عائشة أشد العيب وقالت إن فاطمة كانت فى مكان وحش فخيف على ناحيتها ، فلذلك أرخص لها النبى - صلى الـلـه عليه وسلم[3].

ورواية ابن أبي الزناد عن هشام متابعة لرواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عروة.

والبخاري أتى بهذه المعلقات لأن ابن أبي الزناد من أثبت الناس في هشام كما تقدم من قول ابن معين.

الثاني: روايته عن أبيه: روى عنه في ثلاثة مواضع وهي:

1- قال البخاري: حدثنا قتيبة حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - كان إذا رفع رأسه من الركعة الآخرة يقول: «الـلـهم أنج عياش بن أبي ربيعة، الـلـهم أنج سلمة بن هشام، الـلـهم أنج الوليد بن الوليد، الـلـهم أنج المستضعفين من المؤمنين، الـلـهم اشدد وطأتك على مضر، الـلـهم اجعلها سنين كسنى يوسف». وأن النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - قال «غفار غفر الـلـه لها، وأسلم سالمها الـلـه ». قال: ابن أبي الزناد عن أبيه هذا كله فى الصبح[4].

هذا الحديث مروي من طرق كثيرة عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه، وممن تابع قول ابن أبي الزناد عن أبيه: ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه[5]، ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن به[6].

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب المغازي، باب:مرض النبي صلى الـلـه عليه وسلم ووفاته برقم (4458)، اللدود بفتح اللام الدواء الذي يصب من أحد جانبي فم المريض وهما لديداه ولددت فعلت ذلك بالمريض، (فتح الباري، جزء 1، صفحة 183).

[2]- البخاري، الصحيح، كتاب الطلاق، باب: قصة فاطمة بنت قيس برقم (5325).

[3]- المصدر نفسه، برقم (5326).

[4]- المصدر نفسه، كتاب الاستسقاء، باب: دعاء النبي صلى الـلـه عليه وسلم "اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف" برقم (1006).

[5]- المصدر نفسه، كتاب التفسير، تقسير سوة آل عمران، باب: ((ليس لك من الأمر شيء)) برقم (4560).

[6]- أخرجه أبو داود في سننه، الوتر، باب: القنوت في الصلوات برقم (1444).

2- قال البخاري: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - رضي الـلـه عنه - قال أمر رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - بالصدقة فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد وعباس بن عبد المطلب. فقال النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - «ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الـلـه ورسوله، وأما خالد فإنكم تظلمون خالداً، قد احتبس أدراعه وأعتده فى سبيل الـلـه، وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - فهي عليه صدقة ومثلها معها».

تابعه ابن أبي الزناد عن أبيه. وقال ابن إسحاق عن أبي الزناد هي عليه ومثلها معها . وقال ابن جريج حدثت عن الأعرج بمثله[1].

3- قال البخاري: حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن المغيرة ابن شعبة قال سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة - هى التى يضرب بطنها فتلقى جنيناً - فقال أيكم سمع من النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - فيه شيئاً فقلت أنا. فقال ما هو قلت سمعت النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - يقول «فيه غرة عبد أو أمة». فقال لا تبرح حتى تجيئني بالمخرج فيما قلت[2].

فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجئت به، فشهد معي أنه سمع النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - يقول «فيه غرة عبد أو أمة». تابعه ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة[3].

وهذان الحديثان فيهما متابعة ابن أبي الزناد عن أبيه لأبي الزناد عن الأعرج في الحديث الأول، ولهشام بن عروة عن أبيه في الحديث الثاني.

الثالث: روايته عن موسى بن عقبة عن نافع، روى عنه في ثلاثة مواضع وهي:

1- قال البخاري: حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الـلـه قال أخبرنا نافع عن ابن عمر - رضى الـلـه عنهما - قال صليت مع النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعد الظهر، وسجدتين بعد المغرب، وسجدتين بعد العشاء، وسجدتين بعد الجمعة، فأما المغرب والعشاء ففي بيته. قال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع بعد العشاء في أهله. تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع[4].

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب الزكاة، باب: من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه ، وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة برقم (1468).

[2]- المصدر نفسه، كتاب الاعتصام بالكتاب، باب: ما جاء فى اجتهاد القضاة بما أنزل الـلـه تعالى برقم (7317).

[3]- المصدر نفسه، برقم (7318).

[4]- البخاري، الصحيح، كتاب التهجد، باب: التطوع بعد المكتوبة برقم (1172).

2- قال البخاري: وحدثتنى أختى حفصة أن النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - كان يصلي سجدتين خفيفتين بعد ما يطلع الفجر ، وكانت ساعة لا أدخل على النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - فيها. تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع. وقال ابن أبي الزناد عن موسى ابن عقبة عن نافع بعد العشاء فى أهله[1].

3- حدثنا عبد الـلـه بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن موسى ابن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الـلـه وكان كاتبه قال كتب إليه عبد الـلـه بن أبي أوفى - رضى الـلـه عنهما - أن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - قال «واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف». تابعه الأويسي عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة[2].

وفي هذه الأحاديث متابعة ابن أبي الزناد في روايته عن موسى بن عقبة، وهذا يدل على أن ابن أبي الزناد إذا روى عنه أهل المدينة فحديث صحيح على خلاف البغداديين فحديثه مضطرب كما تقدم في ترجمته.

ثانيا: رواية مسلم عنه:

روى له مسلم في المقدمة أثراً وهو قوله: حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا الأصمعي عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال ليس من أهله[3].

الثاني عشر: عبد الملك بن أبي سليمان واسمه ميسرة أبو محمد ويقال: أبو سليمان وقيل: أبو عبد الـلـه العَرزَمي.

روى له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة.

من وصفه بالترك:

تركه شعبة بن الحجاج بسبب أنه روى أحاديث وهم فيها مثل حديث الشفعة.

قال أبو نعيم: سمعت وكيع يقول سمعت شعبة يقول لو روى عبد الملك بن أبي سليمان حديثاً آخر مثل حديث الشفعة طرحت حديثه.

---

[1]- المصدر نفسه، برقم (1173).

[2]- المصدر نفسه، كتاب الجهاد، باب: الجنة تحت بارقة السيوف برقم (2818)، والأويسي: هو عبد العزيز بن عبد الـلـه بن يحيى بن عمرو بن أويس المدني ثقة، (تقريب التهذيب جزء2، صفحة 357).

[3]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 12.

وقال محمد بن أبي صفوان الثقفي: حدثني أمية بن خالد، قال: قلت لشعبة مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، قال: تركت حديثه، قلت: تحدث عن محمد ابن عبيد الـلـه العرزمي وتدع عن عبد الملك بن أبي سليمان وكان حسن الحديث قال من حسنها فررت[1].

وقال أبو داود: قلت لأحمد عبد الملك بن أبي سليمان قال: ثقة قلت: يخطيء قال: نعم وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء[2].

وسئل أبو زكريا يحيى بن معين عن حديث عطاء، عن جابر، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم في الشفعة. قال: هو حديث لم يحدث به أحد إلا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء ، وقد أنكره عليه الناس ، ولكن عبد الملك ثقة صدوق لايرد على مثله : قلت له : تكلم شعبة فيه؟ قال: نعم، قال شعبة: لو جاء عبد الملك بآخر مثل هذا لرميت بحديثه[3].

المناقشة:

انفرد شعبة بترك عبد الملك بن أبي سليمان مع أنه كان قد حدث عنه، مع أن الأئمة متفقون على توثيقه وأنه من الحفاظ المتقنين حتى كان يسمى بالميزان[4].

فقد وثقه الإمام أحمد وابن معين والعجلي وابن عمار الشهيد والنسائي وغيرهم كثير[5]، بل ذكر الخطيب أن الأئمة متفقون على ثقته وحفظه وإمامته فقال: قد أساء شعبة في اختياره حيث حدث عن محمد بن عبيد الـلـه العرزمي وترك التحديث عن عبد الملك ابن أبي سليمان، لأن محمد بن عبيد الـلـه لم تختلف الأئمة من أهل الأثر في ذهاب حديثه، وسقوط روايته، وأما عبد الملك فثناؤهم عليه مستفيض، وحسن ذكرهم له مشهور[6].

ومع أن عبد الملك بن سليمان قد أخطأ في حديث أو حديثين فهذا لا يوجب ترك حديثه وإسقاط رواياته، ولذلك قال ابن حبان: كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهرى وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين

---

[1]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء3، صفحة 32.

[2]- أحمد بن حنبل، سؤآلات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، صفحة 296.

[3]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 18، صفحة 326.

[4]- المصدر نفسه ، جزء 18، صفحة 327، وتهذيب التهذيب، جزء 6، صفحة 353.

[5]- المصدر نفسه.

[6]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء12، صفحة 132.

حتى لا يهموا في الروايات بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه فان كان كذلك استحق الترك حينئذ[1].

ولذلك قال الذهبي: ثقة مشهور تكلم فيه شعبة للتفرد بخبر الشفعة[2].

مع أن ابن حجر قال: صدوق له أوهام[3].

والراجح أن عبد الملك بن أبي سليمان ثقة أخطأ في بعض الأحاديث ولذلك فحديثه مقبول إلا ما وهم وأنكره عليه الأئمة فلا يقبل والـلـه أعلم.

رواية البخاري ومسلم عنه:

الأول: رواية البخاري عنه:

روى البخاري عن عبد الملك بن أبي سليمان حديثاً واحداً معلقاً في باب الإهلال من البطحاء فقال:

وقال عبد الملك عن عطاء عن جابر - رضي الـلـه عنه - قدمنا مع النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - فأحللنا حتى يوم التروية وجعلنا مكة بظهر لبينا بالحج[4].

ووصله مسلم في صحيحه من طريق ابن نمير عن أبيه عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء[5].

وعبد الملك بن أبي سليمان متابَع في هذه الرواية، فقد تابعه موسى بن نافع عند مسلم[6]، وقيس بن سعد عند أبي داود وأحمد بن حنبل[7]، والربيع بن صبيح عند الطيالسي[8]، وغيرهم.

الثاني: رواية مسلم عنه:

روى مسلم في صحيحه عن عبد الملك بن أبي سليمان ثلاثة عشر حديثاً وهي:

الحديث الأول: قال مسلم:

---

[1]- ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 7، صفحة 98.

[2]- الذهبي، المغني في الضعفاء، جزء2، صفحة 406.

[3]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 363.

[4]- البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب: الإهلال من البطحاء وغيرها للمكي وللحاج إذا خرج إلى منى، جزء6، صفحة 269.

[5]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة883، برقم (142-1216).

[6]- المصدر نفسه، (143-1216).

[7]- أبو داود، السنن، كتاب المناسك، باب: في إفراد الحج برقم (1788)، والمسند برقم (14900).

[8]- الطيالسي، المسند، برقم (1781).

((حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الـلـه عليه و سلم مر بشاة لمولاة لميمونة فقال ألا انتفعتم بإهابها))[1].

وذكر مسلم هذا الحديث متابعاً لحديث عمرو بن دينار عن عطاء[2].

وهما متابعان لرواية ابن شهاب الزهري عن عبيد الـلـه بن عبد الـلـه بن عتبة عن ابن عباس رضي الـلـه عنهما[3].

وكذلك فهي متابعة لحديث زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن وعلة عن عبد الـلـه بن عباس رضي الـلـه عنهما قال: ((سمعت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول إذا دبغ الإهاب فقد طهر))[4].

الحديث الثاني: قال مسلم:

((وحدثني عبيدالـلـه بن عمر القواريري حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: حدثنا سعيد بن جبير عن ابن عمر قال كان رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم: يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على راحلته حيث كان كان وجهه قال وفيه نزلت{ **فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ**}{ سورة البقرة، آية115}))[5].

وأورد مسلم هذه الرواية متابعة لرواية عبيد الـلـه عن نافع عن ابن عمر رضي الـلـه عنهما[6].

وهما متابعان لرواية سعيد بن يسار عن ابن عمر رضي الـلـه عنهما[7].

ولرواية عبد الـلـه بن دينار عن ابن عمر رضي الـلـه عنهما[8].

---

[1]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة277 برقم (104-365).

[2]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة277 برقم (103-364)، وجزء1، صفحة 276 برقم(102-363).

[3]- المصدر نفسه، برقم (100-363) و (101-363)، وأخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب: جلود الميتة قبل أن تدبغ برقم (2221) وفي كتاب الذبائح، باب: جلود الميتة برقم (5531).

[4]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة277 برقم (105- 366).

[5]- المصدر نفسه، جزء1، صفحة 486 برقم (33-700).

[6]- المصدر نفسه، برقم (31-700) و(32-700)، وأخرجه البخاري في كتاب الوتر، باب: الوتر في السفر برقم (1000) من طريق جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر بلفظ (كان النبي صلى الـلـه عليه وسلم يصلي فى السفر على راحلته، حيث توجهت به، يومئ إيماء، صلاة الليل إلا الفرائض، ويوتر على راحلته).

[7]- المصدر نفسه، برقم (35-700) و(36-700).

[8]- المصدر نفسه، برقم (37-700)و(38-700).

ولرواية سالم بن عبد الـلـه بن عمر عن أبيه رضي الـلـه عنهم[1].

وذكر مسلم له شاهداً من حديث عبد الـلـه بن عامر بن ربيعة عن أبيه رضي الـلـه عنه[2].

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الـلـه رضي الـلـه عنه بلفظ: ((كان يصلي على راحلته نحو المشرق فإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة)) [3].

الحديث الثالث: قال مسلم:

((حدثنا محمد بن عبدالـلـه بن نمير حدثنا أبي حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر بن عبدالـلـه قال: شهدت مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم صلاة الخوف فصفنا صفين صف خلف رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي صلى الـلـه عليه وسلم وكبرنا جميعاً ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي صلى الـلـه عليه وسلم السجود وقام النصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الـلـه عليه و سلم وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى وقام الصف المؤخر في نحور العدو فلما قضى النبي صلى الـلـه عليه وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الـلـه عليه وسلم وسلمنا جميعاً قال جابر كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرائهم))[4].

وأورد مسلم متابعا لهذه الرواية من طريق زهير عن أبي الزبير عن جابر رضي الـلـه عنه[5].

وله متابع أيضاً من حديث شعبة عن الحكم عن يزيد الفقير عن جابر عند النسائي، والإمام أحمد بن حنبل[6].

وأورد مسلم لهذا الحديث شواهد من حديث ابن عمر[7] وسهل بن أبي خيثمة رضي الـلـه عنهم[8].

---

[1]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 486 برقم (39-700).

[2]- المصدر نفسه، جزء1، صفحة 488 برقم (40-700)، وأخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب: صلاة التطوع على الدواب وحيثما توجهت به برقم (1093).

[3]- أخرجه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب: ينزل للمكتوبة برقم (1099) وكتاب المغازي، باب: غزوة أنمار برقم (4140).

[4]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة 574 برقم (307-840).

[5]- المصدر نفسه، برقم (308-840)، وأخرجه البخاري مختصراً في كتاب المغازي، باب: غزوة ذات الرقاع برقم (4130).

[6]- النسائي، المجتبى، كتاب صلاة الخوف، برقم (1545)، المسند، برقم (14180).

[7]- مسلم، الصحيح، جزء1، صفحة574 برقم (305-839) و(306-839).

[8]- المصدر نفسه، جزء1، صفحة575 برقم (309-841).

الحديث الرابع: قال مسلم:

((وحدثنا محمد بن عبد الـلـه بن نمير حدثنا أبي حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر بن عبدالـلـه قال: شهدت مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم الصلاة يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة ثم قام متوكأ على بلال فأمر بتقوى الـلـه وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء فوعظهن وذكرهن فقال تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم فقامت امرأة من سطة النساء سفعاء الخدين[1] فقالت لم؟ يا رسول الـلـه قال لأنكن تكثرن الشكاة وتكفرن العشير قال فجعلن يتصدقن من حليهن يلقين في ثوب بلال من أقرطتهن وخواتمهن))[2].

أورد مسلم هذا الحديث متابعاً لحديث ابن جريج عن عطاء[3].

وهذا الحديث شاهد لحديث عبد الـلـه بن عباس[4]، وجابر بن سمرة[5]، وابن عمر[6]، وأبي سعيد الخدري[7].

الحديث الخامس: قال مسلم:

((حدثنا عبد بن حميد حدثنا عبد الرزاق بن همام حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان حدثنا سلمة بن كهيل حدثني زيد بن وهب الجهني: أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي رضي الـلـه عنه الذين ساروا إلى الخوارج فقال علي رضي الـلـه عنه: أيها الناس إني سمعت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول: يخرج قوم من أمتي يقرأون القرآن ليس قراءتكم إلى قرائتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرأون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لو يعلم الجيش الذي يصيبونهم ما قضي لهم على لسان نبيهم صلى الـلـه عليه وسلم لاتكلوا عن العمل وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد وليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذراريكم وأموالكم والـلـه إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم فإنهم قد سفكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الـلـه قال سلمة بن كهيل فنزلني زيد بن وهب منزلاً حتى قال مررنا على قنطرة فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبدالـلـه بن وهب الراسبي فقال لهم ألقوا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فإني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حروراء فرجعوا فوحشوا برماحهم وسلوا السيوف وشجرهم الناس برماحهم قال وقتل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلان فقال علي رضي الـلـه عنه التمسوا فيهم المخدج فالتمسوه فلم

---

[1] - سفعاء الخدين: أي فيها تغير وسواد، شرح النووي على مسلم، جزء3، صفحة 278.

[2] - مسلم، الصحيح،جزء2، صفحة603 برقم (4-885).

[3] - المصدر نفسه، برقم (3-885).

[4] - المصدر نفسه، جزء2، صفحة602 برقم (1-884) و(2-884).

[5] - المصدر نفسه، جزء2، صفحة604 برقم (7-887).

[6] - المصدر نفسه، جزء2،صفحة605 برقم (8-888).

[7] - المصدر نفسه، برقم (9-889).

يجدوه فقام علي رضي اللـه عنه بنفسه حتى أتى ناساً قد قتل بعضهم على بعض قال أخروهم فوجدوه مـما يـلي الأرض فكبر ثم قال صدق اللـه وبلغ رسوله قال فقـام إليـه عبيـدة السـلماني فقـال يـا أمـير المـؤمنين أللّه الـذي لا إلـه إلا هـو لسمعت هذا الحديث من رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم؟ فقال إي واللـه الذي لا إله إلا هو حتى اسـتحلفه ثلاثـا وهو يحلف له))[1].

أورد مسلم رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب الجهني عن علي رضي اللـه عنه متابعاً للروايات التي ساقها عن علي رضي اللـه عنه وهي:

رواية الأعمش عن خيثمة عن سويد بن غفلة عن علي رضي اللـه عنه[2].

ورواية إسماعيل بن علية عن أيوب عن محمد بن عبيدة عن علي رضي اللـه عنه[3].

ورواية عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن عبيدج اللـه بن أبي رافع مولى رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم عن علي رضي اللـه عنه[4].

وذكر له شاهداً من حديث أبي ذر الغفاري رضي اللـه عنه[5].

الحديث السادس: قال مسلم:

((وحدثني ابن أبي خلف حدثنا إسحاق بن يوسف حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد اللـه بن عطاء المكي عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي اللـه عنه قال: أتت امرأة إلى النبي صلى اللـه عليه وسلم بمثل حديثهم وقال صوم شهر))[6].

أورد مسلم رواية عبد الملك بن أبي سليمان ضمن متابعات كثيرة لرواية سليمان بن بريدة عن أبيه، فقد تابع عبد الملك بن أبي سليمان علي بن مسهير[7] وعبد اللـه بن نمير[8] وسفيان الثوري[9] في روايتهم عن عبد اللـه بن عطاء المكي.

---

[1]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة746 برقم (157-1066).

[2]- المصدر نفسه، جزء2، صفحة746 برقم (154-1066).

[3]- المصدر نفسه، برقم (155-1066).

[4]- مسلم، الصحيح، برقم (157-1066).

[5]- المصدر نفسه، برقم (158-1067).

[6]- المصدر نفسه، جزء2، صفحة805 برقم (1149).

[7]- المصدر نفسه ، برقم (157-1149)

[8]- المصدر نفسه، برقم (158-1149) قال مسلم: بمثل حديث ابن مسهر غير أنه قال صوم شهرين.

[9]- المصدر نفسه، برقم (1149).

وذكر مسلم حديث بريدة رضي الـلـه عنه شاهداً لحديث عبد الـلـه بن عباس رضي الـلـه عنهما[1].

الحديث السابع: قال مسلم:

((حدثنا ابن نمير حدثني أبي حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر ابن عبد الـلـه رضي الـلـه عنهما قال: أهللنا مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة فكبر ذلك علينا وضاقت به صدورنا فبلغ ذلك النبي صلى الـلـه عليه وسلم فما ندري أشيء بلغه من السماء أم شيء من قبل الناس فقال أيها الناس أحلوا فلولا الهدي الذي معي فعلت كما فعلتم قال فأحللنا حتى وطئنا النساء وفعلنا ما يفعل الحلال حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهللنا بالحج))[2].

وقد ذكرت هذا الحديث وما له من المتابعات في رواية البخاري عن عبد الملك بن أبي سليمان.

الحديث الثامن: قال مسلم:

((حدثني زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أفاض من عرفة وأسامة ردفه قال أسامة فما زال يسير على هيئته حتى أتى جمعاً))[3].

أورد مسلم حديث عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس شاهداً لحديث أسامة بن زيد رضي الـلـه عنه[4].

---

[1]- المصدر نفسه، برقم (1149).

[2]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة883 برقم (142-1216).

[3]- جزء2، صفحة936 برقم (282-1286).

[4]- المصدر نفسه، جزء2، صفحة931 برقم (266-1280)، وأخرجه البخاري في كتاب الحج، باب: النزول بين عرفة وجمع برقم (1669) من طريق محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الـلـه عنهما بلفظ: ((ردفت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم من عرفات فلما بلغ رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال ثم جاء فصببت عليه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً فقلت الصلاة يا رسول الـلـه قال الصلاة أمامك فركب رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم حتى أتى المزدلفة فصلى ثم ردف الفضل رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم غداة جمع)).

الحديث التاسع: قال مسلم:

((وحدثنا محمد بن عبد الـلـه بن نمير حدثنا أبي حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء أخبرني جابر بن عبد الـلـه قال: تزوجت امرأة في عهد رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم فلقيت النبي صلى الـلـه عليه وسلم فقال يا جابر تزوجت؟ قلت نعم قال بكر أم ثيب؟ قلت ثيب قال فهلا بكراً تلاعبها؟ قلت يا رسول الـلـه إن لي أخوات فخشيت أن تدخل بيني وبينهن قال فذاك إذن إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك))[1].

أورد مسلم هذا الحديث شاهد لحديث أبي هريرة رضي الـلـه عنه بلفظ ((تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك))[2].

مع أن ابن جريج قد تابع عبد الملك بن أبي سليمان في روايته عن عطاء كما عند النسائي[3].

والحديث رواه عن جابر بن عبد الـلـه الشعبي[4] وعمرو بن دينار[5] ومحمد بن المنكدر[6] وسالم بن أبي الجعد[7].

الحديث العاشر: قال مسلم:

((حدثنا محمد بن عبد الـلـه بن نمير حدثنا أبي ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة (واللفظ له) حدثنا عبد الـلـه بن نمير حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير قال: سئلت عن المتلاعنين في إمرة مصعب أيفرق بينهما؟ قال: فما دريت ما أقول فمضيت إلى منزل ابن عمر بمكة فقلت للغلام استأذن لي قال إنه قائل فسمع صوتي قال ابن جبير؟ قلت نعم قال ادخل فوالـلـه ما جاء بك هذه الساعة إلا حاجة فدخلت فإذا هو مفترش برذعة متوسد وسادة حشوها ليف قلت أبا عبد الرحمن المتلاعنان أيفرق بينما؟ قال سبحان الـلـه نعم إن أول من سأل عن ذلك فلان بن فلان قال: يا رسول الـلـه أرأيت لو أن وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكت سكت على مثل ذلك قال فسكت النبي صلى الـلـه عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الـلـه عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور: ((**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ**))[8] فتلاهن عليه ووعظه

---

[1]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة1086 برقم (54-715).

[2]- المصدر نفسه، برقم (53-1466).

[3]- النسائي، المجتبى، كتاب النكاح، باب: نكاح الأبكار، برقم (3220)، والكبرى (5309).

[4]- أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب: إذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو جائز، وكذلك الصدقة برقم (2769).

[5]- أخرجه النسائي، كتاب النكاح، باب: نكاح الأبكار برقم (3219)، وفي الكبرى برقم (5308)، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق عمرو بن دينار ومحمد بن المنكدر برقم (510).

[6]- أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (14132).

[7]- المصدر نفسه، برقم (14376).

[8]- سورة النور، آية رقم 6-9.

وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الأخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت لا والذي بعثك بالحق إنه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات باللـه إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة اللـه عليه إن كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة فشهدت أربع شهادات باللـه إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب اللـه عليها إن كان من الصادقين ثم فرق بينهما))[1].

أورد مسلم حديث عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير شاهداً لحديث ابن شهاب الزهري عن سهل بن سعيد الأنصاري[2]، وتابع عبد الملك بن أبي سليمان في روايته عن سعيد بن جبير عمرو بن دينار[3]، وعزرة [4] وأيوب[5].

الحديث الحادي عشر: قال مسلم:

((حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي الزبير عن صفوان (وهو ابن عبد اللـه بن صفوان) وكانت تحته الدرداء قال: قدمت الشام فأتيت أبا الدرداء في منزله فلم أجده ووجدت أم الدرداء فقالت أتريد الحج العام؟ فقلت نعم قالت فادع اللـه لنا بخير فإن النبي صلى اللـه عليه وسلم كان يقول دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة عند رأسه ملك موكل كلما دعا لأخيه بخير قال الملك الموكل به آمين ولك بمثل))[6].

أورد مسلم رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي الزبير صفوان متابعاً لرواية موسى ابن سروان المعلم[7] ومحمد بن فضبل[8] عن طلحة بن عبيد اللـه بن كريز عن أم الدرداء.

---

[1]- صحيح مسلم، جزء2، صفحة1130 برقم (4-1493).

[2]- المصدر نفسه، برقم (1493).

[3]- أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: قول الإمام للمتلاعنين إن أحدكما كاذب فهل منكما تائب برقم (5312).

[4]- أخرجه النسائي، كتاب الطلاق، باب: التفريق بين المتلاعنين برقم (3474)، وفي الكبرى برقم (5638)، وعزرة هو ابن عبد الرحمن بن زرارة الكوفي شيخ قتادة روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي، وهو ثقة، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 390.

[5]- المصدر نفسه برقم (3475)، وفي الكبرى برقم (5639).

[6]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة2094 برقم (88-2733).

[7]- المصدر نفسه، برقم (87-2732).

[8]- المصدر نفسه، برقم (86-2732).

الثالث عشر: عُبَيدة بن مُعَتِّب الضبي أبو عبد الكريم الكوفي[1].

روى له البخاري تعليقاً وأبو داود والترمذي وابن ماجة.

من وصفه بالترك:

تركه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك[2].

قال عمرو بن علي: كان عبيدة الضبي ضريراً سيئ الحفظ متروك الحديث[3].

والسبب في ذلك أن عبيدة الضبي قد تغير حفظه كما ذكر شعبة ذلك[4]، ولذلك ذكره ابن سبط العجمي في المختلطين[5].

ولذلك قال الإمام أحمد: ترك الناس حديث عبيدة الضبي[6].

قال ابن حبان: كان ممن اختلط بأخرة حتى جعل يحدث بالاشياء المقلوبة عن أقوام أئمة ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به[7].

المناقشة:

أكثر المحدثين على أن عبيدة بن معتب الضبي ضعيف من جهة حفظه كما هو قول الإمام أحمد[8] وابن معين[9] وأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين[10] والنسائي[11] وغيرهم.

---

[1]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 19، صفحة 273.

[2]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 94، وتهذيب الكمال، جزء 19، صفحة 274.

[3]- المصدر نفسه.

[4]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء6، صفحة 128.

[5]- ابن سبط العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد ، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، تحقيق علاء الدين علي رضا ، دار الحديث ، القاهرة ، ط 1، 1988، صفحة 234.

[6]- موسوعة أقوال الإمام أحمد، جزء 4، صفحة 464.

[7]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 2، صفحة 173.

[8]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء3، صفحة 129.

[9]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 94، وتهذيب الكمال، جزء19، صفحة 275،

[10]- المصدر نفسه.

[11]- المزي، تهذيب الكمال، جزء19، صفحة 276.

ومن كان حاله هكذا فلا يستحق الترك مطلقاً، وإنما يترك ما وهم وأخطأ فيه من الأحاديث وهي ما حدث به بأخرة، وما قاله ابن حبان من أن عبيدة بن متعب لم يتميز حديثه القديم بحديثه الجديد فلا يستقيم لما أخبر به شعبة بن الحجاج من أنه سمع عبيدة قبل أن يتغير كما ذكره البخاري[1].

وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا بندار، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، حدثني عبيدة ابن معتب، وكان من قديم حديثه[2].

ولذلك قال ابن عدي: ولعبيدة هذا أحاديث، وهو مع ضعفه يكتب حديثه[3].

وقال ابن حجر: ضعيف واختلط بأخرة[4].

ومما يؤيد ذلك صنيع البخاري حيث استشهد به وذكره في موضع واحد من صحيحه كما سيأتي قريباً.

فالراجح أن عبيدة بن متعب الضبي ضعيف لاختلاطه وتغير حفظه في آخر حياته فلا يحتج به وإنما يستشهد بحديثه حيث يتابع على حديثه واللـه أعلم.

رواية البخاري عنه:

ذكره البخاري في موضع واحد استشهاداً في باب: قول النبي صلى اللـه عليه وسلم لأبي بردة ضح بالجذع من المعز ولن تجزى عن أحد بعدك.

قال البخاري:

((حدثنا مسدد حدثنا خالد بن عبد اللـه حدثنا مطرف عن عامر عن البراء بن عازب - رضي اللـه عنهما - قال ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة، فقال له رسول اللـه - صلى اللـه عليه وسلم - شاتك شاة لحم، فقال يا رسول اللـه إن عندي داجناً جذعة من المعز قال: اذبحها ولن تصلح لغيرك. ثم قال: من ذبح قبل الصلاة فإنما يذبح لنفسه، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه، وأصاب سنة المسلمين. تابعه عبيدة عن الشعبي وإبراهيم. وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي. وقال عاصم وداود عن الشعبي عندي عناق لبن. وقال زبيد وفراس عن الشعبي عندي جذعة. وقال أبو الأحوص حدثنا منصور عناق جذعة. وقال ابن عون عناق جذع، عناق لبن))[5].

---

[1]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء6، صفحة 128.

[2]- الفسوي، المعرفة والتاريخ، جزء2، صفحة 159.

[3]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 7، صفحة 60.

[4]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 379.

[5]- البخاري، الصحيح، كتاب الأضاحي، باب: قول النبى - صلى اللـه عليه وسلم - لأبى بردة « ضح بالجذع من المعز ولن تجزى عن أحد بعدك » برقم (5556)، ومعلق عبيدة قد وصله أبو الشيخ في الأضاحي كما قال ابن حجر في فتح الباري، جزء 10، صفحة 17.

أورد البخاري رواية عبيدة بن متعب عن الشعبي وإبراهيم النخعي ضمن المتابعات الكثيرة لرواية مطرف عن عامر الشعبي.

والحديث رواه عن الشعبي مجموعة من الرواة منهم:

منصور بن المعتمر[1]، ومطرف[2]، وزبيد الأيامي[3]، وداود بن أبي هند[4] وعبد اللـه بن عون ومجالد بن سعيد[5] وغيرهم.

إضافة إلى الرواة الذي علق لهم البخاري الذين سبق ذكرهم في الحديث.

وبهذا يتبين أن البخاري علق لعبيدة بن معتب ضمن متابعات كثيرة بما يدع مجالاً للشك في عدم ضبط عبيدة لحديثه.

الرابع عشر: عَتّاب بن بَشير الجزري أبو الحسن ويقال أبو سهل الحراني مولى بني أمية[6].

روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي.

من وصفه بالترك:

تركه عبد الرحمن بن مهدي[7] وعلي بن المديني[8]، وذلك لأن عتاب بن بشير روى عن خصيف أحاديث منكرة كما قال الإمام أحمد[9].

---

[1]- أخرجه البخاري في كتاب العيدين، باب: الأكل يوم النحر برقم (955)، ومسلم في صحيحه برقم (7- 1961)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (1427)، وأبو يعلى في مسنده برقم (1662)، والبيهقي في الكبرى برقم (6384).

[2]- أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة برقم (5236)، وأبو داود في كتاب الضحايا، باب: ما يجوز من السن فى الضحايا برقم (2801)، وأبو عوانة برقم (6304).

[3]- أخرجه البخاري في كتاب الأضاحي، باب: سنة الأضحية برقم (5545) و (5560)، والدرامي في سننه برقم (1962) إلا أنه جمع بين منصور وزبيد، وأبو عوانة برقم (6298).

[4]- أخرجه مسلم برقم (5-1961)

[5]- أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم (18481) وجمع فيه بين (داود وابن عون ومجالد).

[6]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 19، صفحة 286.

[7]- المصدر نفسه، جزء 16، صفحة 91، وتهذيب التهذيب، جزء 7، صفحة 84، وفيه قال ابن حجر: وقال الآجري عن أبي داود سمعت أحمد يقول تركه ابن مهدي بآخره.

[8]- العقيلي، الضعفاء الكبير ، جزء 3، صفحة 331، والكامل بن عدي، جزء 7، صفحة 64.

[9]- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، جزء1، صفحة 246.

وقال ابن أبي خيثمة: حدثنا أحمد، قال سمعت هارون بن معروف يقول: اختلط على عتاب بن بشير العرض والسماع فكان يُتكلَّم فيه[1].

المناقشة:

مع ما ثبت من ترك ابن مهدي وعلي بن المديني لحديث عتاب بن بشير فقد وثقه ابن معين[2]، وابن حبان[3]، والدارقطني[4]، والعجلي[5]، والذهبي[6] وغيرهم.

وأما ما ذكره الإمام أحمد من أن أحاديث عتاب أحاديث منكرة فقد ثبت أن السبب في ذلك هو شيخه وهو خصيف فقال لما سئل عن عتاب: فقال أرجو أن لا يكون به بأس روى بأخرة أحاديث منكرة وما أرى إلا أنَّها من قبل خصيف[7].

ولهذا قال ابن عدي: وعتاب بن بشير هذا روى عن خصيف نسخة وفي تلك النسخة أحاديث ومتون أنكرت عليه فمنها روى عن خصيف عن مقسم عن عائشة حديث الإفك وزاد فيه ألفاظاً لم يقلها إلا عتاب عن خصيف ومع هذا فإني أرجو أنه لا بأس به[8].

وقال ابن سعد: وكان صدوقاً، ثقة إن شاء الـلـه، راوية لخصيف، وليس هو بذاك في الحديث[9].

وقال ابن حجر: صدوق يخطىء[10].

والراجح أن عتاب بن بشير صدوق في نفسه وهو ثقة في حديثه إلا أنه تغير حفظه واختلط في آخر حياته فروى أحاديث منكرة عن خصيف.

---

[1]- ابن أبي خيثمة، التاريخ ، جزء 5، صفحة 238.

[2]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 19، صفحة 288، مع أنه نقل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن ابن معين أنه قال: كان يضعف، كما في الضعفاي للعقيلي جزء3، صفحة 331.

[3]- ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 8، صفحة 522، وقال: وكان مما يخالف.

[4]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 7، صفحة 84.

[5]- العجلي، معرفة الثقات، جزء2، صفحة 125، وقال: ثقة ومحمد بن سلمة أرفع منه.

[6]- الذهبي، ذكر من تكلم فيه وهو موثق، صفحة 131.

[7]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء7، صفحة 13.

[8]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء ، 7، صفحة 65.

[9]- ابن سعد، الطبقات الكبرى، جزء 7، صفحة 485.

[10]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 380.

رواية البخاري عنه:

روى البخاري عن عتاب بن بشير حديثين وهما:

الحديث الأول: قال البخاري:

((حدثني محمد أخبرنا عتاب بن بشير عن إسحاق عن الزهرى قال أخبرنى عبيد الـلـه ابن عبد الـلـه أن أم قيس بنت محصن، وكانت من المهاجرات الأول اللاتى بايعن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - وهى أخت عكاشة بن محصن أخبرته أنها أتت رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - بابن لها قد علقت عليه من العُذْرة[1] فقال: اتقوا الـلـه، على ما تدغرون أولادكم بهذه الأعلاق عليكم بهذا العود الهندى، فإن فيه سبعة أشفية، منها ذات الجنب. يريد الكست يعنى القسط[2]، قال وهى لغة))[3].

روى البخاري هذا الحديث من طريق عتاب بن بشير عن إسحاق بن راشد عن ابن شهاب الزهري.

ورواه مسلم من طريق يحيى بن يحيى التيمي وابن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري[4].

ورواه أيضاً من طريق عبد الـلـه بن وهب عن يونس عن ابن شهاب الزهري[5].

وأخرجه معمر عن الزهري[6].

الحديث الثاني: قال البخاري:

((حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهرى ح حدثنى محمد بن سلام أخبرنا عتاب بن بشير عن إسحاق عن الزهرى أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي - رضي الـلـه عنهما - أخبره أن علي بن أبي طالب قال إن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - طرقه وفاطمة - عليها السلام - بنت رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - فقال لهم «ألا تصلون». فقال علي فقلت يا رسول الـلـه إنما أنفسنا بيد الـلـه، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - حين قال له ذلك ولم يرجع إليه شيئاً، ثم سمعه وهو مدبر يضرب فخذه وهو يقول (**وَكَانَ الْإِنْسَانُ**

---

[1]- قال ابن حجر: قوله: "أعلقت عليه من العذرة" بالضم ثم السكون هي الـلـهاة وتطلق على وجع الحلق من هيجان الدم وقيل قرحة في الخرم بين الأنف والحلق تعرض للأطفال عند طلوع العذرة، هدي الساري صفحة150.

[2]- قال ابن منظور: الكُسْتُ الذي يُتَبَخَّر به لغة في الكُسْطِ والقُسْطِ، لسان العرب جزء 2، صفحة 78.

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب الطب، باب: ذات الجنب برقم (5718).

[4]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة1734 برقم (86- 2214)، ورواه أبو داود في كتاب الطب، باب: في العلاق برقم (3879) من طريق مسدد وحامد بن يحيى، وابن ماجة في كتاب الطب، باب: دواء العذرة، والنهي عن الغمز برقم (3462) من طريق ابن أبي شيبة ومحمد بن الصبح عن، وأحمد برقم (26998) من طريق يحيى بن سعيد عن سفيان به.

[5]- المصدر نفسه، (87-2214)، وابن حبان برقم (6070).

[6]- جامع معمر بن راشد، برقم (776).

أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا)} سورة الكهف، آية54} . قال أبو عبد الـلـه يقال ما أتاك ليلاً فهو طارق. ويقال الطارق النجم، والثاقب المضيء، يقال أثقب نارك للموقد))[1].

أورد البخاري هذا الحديث من طريقين عن الزهري، فأورد حديث عتاب بن بشير مقروناً بحديث أبي اليمان عن شعيب عن الزهري.

ورواه من طريق محمد بن أبي عتيق عن الزهري[2].

وأخرجه النسائي من طريق الليث عن عقيل عن الزهري به[3].

ورواه عبد الـلـه بن الإمام أحمد من طريق زيد بن أبي أنيسة عن الزهري[4].

وأخرجه أبو عوانة من طريق صالح بن كيسان عن الزهري[5].

وبهذا يتبين أن البخاري أخرج من حديث عتاب بن بشير ما توبع عليه ولم ينفرد به وليس هو مما أنكر من حديثه.

الخامس عشر: علي بن زيد بن عبد الـلـه بن أبي مليكة زهير بن عبد الـلـه بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي أبو الحسن البصري.

وهو نفسه: علي بن زيد بن جدعان القرشي أبو الحسن الأعمى البصري[6].

روى له مسلم والأربعة.

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب، باب: قوله تعالى ((**وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا**)) برقم (7347).

[2]- البخاري، الصحيح، كتاب التوحيد، باب: قي المشيئة والإرادة برقم (7465).

[3]- النسائي، السنن الكبرى، برقم (11241).

[4]- أحمد بن حنبل، المسند، برقم (571)، وكذا أخرجه أبو عوانة في مستخرجه برقم (1765).

[5]- أبو عوانة، المستخرج، برقم (1764).

[6]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 20، صفحة 434.

من وصفه بالترك:

تركه يحيى بن سعيد القطان[1]، وقال أحمد بن حنبل ليس بشيء[2]، وقال ابن حبان: كان شيخاً جليلاً، وكان يهم في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره، وتبين فيها المناكير التى يرويها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به[3].

وقال الجوجزاني: واهي الحديث ضعيف، فيه ميل عن القصد، لا يحتج بحديثه[4].

والسبب في ذلك أنه كان لين الحديث ولم يكن بالحافظ المتقن فرفع أحاديث لم يرفعه غيره، وكان يروي الحديث على غير وجهه، فأنكرت عليه أحاديث وترك بسببها.

قال شعبة: حدثنا علي بن زيد وكان رفاعاً[5].

وقال حماد بن زيد: حدثنا علي بن زيد وكان يقلب الأحاديث[6].

وقال أيضاً:كان علي بن زيد يحدث بالحديث فيأتيه من الغد فيحدث به كأنه حديث آخر[7].

المناقشة:

أكثر المحدثين على أن علي بن زيد بن جدعان ضعيف لسوء حفظه وعدم ضبطه فلا يحتج به إذا انفرد.

قال ابن سعد: وهو أعمى، وكان كثير الحديث، وفيه ضعف، ولا يحتج به[8].

وقال ابن معين: ليس بذاك القوي[9].

وقال الإمام أحمد: ليس بالقوي وقد روى عنه الناس[10].

---

[1]- المصدر نفسه، جزء20، صفحة 440-441.

[2]- المصدر نفسه، جزء 20، صفحة 437، وكذا قال ابن معين فيما رواه عنه الدوري، التاريخ، جزء2، صفحة 417.

[3]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 2، صفحة 103.

[4]- المزي، تهذيب الكمال، جزء20، صفحة 438.

[5]- العقيلي، الضعفاء الكبير ، جزء 3، صفحة 229.

[6]- المصدر نفسه، جزء 3، صفحة 230.

[7]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء 3، صفحة 230.

[8]- ابن سعد، الطبقات الكبرى، جزء 7، صفحة 252.

[9]- ابن معين، التاريخ برواية الدوري، جزء1، صفحة 141.

[10]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 7، صفحة 284.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلي من يزيد بن أبي زياد وكان ضريراً وكان يتشيع[1].

وقال أبو زرعة: ليس بقوي[2].

وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره[3].

وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي وكان يتشيع وقال مرة لا بأس به[4].

وقال ابن عدي: ولعلي بن زيد غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة ولم أر أحدا من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة ومع ضعفه يكتب حديثه[5].

ويتلخص من كلام الأئمة أن علي بن زيد بن جدعان صدوق في نفسه إلا أنه ضعيف الحديث لسوء حفظه وعدم ضبطه لحديثه، فعلى هذا لا يحتج به ولكن يكتب حديثه للمتابعة كما فعل مسلم في صحيحه حيث لم يحتج وإنما روى له حديثاً واحداً مقروناً بغيره.

ولهذا قال الدارقطني: انا أقف فيه لا يترك عندي فيه لين[6]، وقريب منه قول الحافظ ابن حجر: ضعيف[7].

رواية مسلم عنه:

روى مسلم عن علي بن زيد بن جدعان حديثاً واحداً مقروناً بثابت البناني في روايتهما عن أنس بن مالك.

قال مسلم:

((وحدثنا هداب بن خالد الأزدي حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد وثابت البناتي عن أنس بن مالك: أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أفرد يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش فلما رهقوه قال (من يردهم عنا وله الجنة أو هو رفيقي في الجنة؟) فتقدم رجل من الأنصار فقاتل حتى قتل ثم رهقوه أيضاً فقال (من يردهم عنا وله الجنة أو هو رفيقي في الجنة؟) فتقدم رجل من الأنصار فقاتل حتى قتل فلم يزل كذلك حتى قتل السبعة فقال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم لصاحبيه (ما أنصفنا أصحابنا)))[8].

---

[1]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 187.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- الترمذي، السنن ، جزء 5، صفحة 46.

[4]- العجلي، معرفة الثقات، جزء2، صفحة 154.

[5]- ابن عدي، الكامل، جزء 6، صفحة 344.

[6]- الدارقطني، سؤآلات البرقاني، صفحة 52.

[7]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء2، صفحة 401.

[8]- مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة 1415 برقم (100- 1789).

أورد مسلم هذا الحديث من رواية ثابت البناني عن أنس وقرن به علي بن زيد بن جدعان لأنهما الوحيدان الذان رويا هذا الحديث عن أنس، وهذا يدل على أن علي بن زيد بن جدعان ممن يكتب حديثه ويقبل إذا توبع، وهذا ما يؤيده كلام الأئمة السابق.

السادس عشر: عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني[1].

وهو نفسه: عمر بن عبد الـلـه بن أبي سلمة[2].

روى له البخاري تعليقاً والأربعة.

من وصفه بالترك:

تركه شعبة بن الحجاج وكان يضعفه كما نقل ذلك يحيى بن سعيد القطان فقال: كان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة[3].

وقال علي بن المديني: عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف روى عنه سعد بن إبراهيم وأبو عوانة وهشيم وتركه شعبة[4].

وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث وليس يحتج به[5].

وكان يحيى بن معين يضعفه، فقد نقل ابن أبي حاتم عن ابن أبي خيثمة قال: سئل يحيى ابن معين عن عمر بن أبي سلمة فقال الذي روى عنه هشيم ضعيف الحديث[6].

والسبب في ترك شعبة بن الحجاج لعمر بن أبي سلمة هو أنه روى أحاديث واهية كما روى إسحاق بن الهياج عن أبي قدامة فقال: قلت لعبد الرحمن ابن مهدي : شعبة أدرك عمر بن أبي سلمة ، ولم يحمل عنه؟ قال: أحاديثه واهية[7].

---

[1]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 21، صفحة 375.

[2]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 6، صفحة 166.

[3]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 118، والضعفاء الكبير للعقيلي، جزء 3، صفحة 164.

[4]- المصدر نفسه، وقال أيضا: تركه شعبة وليس بذاك، تهذيب الكمال، جزء21، صفحة 376.

[5]- ابن سعد، الطبقات الكبرى، جزء 9، صفحة 236.

[6]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 188، لكن الذي رأيته في تاريخ ابن أبي خيثمة أن ابن معين قال: عمر بن أبي سلمة ليس به بأس، ثم نقل ما ذكره ابن أبي حاتم من قول ابن معين: الذي روى عنه هشيم ضعيف الحديث، فعلق قائلاً: قال أبو بكر: يعني هشيماً هو ضعيف هذا الحديث وحده عنه. (تاريخ ابن أبي خيثمة، جزء 4، صفحة 264).

[7]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 21، صفحة 376.

المناقشة:

عمر بن أبي سلمة ليس بالقوي بالحديث مع أنه صدوق وذلك لأنه يخالف في حديثه، وهذا هو قول أكثر العلماء.

قال أبو حاتم: هو عندي صالح صدوق في الأصل ليس بذلك القوي يكتب ولا يحتج به يخالف في بعض الشئ[1].

ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال العجلي: لا بأس به[3].

وقال ابن عدي: ولعمر بن أبي سلمة غير ما ذكرت أحاديث وهذه الأحاديث التي أمليتها عن أبي عوانة وهشيم وسعد بن إبراهيم من رواية منصور والثوري عنه كل هذه الأحاديث لا بأس بها وعمر بن أبي سلمة متماسك الحديث لا بأس به[4].

وقال النسائي: ليس بالقوي[5].

وقال ابن حبان: يهم الشيء بعد الشيء[6].

والخلاصة أن عمر بن أبي سلمة صدوق في نفسه إلا أنه يخطئ في حديثه فلهذا كان له أوهاماً فلا يحتج به إذا تفرد، وعلى هذا يحمل قول ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه[7].

ولذلك قال ابن حجر: صدوق يخطئ[8].

رواية البخاري عنه:

ذكره البخاري في موضع واحد حيث علق له حديثاً فقال:

وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه عن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل أخذ خشبة فنقرها ، فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة

---

[1]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 118.

[2]- ابن حبان، كتاب الثقات، جزء7، صفحة 167.

[3]- العجلي ، معرفة الثقات، جزء2، صفحة 168.

[4]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء ، جزء 6، صفحة 84-85.

[5]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 21، صفحة 377.

[6]- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن أحمد التميمي البستي، مشاهير علماء الأمصار، دار الكتب العلمية، تحقيق م. فلايشمهر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1959م، صفحة 133.

[7]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 21، صفحة 378.

[8]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 413، وقال في الفتح جزء 11، صفحة 48: صدوق فيه ضعف.

منه إلى صاحبه. وقال عمر بن أبي سلمة عن أبيه سمع أبا هريرة قال النبى - صلى الـلـه عليه وسلم - نجر خشبة، فجعل المال فى جوفها، وكتب إليه صحيفة من فلان إلى فلان[1].

أورد البخاري هذا الحديث متابع لحديث جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الـلـه عنها.

وحديث الليث عن جعفر بن ربيعة وصله البخاري في صحيحه[2].

وأما حديث عمر بن أبي سلمة فقد وصله البزار[3]، وابن منده[4]، والبيهقي[5].

وذكر ابن حجر أن البخاري وصل حديث عمر بن أبي سلمة في الأدب المفرد فقال:

وأما حديث عمر بن أبي سلمة فقال البخاري في كتاب الأدب المفرد حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة به[6].

السابع عشر: عمر بن عامر السلمي أبو حفص القاضي[7] .

روى له مسلم والنسائي.

من وصفه بالترك:

تركه يحيى بن سعيد القطان.

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب الاستئذان، باب: بمن يبدأ في الكتاب برقم (6261).

[2]- المصدر نفسه، كتاب الكفالة، باب: الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها برقم (2291).

[3]- البزار، المسند، برقم 8682).

[4]- ابن منده، الفوائد، صفحة 95.

[5]- البيهقي، السنن الكبرى، برقم (20929).

[6]- ابن حجر، تغليق التعليق، جزء 5، صفحة 126، وكذلك ذكره في فتح الباري، جزء 11، صفحة 48.

[7]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 21، صفحة 403-404.

قال الإمام أحمد: كان عمر بن عامر قاضي البصرة وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه، قلت: لم؟ قال: روى أحاديث أنكرها[1].

وقال أيضاً: كان شعبة لا يستمرئه وقد، حدثنا عنه معتمر بن سليمان وعباد بن العوام[2].

وقال علي بن المديني: سألت يحيى قلت حملت عن ابن أبي عروبة عن عمر بن عامر شيئا؟ فقال: لا ولا حرف ولا عن غيره يعني ولا عن غير سعيد بن أبي عروبة عن عمر بن عامر شيئا[3].

وقال الدارقطني: وعمر ليس بالقوي تركه يحيى القطان وفي اجتماع أصحاب قتادة على خلاف التيمي دليل على وهمه واللـه أعلم[4].

المناقشة:

عمر بن عامر السلمي وثقه ابن معين[5]، وأبو زرعة[6]، والعجلي[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8].

ومع ذلك فقد ضعفه أبو داود[9]، وقال النسائي ليس بالقوي[10].

والراجح أن عمر بن عامر السلمي صدوق في نفسه مع أن له أوهاماً في حديثه فهو لا بأس به كما قال ابن عدي: وعمر بن عامر له من الحديث غير ما ذكرت ، وهو عندي لا بأس به[11].

وقال ابن شاهين: وهذا الخلاف في سالم عن أحمد ويحيى يوجب تعديله لأن أحمد ويحيى في أحد قوليه قد قوياه وهو إلى الثقة أقرب وحديثه مستقيم إن شاء اللـه تعالى[12].

---

[1]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صحة 127.

[2]- العقيلي، الضعفاء الكبير ، جزء 3، صفحة 182.

[3]- المصدر نفسه.

[4]- الدارقطني، الإلزامات والتتبع، صفحة 170.

[5]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 21، صفحة 405-406، ولفظه: عمر بن عامر ليس به بأس، ثقة.

[6]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء6، صفحة 127.

[7]- العجلي، معرفة الثقات، جزء2، صفحة 168.

[8]- ابن حبان، الثقات، جزء 7، صفحة 180-181، وقال في مشاهير علماء الأمصار صفحة 243: من المتقنين.

[9]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 21، صفحة 406.

[10]- النسائي ، الضعفاء والمتروكين، صفحة 188.

[11]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء ، جزء 6، صفحة 58.

[12]- ابن شاهين، المختلف فيهم، صفحة 17.

ولذلك قال: بصري صدوق[1]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[2].

رواية مسلم عنه:

أورد مسلم حديثين لعمر بن عامر السلمي وكلاهما في المتابعات وهما:

الحديث الأول: قال مسلم:

وحدثنا عمرو الناقد حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا همام ح وحدثنا ابن المثنى حدثنا سالم ابن نوح حدثنا عمر بن عامر كلاهما عن قتادة بهذا الإسناد[3].

فقرن مسلم بين همام[4] وعمر بن عامر في روايتهما عن قتادة.

وهما متابعين لهشام الدستوائي في روايته عن قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت رضي اللـه عنه قال تسحرنا مع رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة، قلت كم كان قدر ما بينهما؟ قال خمسين آية[5].

وتابعهم أيضاً سعيد بن أبي عروبة عند البخاري بلفظ: أن نبي اللـه صلى اللـه عليه وسلم وزيد بن ثابت تسحرا فلما فرغا من سحورهما قام نبي اللـه صلى اللـه عليه وسلم إلى الصلاة فصلى قلنا لأنس كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة قال قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية[6].

الحديث الثاني: قال مسلم:

حدثناه محمد بن بشار حدثنا سالم بن نوح حدثنا عمر بن عامر عن قتادة عن أنس: أن أكيدر دومة الجندل أهدى لرسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم حلة فذكر نحوه ولم يذكر فيه وكان ينهى عن الحرير[7].

وتابعمها شعبة كما ذكره الإمام مسلم ضمن حديث البراء بن عازب فقال:

---

[1]- الذهبي، ميزان الإعتدال، جزء 3، صفحة 209.

[2]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 414.

[3]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة771 برقم (47- 1097).

[4]- ومن طريق همام أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت الفجر، برقم (575).

[5]- مسلم، الصحيح، جزء2، صفحة771 برقم (47-1097).

[6]- البخاري، الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب: وقت الفجر، برقم (576).

[7]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة 1916 برقم (127- 2469).

حدثنا أحمد بن عبدة الضبي حدثنا أبو داود حدثنا شعبة أنبأني أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب يقول: أتي رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم بثوب حرير فذكر الحديث ثم قال: ابن عبدة أخبرنا أبو داود حدثنا شعبة حدثني قتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى اللـه عليه وسلم بنحو هذا أو بمثله[1].

وأورد مسلم هذا الحديث متابعة لحديث شيبان بن عبد الرحمن النحوي عن قتادة ولفظه: أنه أهدي لرسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم جبة من سندس وكان ينهى عن الحرير فعجب الناس منها فقال والذي نفس محمد بيده إن مناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا[2].

وله شاهد ذكره مسلم من حديث البراء بن عازب رضي اللـه عنه[3].

[1]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة1916 برقم (127- 2469).

[2]- المصدر نفسه، برقم (126-2468)، وأخرجه الطيالسي في مسنده برقم (2102).

[3]- المصدر نفسه.

الثامن عشر: ليث بن أبي سليم بن زُنَيم القرشي أبو بكر الكوفي[1].

روى له البخاري تعليقاً ومسلم والأربعة.

من وصفه بالترك:

قال ابن حبان: تركه يحيى القطان وابن مهدى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين[2].

وقال الإمام أحمد: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأياً في أحد منه في ليث، ومحمد بن إسحاق، وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم[3].

وقال عمرو بن علي: كان يحيى لا يحدث عن ليث بن أبي سليم، ولا عن حجاج بن أرطاة كان عبد الرحمن يحدث عن سفيان وغيره عنهما[4].

وقال أبو حاتم: سمعت أبا نعيم، قال: قال شعبة لليث ابن أبي سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة: عطاء، وطاووس، ومجاهد؟ فقال: سل عن هذا خف أبيك!![5].

وقال أحمد بن سليمان الرهاوي، عن مؤمل بن الفضل: قلنا لعيسى بن يونس: لِمَ لم تسمع من ليث بن أبي سليم؟ قال: قد رأيته وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة إرتفاع النهار فيؤذن[6].

ولهذا فإن السبب الذي تُرك به ليث بن أبي سليم هو اضطرابه وتخليطه في الحديث فروى أحاديث منكرة بسبب ذلك.

---

[1]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 2، صفحة 464.

[2]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 2، صفحة 231.

[3]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 24، صفحة 282.

[4]- المصدر نفسه، جزء 24، صفحة 283.

[5]- المصدر نفسه، جزء 24، صفحة 285.

[6]- المصدر نفسه.

المناقشة:

اتفق الأئمة على ضعف ليث بن أبي سليم بسبب اختلاطه ولذلك قال النووي: واتفق العلماء على ضعفه، واضطراب حديثه، واختلال ضبطه[1].

قال ابن سعد: وكان ضعيفاً في الحديث يقال كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمد لذلك[2].

وقال الإمام أحمد: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث ولكن حدث عنه الناس[3].

وقال ابن معين: ضعيف[4]، وقال أيضاً: ليس بذاك القوي[5].

وهذه الأقوال عن ابن معين تخالف ما نقله ابن حبان من أن ابن معين ترك ليث بن أبي سليم حيث أطلق عليه الضعف وفي رواية قال: ليس بذاك.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ليث لا يشتغل به هو مضطرب الحديث[6].

وقال أيضاً: وسمعت أبا زرعة يقول ليث بن أبي سليم لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث[7].

وبهذا يتبين أن الليث بن أبي سليم ضعيف من جهة حفظه ولكثرة اضطرابه، فلا يحتج بما تفرد به ويعتبر بما توبع عليه.

ولهذا قال الدارقطني: صاحب سنة يخرج حديثه ثم قال إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب[8].

وقال ابن عدي: وليث بن أبي سليم له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه[9].

---

[1]- النووي، تهذيب الأسماء واللغات، صفحة 598.

[2]- ابن سعد، الطبقات الكبرى، جزء 6، صفحة 349.

[3]- أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، جزء 2، صفحة 379.

[4]- ابن معين، التاريخ برواية الدارمي، صفحة 158.

[5]- ابن معين، سؤآلات ابن الجنيد ، صفحة 392.

[6]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 7، صفحة 179.

[7]- المصدر نفسه.

[8]- الدارقطني، سؤآلات البرقاني، صفحة 58.

[9]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء ، جزء 7، صفحة 238.

وقال الذهبي: محدث الكوفة، وأحد علمائها الأعيان، على لين في حديثه، لنقص حفظه[1].

وهذا ما يؤيده صنيع الإمام مسلم حيث روى له مقروناً كما سيأتي.

لكن هذا يخالف ما ذهب له ابن حجر من الحكم على الليث بن أبي سليم بالترك وذلك لعدم التمييز بين رواياته فقال: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك[2].

رواية البخاري ومسلم عنه:

أولا: رواية البخاري عنه:

ذكره البخاري في موضع واحد حيث علق له متابعته لحديث مالك عن نافع عن ابن عمر لا تنتقب المحرمة فقال:

حدثنا عبد اللـه بن يزيد حدثنا الليث[3] حدثنا نافع عن عبد اللـه بن عمر - رضى اللـه عنهما - قال قام رجل فقال يا رسول اللـه ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب فى الإحرام فقال النبى - صلى اللـه عليه وسلم - «لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمائم، ولا البرانس إلا أن يكون أحد ليست له نعلان، فليلبس الخفين، وليقطع أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً مسه زعفران، ولا الورس، ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين». تابعه موسى بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحاق فى النقاب والقفازين. وقال عبيد اللـه ولا ورس وكان يقول لا تتنقب المحرمة، ولا تلبس القفازين. وقال مالك عن نافع عن ابن عمر لا تتنقب المحرمة. وتابعه ليث بن أبي سليم[4].

فذكر البخاري متابعة ليث بن أبي سليم لمالك بن أنس عن نافع.

ورواية مالك هذه أخرجها مالك في الموطأ فقال: وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد اللـه بن عمر كان يقول :لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين[5].

وعلى هذا فإن رواية مالك ومن معه تخالف رواية الليث المسندة وذلك لأن مالكاً ومن معه رواها موقوفة من قول ابن عمر، ما الليث فرواها مرفوعة لإلى النبي صلى اللـه عليه وسلم.

والبخاري أورد الروايتين فعلق الموقوفة وأسند المرفوعة مما يدل أن الرواية الموقوفة لا تؤثر على صحة رواية الليث فلذلك رواها مسندة.

---

[1]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء11، صفحة 224.

[2]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 464.

[3]- هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور روى عنه أصحاب الكتب الستة، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 464.

[4]- البخاري، الصحيح، كتاب جزاء الصيد، باب: ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، برقم (1838).

[5]- الإمام مالك، الموطأ برواية الليثي، برقم (717).

مع أن أبا داود أعلَّ رواية الليث بما رواه مالك ومن تابعه فقال:

وقد روى هذا الحديث حاتم بن إسماعيل ويحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع على ما قال الليث ورواه موسى بن طارق عن موسى بن عقبة موقوفاً على ابن عمر وكذلك رواه عبيد الـلـه بن عمر ومالك وأيوب موقوفاً وإبراهيم بن سعيد المديني عن نافع عن ابن عمر عن النبى -صلى الـلـه عليه وسلم- «المحرمة لا تنتقب ولا تلبس القفازين». قال أبو داود إبراهيم بن سعيد المدينى شيخ من أهل المدينة ليس له كبير حديث[1].

وقال البيهقي بعد أن ذكر قول أبي داود: أخبرنا أبو عبد الـلـه الحافظ قال قال أبو علي الحافظ لا تنتقب المرأة من قول ابن عمر وقد أدرج فى الحديث[2].

ومع ذلك فإن البخاري أشار إلى صحة الرواية التي رواها الليث وأن العلة غير مؤثرة، ولذلك قال ابن القيم: فأما حديث الليث بن سعد فأخرجه البخاري في صحيحه والترمذي. وقال: حديث صحيح. ورواه النسائي في سننه. ولم يروا وقف من وقفه علة. وأما حديث موسى بن عقبة فرواه النسائي في سننه عن سويد بن نصر أخبرنا عبد الـلـه بن المبارك عن موسى بن عقبة فذكر الحديث. وقال في آخره "ولا تنتقب المرأة الحرام. ولا تلبس القفازين" مرفوعاً. قال البخاري: "تابعه موسى بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحاق في النقاب والقفازين" وقال عبيد الـلـه: وكان يقول: "لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين" وقال مالك عن نافع عن ابن عمر: "لا تنتقب المرأة" وتابعه ليث بن أبي سليم. فالبخاري رحمه الـلـه ذكر تعليله. ولم يرها علة مؤثرة، فأخرجه في صحيحه عن عبد الـلـه بن يزيد حدثنا الليث حدثنا نافع عن ابن عمر فذكره[3].

ولهذا صححه الترمذي في سننه بعد أن روى الحديث فقال: هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم[4].

ثانياً: رواية مسلم عنه:

ذكره مسلم في موضع واحد في صحيحه مقروناً بأبي إسحاق الشيباني في روايتهما عن أشعث بن أبي الشعثاء فقال:

وحدثناه أبو كريب حدثنا ابن إدريس أخبرنا أبو إسحاق الشيباني وليث بن أبي سليم عن أشعث بن أبي الشعثاء بإسنادهم ولم يذكر زيادة جرير وابن مسهر ح وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قالا حدثنا محمد بن جعفر ح وحدثنا عبيدالـلـه بن عبدالـلـه بن معاذ حدثنا أبي ح وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم أخبرنا أبو عامر العقدي ح وحدثنا

---

[1]- أبو داود، السنن، كتاب المناسك، باب: ما يلبس المحرم برقم (1827).

[2]- البيهقي، السنن الكبرى، برقم (9313)، ورجح الدارقطني الموقوف كما في العلل، جزء 13، صفحة 42.

[3]- ابن القيم الجوزية، تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، جزء1، صفحة 244-245.

[4]- البيهقي، السنن الكبرى ، برقم (833).

عبدالرحمن بن بشر حدثني بهز قالوا جميعاً حدثنا شعبة عن أشعث بن سليم بإسنادهم ومعنى حديثهم إلا قوله وإفشاء السلام فإنه قال بدلها ورد السلام وقال نهانا عن خاتم الذهب أو حلقة الذهب[1].

وهما متابعان لعلي بن مسهر وجرير في روايتهم عن أشعث.

وهم جميعاً متابعون لأبي خيثمة وزهير عن أشعث بن أبي الشعثاء.

[1]- مسلم، الصحيح، جزء3، صفحة1635 برقم (3-2066).

الفصل الخامس: من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم على وجه لا يستحق أن يترك به، ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحـث الأول: رواة ثقات وصفوا بالترك لإشتباههم بغيرهم من المتروكين.

المبحـــث الثاني: رواة ثقات وصفوا بالترك بسبب التحامل عليهم.

المبحـــث الثالث: رواة ثقات وصفوا بالترك بسبب ضعف من تركهم.

المبحـــث الرابع: رواة وصفوا بالترك غير الاصطلاحي.

المبحـــث الخامس: رواة متروكون نسبوا إلى رواة البخاري ومسلم على سبيل الوهم والخطأ.

المبحث الأول: رواة ثقات وصفوا بالترك لاشتباههم بغيرهم من المتروكين.

بعض الرواة الذين حكم عليهم بعض العلماء بالترك ولم يقبلوا رواياتهم بسبب اشتباههم بأحد الرواة المتروكين لتوافقه في الاسم والطبقة، وهذا كثير ما يحدث للمحدثين في عدم التمييز بين الرواة لإشتباههم في الأسماء والكنى والألقاب أو في الطبقات وهكذا.

ولما كان التمييز بين الرواة المتشابهين أمر مهم، خاصة إذا كان التشابه بين الثقات والضعفاء وذلك لما له من الأثر على قبول الحديث أو رده، اهتم العلماء في التمييز بين الرواة فألّفوا في ذلك كتباً عدة كان من أشهرها كتاب المؤتلف والمختلف للحافظ أبي الحسن الدارقطني.

ومن الرواة الذين حكم عليهم بالترك من رواة البخاري بسبب اشتباهه بأحد المتروكين هو:

أحمد بن بشير القرشي المخزومي الكوفي مولى آل عمرو بن حريث ويقال: الهَمْداني أبو بكر الكوفي قدم بغداد [1].

روى له البخاري والترمذي وابن ماجه.

من وصفه بالترك:

وممن حكم عليه بالترك عثمان الدارمي فقال: ((قلت: لابن معين عطاء بن المبارك تعرفه، قال: من يروي عنه، قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير فتعجب، وقال: لا أعرفه، قال: أحمد كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك))[2].

وحكى قول الدارمي ابن حبان ولم يعقب عليه بشيء، لكنه ذكر ما يوافق قول الدارمي في الظاهر فقال: ((روى عنه الكوفيون والبغداديون ينفرد بالمناكير عن المشاهير سمعت محمد بن محمود يقول سمعت الدارمي يقول سمعت يحيى بن معين يقول أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك))[3].

وكذلك حكى قول الدارمي العقيلي وابن عدي، وذكر ابن عدي أن له أحاديث منكرة، ثم قال: ((وأحمد بن بشير له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم))[4].

---

[1]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 1، صفحة 273.

[2]- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، دار المأمون للتراث، تحقيق د.أحمد محمد نور سيف، صفحة 184.

[3]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 140.

[4]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء 1، صفحة 128، والكامل لابن عدي، جزء1 صفحة 165.

المناقشة:

اختلف العلماء في أحمد بن بشير جرحاً وتعديلاً فأكثر الأئمة على أنه يروي المناكير، إلا أنه في الجملة يعتبر به وهذا قول أبي زرعة الرازي، وأبي حاتم، والنسائي والدارقطني وغيرهم.

قال أبو زرعة الرازي: ((صدوق))[1].

وقال أبو حاتم: ((محله الصدق))[2].

وقال النسائي: ((ليس بذاك القوي))[3].

وقال الدارقطني: ((ضعيف يعتبر بحديثه))[4].

وذكر السُلَمي أنه سأل الدارقطني عن أحمد بن بشير الذي يروي عن مِسْعر فقال: ((لا بأس به))[5].

إضافة إلى قول ابن معين حيث قال: ((وكان يُقيّن[6] وليس بحديثه بأس))[7].

ومما يُضعف قولَ الدارمي ما ذكره الخطيب البغدادي من أن أحمد بن بشير هما اثنان أحدهما بغدادي يروي عن عطاء، والثاني: أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث وهو غير الأول، فليس حاله الترك إنما هو موصوف بالصدق وإن كان قد تفرد بروايات، فقال الخطيب: ((ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي ذاك بغدادي سنذكره بعد إن شاء الـلـه، وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك وإنما له أحاديث تفرد بروايتها وقد كان موصوفاً بالصدق))[8].

ووافق ابن حجر الخطيب على التفريق بينهما فقال: ((قوله: أحمد بن بشير أبو بكر هو الكوفي المخزومي مولاهم، ليس له عند البخاري سوى هذا الموضع، قال ابن معين: لا بأس به، هكذا روى عباس الدوري عنه. وقال عثمان

---

[1]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء2، صفحة 42.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جزء 1، صفحة275.

[4]- نفس المصدر.

[5]- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ، سؤالات السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل تحقيق د. سليمان آتش ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1408هـ ، صفحة 2.

[6]- القينة الأمة مغنية كانت أم غير مغنية والجمع قيان، قاله الجوهري في الصحاح، وقال الأزهري: وإنما قيل للمغنية قينة إذا كان الغناء صناعة لها، ينظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي، مادة (قين)، وقال الدكتور بشار: أي يبيع القينات وهن الجواري، تهذيب الكمال، جزء 1، صفحة 274.

[7]- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، جزء 3، صفحة490.

[8]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 4، صفحة46.

الدارمي عن ابن معين: متروك، وتعقب ذلك الخطيب بأنه التبس على عثمان بآخر يقال له أحمد بن بشير لكن كنيته أبو جعفر وهو بغدادي من طبقة صاحب الترجمة، وكأن هذا هو السر في تكنية المصنف له ليمتاز عن قرينه الضعيف))[1].

وقال أيضا: أحمد ابن بشير البغدادي آخر متروك خلطه عثمان الدارمي بالذي قبله وفرق بينهما الخطيب فأصاب[2].

الراجح:

والصحيح هو ما ذهب إليه الحافظ الخطيب البغدادي من التفريق بينهما وقد يكون مراد الدارمي هو أحمد بن بشير البغدادي ومما يؤيد كلام الخطيب ما يلي:

أولاً: أن أحمد بن بشير الذي حكم عليه بالترك الدارمي ذكر أنه يروي عن عطاء بن المبارك، وهذا أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث لا يروي عن عطاء.

ثانياً: أن أحمد بن بشير الذي حكم الدارمي عليه بالترك كنيته أبو جعفر، وأحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث كنيته أبو بكر، ولهذا السبب ذكر البخاري كنيته في روايته كما ذكر ذلك ابن حجر[3].

ثالثاً: ومما يؤيد التفريق أن ابن معين لم يعرف أحمد بن بشير الذي يروي عن عطاء كما في سؤال الدارمي له، مع أن ابن معين ذكر في أحمد بن بشير الكوفي أنه لا بأس به كما نقل ذلك عنه الدوري في تاريخه.

رابعاً: لم يحكم عليه بالترك غير الدارمي، بل أكثر الأئمة على عدم ذلك كما سبق وأكثر الاحتمال أن الدارمي إنما قصد البغدادي ولم يقصد الكوفي.

خامساً: رواية البخاري له تدل على أنه غير موصوف بالترك، فالبخاري لا يروي عن المتروكين، مما يغلب احتمال التفريق بينهما واللـه أعلم .

---

[1]- ابن حجر، فتح الباري جزء10، صفحة248، وقال في تقريب التهذيب، جزء1، صفحة 78، ((أحمد بن بشير البغدادي آخر متروك خلطه عثمان الدارمي بالذي قبله وفرق بينهما الخطيب فأصاب))، وكذلك فرق بينهما الذهبي كما في ميزان الإعتدال جزء1، صفحة 85.

[2]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 1، صفحة 78، وقال عن أحمد بن بشير المخزومي: صدوق له أوهام.

[3]- ابن حجر، فتح الباري جزء10، صفحة 248، فقال: وقال عثمان الدارمي عن ابن معين متروك، وتعقب ذلك الخطيب بأنه التبس على عثمان بآخر يقال له: أحمد بن بشير، لكن كنيته أبو جعفر وهو بغدادي من طبقة صاحب الترجمة، وكأن هذا هو السر في تكنية المصنف له ليمتاز عن قرينه الضعيف.

رواية البخاري له:

روى له البخاري حديثاً واحداً في كتاب الطب.

قال البخاري: ((حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللـهِ -صلى اللـه عليه وسلم- يَقُولُ: مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلاَ سِحْرٌ))[1].

وتابعه عليه مروان بن معاوية وأبو أسامة عند البخاري، وإليك روايتهما.

قال البخاري: ((حَدَّثَنَا جُمْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللـهِ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللـهِ -صلى اللـه عليه وسلم- مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً لَمْ يَضُرُّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمٌّ وَلاَ سِحْرٌ))[2].

وقال: ((حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ سَمِعْتُ عَامِرَ بْنَ سَعْدٍ سَمِعْتُ سَعْدًا -رضي اللـه عنه- يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللـهِ -صلى اللـه عليه وسلم- يَقُولُ: مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرُّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلاَ سِحْرٌ))[3].

والحديث أخرجه مسلم[4]، وأبو داود[5]، وابن أبي شيبة[6]، من طريق أبي أسامة عن هاشم به.

ورواه أبو عوانة في مستخرجه من طريق مكي بن إبراهيم أبو السكن، قال: ثنا هاشم بن هاشم به[7].

ومن طريق مكي بن إبراهيم كذلك أخرجه أبو يعلى في مسنده عن هاشم به، وزاد: قَالَ هَاشِمٌ: لا أَعْلَمُ أَنَّ عَامِرًا ذَكَرَهُ إِلا مِنَ الْعَجْوَةِ الْعَالِيَةِ[8].

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب الطب، باب: شرب السم والدواء به وبما يخاف منه برقم (5779).

[2]- المصدر نفسه، كتاب الأطعمة، باب: العجوة برقم (5445).

[3]- المصدر نفسه، كتاب الطب، باب: الدواء بالعجوة للسحر برقم (5769).

[4]- مسلم، الصحيح، رقم الحديث (154 - 2047).

[5]- أبو داود، السنن، كتاب الطب، باب: في تمرة العجوة رقم الحديث (3878).

[6]- ابن أبي شيبة، المصنف ، رقم الحديث (23477).

[7]- أبو عوانة، المستخرج ، رقم الحديث (6759).

[8]- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث – دمشق، تحقيق حسين سليم أسد، ط 1، 1404 - 1984، رقم الحديث (717).

والعجوة العالية هي : تمر قرى المدينة من الجهة العالية كما قال ابن حجر في فتح الباري جزء 10، صفحة 239، وقال المناوي فيض القدير شرح الجامع الصغير جزء4، صفحة 600: العجوة تمر بضرب إلى سواد والعالية الحوائط والقرى التي في الجهة العليا للمدينة مما يلي نجد.

ورواه أيضاً من طريق شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ هَاشِمٍ[1]، ورواه الحميدي من طريق مروان بن معاوية الفزاري وأبو ضمرة عن هاشم به[2].

ورواه النسائي في جزء له فيه مجلسان من طريق إبراهيم بن حميد، عن هاشم[3].

ورواه المحاملي من طريق ابن نمير عن هاشم به[4].

والحديث عند الإمام أحمد بلفظ آخر من غير طريق هاشم وهو: ((حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ عَبْدِ اللـهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَ عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْمَدِينَةِ أَنَّ سَعْدًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللـهِ صَلَّى اللـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ مِنْ بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ عَلَى الرِّيقِ لَمْ يَضُرَّهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ شَيْءٌ حَتَّى يُمْسِيَ.

قَالَ فُلَيْحٌ وَأَظُنُّهُ قَالَ وَإِنْ أَكَلَهَا حِينَ يُمْسِي لَمْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يُصْبِحَ فَقَالَ عُمَرُ انْظُرْ يَا عَامِرُ مَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللـهِ صَلَّى اللـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَشْهَدُ مَا كَذَبْتُ عَلَى سَعْدٍ وَمَا كَذَبَ سَعْدٌ عَلَى رَسُولِ اللـهِ صَلَّى اللـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))[5].

إذاً فالحديث لم ينفرد به أحمد بن بشير وإنما تابعه كثير من الرواة في البخاري وفي غيره كما سبق، والبخاري لم يحتج به مطلقاً وإنما أخرج حديثه في المتابعات، وكلام العلماء يدل على ضعفه وعدم ضبطه وإتقانه حيث ينفرد، وهذا الحديث دَلَّ على أنَّ أحمد بن بشير قد ضبط هذه الرواية التي رواها لأنه وافق غيره فيها ولم يخالفهم.

ويتبين بعد هذه الدراسة أن الخطيب قد أصاب في التفرقة بينهما، وهذا يدل على مزيد علم وضبط لأسماء الرواة خاصة أن الخطيب البغدادي هو متخصص في هذا الباب، وكذلك لأنه من بغداد والمتروك من تلك المدينة، ولا شك أن أهل البلد أعلم برواتها من غيرهم فرحمه اللـه تعالى.

ويتلخص الحكم على أحمد بن بشير الذي روى له البخاري أنه ضعيف لا يحتج به حيث ينفرد لأنه يروي المناكير، ويقبل عند المتابعة كما جزم بذلك الدارقطني وغيره من الأئمة.

---

[1]- المصدر نفسه، رقم الحديث (787).

[2]- الحميدي، عبداللـه بن الزبير أبو بكر الحميدي، مسند الحميدي، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي - بيروت، القاهرة، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، رقم الحديث (70).

[3]- جزء فيه مجلسان للنسائي، رقم الحديث (41).

[4]- المحاملي، أبو عبد اللـه البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي، أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع، الناشر: المكتبة الإسلامية ، دار ابن القيم - عمان - الأردن ، الدمام، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، ط1-1412، صفحة 68.

[5]- أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث (1442)و (1528).

وصنيع البخاري رحمه الـلـه تعالى يدل على ذلك، فهو روى له حديثاً واحداً قد تابعه فيه غيره كما سبق والـلـه أعلم.

المبحث الثاني: رواة ثقات وصفوا بالترك بسبب التحامل عليهم.

ومن الأسباب التي قد يضعف فيها الثقات وتُترك رواياتهم هو التحامل عليهم إما بسبب عداوة دنيوية أو اختلاف في العقائد أو غير ذلك، وهذا وإن كان نادراً عند أئمة أهل الحديث لا لعصمتهم وإنما لأنهم أكثر الناس إنصافاً وأبعدهم عن التحامل، وما وُجِدَ من بعضهم كان على سبيل الخطأ الذي لا يسلم منه البشر.

قال الذهبي: ((ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل.

وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم، ومن شذ منهم، فلا عبرة به، فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالـلـه لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاه السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول - صلى الـلـه عليه وسلم- فنعوذ بالـلـه من الخذلان))[1].

ومن الرواة الذين ضعفوا وتركت رواياتهم بسبب التحامل عليهم هو:

أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر ابن الطبري أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنين المعروف بابن الطبري كان أبوه من أهل طبرستان[2].

روى له البخاري وأبو داود والترمذي في الشمائل، وسمع منه النسائي ولم يحدث عنه.

من وصفه بالترك:

تكلم فيه النسائي، وأساء القول فيه جداً، وتحامل عليه كثيراً، مع اتفاق الأئمة على توثيقه واعتماده.

قال النسائي: ((أحمد بن صالح المصري ليس بثقة))[3].

---

[1]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء 21، صفحة 92.

[2]- المزي، تهذيب الكمال ، 1، 340، وتهذيب التهذيب لابن حجر، 1، 34.

[3]- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1405- 1985 تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، صفحة 22.

وقال ابن عدي : ((سمعت محمد بن سعد السعدي : سمعت النسائي : سمعت معاوية ابن صالح يقول: سألت ابن معين، عن أحمد بن صالح فقال: رأيته كذاباً يخطب في جامع مصر)) [1].

وَقَال عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النَّسَائي عَن أبيه: ((أبو جعفر أحمد بن صالح، مصري ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بن مَعِين بالكذب، حَدَّثَنَا معاوية بن صالح عن يحيى بن مَعِين، قال: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف))[2].

المناقشة:

انفرد النسائي في حكمه على أحمد بن صالح المصري، ومما يدل على ذلك أن البخاري أكثر عنه واعتمده الذهلي في كثير من أحاديث أهل الحجاز ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فيما نقله عنه البخاري وعلي بن المديني وابن نمير والعجلي وأبو حاتم الرازي وآخرون[3].

والأئمة متفقون على إمامته وحفظه وإتقانه في الحديث النبوي، بل كان بعضهم يوازيه بأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وكان من أعرف الناس بحديث ابن وهب، وكان يحيى بن معين إذا سئل عن شيء يقول: اسألوا أحمد بن صالح المصري.

واختلف العلماء في السبب الذي حمل النسائي في الكلام على أحمد بن صالح المصري وتركه لحديثه وملخص هذه الأسباب هي:

أولاً: اعتماد النسائي في ترك حديث أحمد بن صالح على ما قاله ابن معين، كما نقل ذلك أبو سعيد عنه من أن ابن معين قال: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف.

واختلف العلماء في كلام ابن معين في أحمد بن صالح المصري على قولين:

القول الأول: أن ابن معين لم يقصد أحمد بن صالح المصري وإنما قصد أحمد بن صالح الشمومي الكذاب نزيل مكة، قاله ابن حبان في كتاب (الثقات) وهذا نص كلامه: ((كان أحمد بن صالح في الحديث وحفظه عند أهل مصر كأحمد بن حنبل عند أهل العراق ولكنه كان صلفاً تياهاً، والذي يروى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح كذاب فإن ذاك أحمد بن صالح الشمومي شيخ كان بمكة يضع الحديث سأل معاوية عنه يحيى فأما هذا فهو يقارن بن معين في الحفظ والإتقان)) [4] .

---

[1]- ابن عدي، الكامل، جزء1، صفحة 180.

[2]- المزي، تهذيب الكمال ، 1، 346.

[3] - ينظر الكامل لابن عدي 183/1، وتهذيب التهذيب 1/ 35.

[4]- ابن حبان، كتاب الثقات جزء 8، صفحة 25.

ومما يؤيد كلام ابن حبان ما ثبت عن ابن معين أنه وثق أحمد بن صالح المصري وثبته.

أخرج الخطيب بسنده عن محمد بن إسماعيل البخاري قال: ((أحمد بن صالح أبو جعفر المصري ثقة صدوق، ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجة، كان أحمد بن حنبل وعلي وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح، كان يحيى يقول: سلوا أحمد فإنه أثبت))[1] .

وظاهر كلام ابن حجر أنه يؤيد كلام ابن حبان ويقويه.

القول الثاني: أن قول ابن معين فيه تحامل على أحمد بن صالح المصري، وإلا فإن حال أحمد بن صالح معروف لدى الأئمة، وممن رجح هذا القول ابن عدي في كتابه الكامل فقال: وأحمد بن صالح من حفاظ الحديث وبخاصة حديث الحجاز ومن المشهورين بمعرفته وحدث عنه البخاري مع شدة استقصائه ومحمد بن يحيى واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز وعلى معرفته، وحدث عنه من حدث من الثقات واعتمدوه حفظاً وإتقاناً وكلام بن معين فيه تحامل[2].

والراجح في ذلك أن كلام ابن معين إن ثبت مراده لأحمد بن صالح المصري فهو معارض بكلام الأئمة، فجميع الأئمة على توثيقه وقبول روايته، إضافة إلى أن الرواية عن ابن معين لم يروها غير النسائي عن معاوية بن صالح، ولم ينقلها غيره من تلاميذ ابن معين مع ثبوت ما يخالف هذا القول عنه واللـه أعلم.

ثانياً: أن النسائي استدل بترك محمد بن يحيى الذهلي لأحمد بن صالح المصري في الطعن فيه وعدم توثيقه، مع أن ابن عدي ذكر أن محمد بن يحيى روى له واعتمد عليه، وكذلك لم يرو عن محمد بن يحيى في تركه لأحمد بن صالح غير النسائي وهو متحامل على أحمد فكأنه تأول ذلك.

وقال الخطيب: ((وحدث عنه الأئمة منهم محمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن إسماعيل البخاري ويعقوب بن سفيان الفسوي وأبو زرعة الدمشقي وأبو إسماعيل الترمذي وأبو داود السجستاني وابنه أبو بكر وصالح جزرة ومن الشيوخ المتقدمين محمد بن عبد اللـه بن نمير ومحمد بن غيلان وغيرهما))[3].

ثالثاً: ذكر النسائي أنه أنكر على أحمد بن صالح المصري أحاديث رواها، فكأنه عد عليه أوهاماً وتركه بسبب تلك الأخطاء والأوهام.

---

[1]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 2، صفحة 201.

[2]- ابن عدي، الكامل في الضعفاء، جزء 1، 183صفحة .

[3]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 4، صفحة 195.

قال أبو جعفر العقيلي: ((كان أحمد بن صالح لا يحدث أحداً حتى يسأل عنه؟ فجاءه النسائي وقد صحب قوماً من أصحاب الحديث ليسوا هناك فأبى أحمد أن يأذن له فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد غلط فيها ابن صالح فشنَّع بها، ولم يضر ذلك ابن صالح شيئا هو إمام ثقة))[1].

وقال ابن عدي: ((وكان النسائي هذا سيء الرأي فيه، وينكر عليه أحاديث منها: عن ابن وهب عن مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال: الدين النصيحة))[2].

وقال ابن حجر: ((أحمد بن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري ثقة حافظ من العاشرة تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة))[3].

رابعاً: تحامل النسائي عليه، وهذا ما ذكره أكثر الأئمة، وذلك بسبب ما ذكر من أن أحمد ابن صالح المصري طرد النسائي من مجلسه فتحامل عليه وترك حديثه.

قال الخطيب: ((قلت احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبد الرحمن النسائي فإنه ترك الرواية عنه، وكان يطلق لسانه فيه، وأخبرنا أبو بكر البرقاني أخبرنا أحمد بن سعيد بن سعد حدثنا عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي، ويقال كان آفة أحمد بن صالح الكِبْر وشراسة الخلق ونال النسائي منه جفاء في مجلسه فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما))[4].

وقال ابن حجر: ((وقال الخليلي اتفق الحفاظ على أن كلام النسائي فيه تحامل))[5].

ويؤيد هذا ما ثبت عن أحمد بن صالح المصري من الكِبْر وشراسة الخلق كما حصل مع بندار وغيره من العلماء، لكن هذا لا يؤثر على إمامة أحمد بن صالح ولا على حفظه وإتقانه، فمن الخطأ أن يتكلم فيه ويترك حديثه بسبب هذا، ولذلك فإن العلماء قبلوا روايته واعتمدوها كما سبق والـلـه أعلم.

رواية البخاري له:

روى له البخاري في صحيحه وأكثر عنه واحتج به، وكان البخاري يسميه أحمد بن صالح، وكان أحياناً يسميه أحمد والمقصود ابن صالح المصري، وذكرت في مقدمة الرسالة أنني سوف لا أذكر روايات البخاري عن أحمد بن صالح المصري لكثرتها، ولضعف حجة من تركه.

---

[1]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 1، صفحة 36.

[2]- المصدر نفسه ،جزء 1، صفحة 180.

[3]- ابن حجر، تقريب التهذيب ، جزء1، صفحة 80.

[4]- الخطيب، تاريخ مدينة السلام، جزء 4، صفحة 200.

[5]- ابن حجر، تهذيب التهذيب ، جزء 1، صفحة 36.

المبحث الثالث: رواة ثقات وصفوا بالترك بسبب ضعف من تركهم.

اتفق علماء الحديث على أنه يشترط في الجارح والمعدل أن يكون في نفسه ثقة حتى يقبل منه كلامه في الرواة جرحاً وتعديلاً، أما من كان ضعيفاً بسبب عدالته أو حفظه وضبطه فلا يقبل منه ذلك، خاصة إذا خالف في ذلك أئمة الحديث ونقاده.

قال ابن حجر: ((وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ، فلا يقبل جرح من أفرط فيه، فجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدث))[1].

ومن الرواة الثقات الذين ضُعِّفوا وتركت رواياتهم بسبب ضَعْفٍ من ضعفهم وترك رواياتهم هو:

أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطي أبو عبد اللـه البصري[2].

روى له البخاري وأبو داود في الناسخ والمنسوخ والنسائي.

من وصفه بالترك:

قال فيه أبو الفتح الأزدي: ((منكر الحديث غير مرضى))[3].

ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر في التمهيد أنه قال: ((أحمد بن شبيب عن أبيه متروك))[4].

وهذا القول بهذا اللفظ ليس في التمهيد، إنما الذي في التمهيد أن ابن عبد البر بعد أن نقل رواية أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: ((كتبناه عن خلف بن قاسم من وجوه وأحمد بن شبيب يتكلمون فيه))[5].

---

[1]- ابن حجر، نزهة النظر، صفحة 177.

[2]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 2- صفحة 4، وتهذيب الكمال للمزي جزء 1- صفحة 327، والحَبَطي نسبة إلى الحبطات من بني تميم، قاله ابن حجر كما في فتح الباري، جزء11، صفحة 268.

[3]- نفس المصدر .

[4]- نفس المصدر .

[5]- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد اللـه بن عبد البر النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مؤسسة قرطبة، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكري، جزء 21، صفحة 26.

المناقشة:

أكثر العلماء من أئمة الحديث ذهبوا إلى الحكم بصدقه وعدم تضعيفه وممن حكم عليه بالتوثيق الإمام أبو حاتم الرازي فقال: ثقة، وذكر ابن أبي حاتم: أن أباه وأبا زرعة الرازيان كتبا عنه[1].

وكذلك كتب عنه علي ابن المديني وذكر أن أحاديثه مستقيمة[2]، وذكره ابن حبان في ثقاته[3]، وذكر ابن حجر أن ابن عدي قال: أن أهل العراق قبلوا روايته ووثقوه[4].

وعلى هذا فإن أقوال العلماء دالة على توثيق أحمد بن شبيب وأن روايته مستقيمة لا نكارة فيها والأئمة كتبوا حديثه وقبلوه.

أما قول الأزدي فلا يستقيم، وذلك لأن الأزدي هو ضغيف عند أهل الحديث كما هو معروف ومشهور عند أئمة الحديث، والضعيف لا يقبل منه تضعيف خاصة إذا خالف أئمة الحديث كأبي حاتم وابن المديني وغيرهم.

وأما قول ابن عبد البر فكأنه تبع الأزدي في حكمه وذلك لأنه لم يتكلم فيه أحد من العلماء غير الأزدي، ومما يؤيد ذلك أن ابن عبد البر ذكر أنهم يتكلمون فيه فكأنما نقل كلام الأزدي في تضعيفه واللـه أعلم.

ولذلك قال ابن حجر : ((وقال أبو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضي، قلت لم يلتفت أحد إلى هذا القول بل الأزدي غير مرضي ثم رأيت في التمهيد في ترجمة سعد بن إسحاق قال أبو عمر أحمد بن شبيب عن أبيه متروك فكأنه تبع الأزدي فإنه إنما أنكر عليه حديث سعد بن إسحاق الذي أشار إليه أبو عمر واللـه أعلم))[5].

وقال أيضا: ((وقال أبو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضي ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف فكيف يعتمد في تضعيف الثقات))[6].

وكأن الحافظ ابن حجر فهم من كلام الأزدي وكلام ابن عبد البر أنهم تركوا رواية أحمد بن شبيب فذكر أن ابن عبد البر قال عنه متروك، وإلا فليس من كلام ابن عبد البر في التمهيد ذلك، إنما قال يتكلمون فيه، وقد يكون ما ذهب

---

[1]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 2، صفحة 55، ونقل ابن حجر في التهذيب أن أبا حاتم الرازي قال فيه صدوق تبعاً للمزي في تهذيب الكمال، مع أن المزي قال: قال أبو حاتم ثقة صدوق، مع أن ابن أبي حاتم الرازي نقل عن أبيه كما في الجرح والتعديل أنه قال: ثقة، واللـه أعلم.

2- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 1، صفحة31.

3- ابن حبان، الثقات، جزء 8- صفحة 12.

4- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 1، صفحة 31، لكني لم أجد قول ابن عدي هذا في كتابه الكامل،إنما وجدت قوله: أن أحاديثه مستقيمة كما سيأتي بعد قليل.

[5]- المصدر نفسه، جزء 1، صفحة 31.

[6]- ابن حجر ، هدي الساري مقدمة فتح الباري، 386.

إليه ابن حجر من جهة الفهم صحيحاً لأن الأزدي ذكر أنه منكر غير مرضي وهذا حال المتروك وكلام ابن عبد البر أنهم يتكلمون فيه من غير اعتراض ولا رد يفهم منه أنه موافق للكلام فيه واللـه أعلم.

ولا عبرة بكلام الأزدي ولا ما نقله ابن عبد البر مع كلام الأئمة من أهل الحديث خاصة أن ابن عدي ذكر في كتابه الكامل في ترجمة شبيب والد أحمد أن أحاديث أحمد بن شبيب عن أبيه أحاديث مستقيمة تدل على ثقته وصدقه لا على نكارته وضعفه وإليك كلام ابن عدي رحمه اللـه تعالى وهو المتميز في سبر أحاديث الرواة فقال:

((ولشبيب بن سعيد نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري وهي أحاديث مستقيمة وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير وحدثني روح بن القاسم الذي أمليتهما حديث يرويهما ابن وهب عن شبيب بن سعيد وكان شبيب إذا روى عنه ابنه أحمد بن شبيب نسخة يونس عن الزهري إذ هي أحاديث مستقيمة ليس هو شبيب بن سعيد الذي يحدث عنه ابن وهب بالمناكير الذي يرويها عنه ولعل شبيب بمصر في تجارته إليها كتب عنه ابن وهب من حفظه فيغلط ويهم وأرجو أن لا يتعمد شبيب هذا الكذب))[1].

فكلام ابن عدي واضح في توثيق أحمد بن شبيب وأن أحاديثه عن أبيه مستقيمة وما كان ذلك إلا لثقته وضبطه، ويفهم من كلام ابن عدي أنه يفرق بين شبيب الذي روى عنه أحمد بن شبيب، وبين شبيب الذي روى عنه عبد اللـه بن وهب، وإذا كان كذلك فكلامه غير صحيح وذلك أن شبيب بن سعيد التميمي الحبطي هو واحد روى عنه ابنه أحمد أحاديث مستقيمة لأنه حدثه من كتابه، وكتابه كان صحيحاً كما ذكر ابن المديني، وكل من ترجم لشبيب بن سعيد لم يفرق هذا التفريق الذي فرقه ابن عدي كالبخاري وابن أبي حاتم وغيرهم، وممن فهم من ابن عدي التفريق أبو الوليد الباجي في كتابه التعديل والتجريح[2].

وقد يكون قصد ابن عدي أن شبيب بن سعيد له حالتان: حالة الاستقامة والضبط للحديث وهي رواية ابنه عنه، وحالة النكارة وعدم الضبط وهي رواية عبد اللـه بن وهب عنه ولم يقصد أن شبيب بن سعيد هما اثنان، وممن فهم هذا ابن حجر كما في تهذيب التهذيب وهو الصحيح واللـه أعلم[3].

ولهذا فإن البخاري لم يرو لشبيب بن سعيد إلا من رواية ابنه أحمد، ولم يرو رواية واحدة من رواية عبد اللـه بن وهب عن شبيب، مما يدل على انتقاء البخاري لرواته ولمروياتهم.

وبعد هذا فلا مجال للطعن في رواية أحمد بن شبيب عن أبيه لاستقامتها وضبط وإتقان أحمد بن شبيب لها ومن أعظم الأدلة على ذلك رواية البخاري له والاحتجاج به، ولا يلتفت إلى كلام الأزدي وابن عبد البر واللـه أعلم.

---

[1]- ابن عدي، الكامل، جزء 4، صفحة 31.

[2]- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، ط1، 1406 – 1986، ، جزء 1، صفحة 327.

[3]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 4، صفحة 269.

رواية البخاري له:

روى البخاري عن أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس أكثر من رواية قال في بعضها: حدثني أحمد بن شبيب، وقال في بعضها الآخر وقال: أحمد بن شبيب.

وكل الأحاديث التي رواها البخاري عن أحمد بن شبيب عن أبيه هي أحاديث صحيحة مستقيمة، وهذا يبين حال أحمد بن شبيب في ضبطه لأحاديث أبيه كما قال ابن عدي، فرحم اللـه البخاري كم كان عالماً بالرواة ورواياتهم، كيف لا وهو أمير المؤمنين في الحديث.

الحديث الأول: أخرج البخاري في صحيحه فقال: ((وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللـهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَتِ الْكِلاَبُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللـهِ -صلى اللـه عليه وسلم- فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُّونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ)).

رواه البخاري هكذا معلقاً بصيغة الجزم عن أحمد بن شبيب[1].

ورواه من طريق أحمد بن شبيب تحديثاً أبو نعيم في مستخرجه فقال:

((أخبرنَا أَبُو إِسْحَاق هُوَ ابْن حَمْزَة ثَنَا إِسْحَاق بن مُحَمَّد ثَنَا (مثله) مُوسَى بن سعيد الدنداني ثَنَا أَحْمد بن شبيب بِسَنَدِهِ وَلَفظه عَن ابْن عمر))[2].

ورواه البهقي في الكبرى فقال: ((أخبرنا أبو عبد اللـه الحافظ ثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن الحسن ثنا أبو عبد اللـه محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا أحمد بن شبيب بن سعيد))[3].

ورواه أيضاً فقال: ((وأنبأنا أبو عبد اللـه الحافظ أنبأ أبو بكر بن إسحاق الفقيه أنبأ العباس بن الفضل الأسفاطي ثنا أحمد بن شبيب))[4].

وعلى هذا فإن أحمد بن شبيب قد حدث بهذا الحديث، وقد يكون أن البخاري لم يروه بصيغة التحديث لأنه سمعه في حال المذاكرة فلم يرد أن يسوقه مساق الأصل كما هي عادة البخاري في صحيحه.

---

[1]- البخاري،الصحيح، كتاب الوضوء، باب: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا برقم(174).

[2]- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تغليق التعليق على صحيح البخاري، المكتب الإسلامي، دار عمار، ط - الأولى، جزء 2، صفحة 109، ولم أجد رواية أبي نعيم التي في المستخرج.

[3]- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز-مكة المكرمة، 1414- 1994، تحقيق: محمد عبد القادر عطا برقم (1086).

[4]- نفس المصدر، رقم الحديث (4041).

وشبيب بن سعيد والد أحمد متابَع في روايته عن يونس، تابعه عبد اللـه بن وهب عند أبي داود من طريق أحمد بن صالح [1]، ومن طريق حرملة بن يحيى عند ابن حبان[2].

وكذلك عند البيهقي من طريق هارون بن معروف[3].

وتابعه أيضاً أيوب بن سويد عند ابن خزيمة وفيه: كان عمر يقول في المسجد بأعلى صوته: اجتنبوا اللغو في المسجد، لم يذكرها غير أيوب بن سويد[4].

وخلاصة الأمر أن هذا الحديث ثابت من حديث يونس بن يزيد الأيلي، رواه عنه كل من شبيب بن سعيد الحبطي، وعبد اللـه بن وهب، وأيوب بن سويد، مما يدل على ثبوته واللـه أعلم.

الحديث الثاني: قال البخاري: ((حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِى أَبِي حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَحَدَّثَنِى عَبْدُ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ -رضي اللـه عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللـهِ -صلى اللـه عليه وسلم- مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّىَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ، قِيلَ وَمَا الْقِيرَاطَانِ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ))[5].

رواه البخاري هكذا ولم يروه في غير هذا الموضع من صحيحه، ولم يروه من غير هذا الطريق، ومن طريق أحمد بن شبيب أخرجه البيهقي فقال: ((وأخبرنا أبو عبد اللـه أخبرني أبو محمد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سهل الدباس بمكة ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا أحمد بن شبيب بن سعيد عن أبيه به))[6].

ومن طريق عبد اللـه بن وهب عن يونس أخرجه مسلم وزاد: ((قال ابن شهاب قال سالم بن عبداللـه بن عمر وكان ابن عمر يصلي عليها ثم ينصرف فلما بلغه حديث أبي هريرة قال لقد ضيعنا قراريط كثيرة))[7].

---

[1]- أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب: في طهور الأرض إذا يبست برقم (382).

[2]- ابن حبان، الصحيح، رقم الحديث (1656).

[3]- البيهقي، السنن الكبرى، رقم الحديث (4042).

[4]- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، المكتب الإسلامي-بيروت، 1390 – 1970، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، رقم الحديث (300).

[5]- البخاري، الصحيح، كتاب الجنائز، باب: من انتظر حتى تدفن برقم الحديث (1325).

[6]- برقم الحديث (6536).

[7]- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، رقم الحديث (52 - 945).

وأخرجه النسائي من طريق سويد[1]، والإمام أحمد[2]، والبيهقي من طريق بحر بن نصر[3].

ومن طريق أبي طاهر وهارون بن سعيد الأيلي[4]، وابن حبان من طريق مُحَمَّدُ بْن الْحَسَنِ بْن قُتَيْبَةَ عن حرملة بن يحيى[5] والطحاوي من طريق يونس عن عبد اللـه بن وهب عن يونس به[6].

وتابع الأعرج في روايته الحديث عن أبي هريرة رضي اللـه عنه: سعيد بن المسيب[7]، وأبو حازم[8]، وأبو مزاحم[9]، وأبو سلمة، ومحمد بن سيرين[10]، وعامر بن سعد بن أبي وقاص[11]، وسالم البراد[12]، ونافع بن جبير[13]،وغيرهم.

وروى الحديث عدد من الصحابة عن النبي صلى اللـه عليه وسلم غير أبي هريرة منهم: البراء بن عازب، عبد اللـه بن المغفل، عبد اللـه بن مسعود، أبو سعيد الخدري، أبي بن كعب، عبد اللـه بن عمر، ثوبان، عائشة[14].

وعلى هذا فالحديث ثابت، ويدل هذا على موافقة أحمد بن شبيب للثقات في روايته للحديث، ويدل على ضبطه وإتقانه لحديث أبيه عن يونس، وأبوه متابع في روايته عن يونس كما سبق، وهذا معنى انتقاء البخاري لأحاديث رواته.

الحديث الثالث: أخرج البخاري في باب: مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ فقال: ((وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللـهِ بْنِ عُمَرَ -رضي اللـه عنهما- فَقَالَ

---

[1]- النسائي، أبو عبد الرحمن بن أحمد بن شعيب، المجتبى من السنن، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط 2 ، 1406هـ - 1986م، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، رقم الحديث (1995).

[2]- الإمام أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث (9197).

[3]- البيهقي، السنن الكبرى، رقم الحديث (1117).

[4]- البيهقي، السنن الكبرى، رقم الحديث (6536).

[5]- ابن حبان، الصحيح، رقم الحديث (3078).

[6]- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي، شرح مشكل الآثار، مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط 1، 1994م ، جزء 3، صفحة 297، وفي إسناد الطحاوي يونس اثنان هما: الأول: يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري شيخ الطحاوي، والثاني هو يونس بن يزيد الأيلي.

[7]- أخرجه مسلم، برقم (945).

[8]- المصدر نفسه، برقم (55- 945).

[9]- أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم (10768).

[10]- البخاري، الصحيح، كتاب الإيمان، باب: اتباع الجنائز من الإيمان برقم (47).

[11]- أخرجه مسلم، برقم (56-945).

[12]- أخرجه أحمد في مسنده، برقم (9906).

[13]- المصدر نفسه، برقم (7676).

[14]- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، ط1، 1419- 1989 ، جزء 2، صفحة 308- 310.

أَعْرَابِيٌّ أَخْبِرْنِي قَوْلَ اللـهِ (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللـهِ) قَالَ ابْنُ عُمَرَ -رضي اللـه عنهما- مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللـهُ طُهْرًا لِلأَمْوَالِ))[1].

أخرجه هكذا معلقاً، وأخرجه كذلك في باب: قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ)[2].

وذكر الحافظ ابن حجر أنه في رواية أبي ذر لصحيح البخاري أنه صرح بالتحديث ولم يعلقه[3].

وأخرجه البيهقي من طريق محمد بن علي بن زيد الصائغ عن أحمد بن شبيب به وزاد: ثم التفت إلي فقال: ((ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم عدده و أزكيه و أعمل فيه بطاعة اللـه)) [4].

وذكر ابن حجر أن الحديث رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي كتاب النَّاسِخ والمنسوخ عَن مُحَمَّد بن يَحْيَى الذهلي، وأَبُو بكر بن مرْدَوَيْه فِي تَفْسِيره عَن دعْلج بن أَحْمد بن دعلج، وأَبُو نعيم فِي الْمُسْتَخْرج عَن أبي إِسْحَاق بن حَمْزَة عَن إِسْحَاق بن أَحْمد عَن مُوسَى بن سعيد الدنداني ثلاثتهم (محمد بن يحيى ودعلج بن أحمد وموسى بن سعيد) عن أَحْمد بن شبيب به[5].

وتابع عُقيلٌ يونسَ، أخرجه ابن ماجة من طريق عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللـهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لَهِيعَةَ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ به[6]، ومن طريق عبد اللـه بن وهب أخرجه الطبراني في الكبير بنفس لفظ البيهقي[7]، والأوسط وقال:لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عقيل ولا عن عقيل إلا ابن لهيعة[8].

على هذا فإن الحديث ثابت قد رواه البخاري معلقاً، وثبت أن أحمد بن شبيب قد حدث بالحديث كما وقع في نسخة أبي ذر من البخاري وكما رواه البيهقي وغيره، وتابع عقيل يونس في روايته عن الزهري كما سبق.

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب الزكاة، باب: ما أدى زكاته فليس بكنز برقم الحديث (1404).

[2]- المصدر نفسه، كتاب التفسير، باب: قوله تعالى: ((يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ))**{سورة الأنفال، آية35}** برقم الحديث (4661).

[3]- ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق، جزء 3، صفحة 5.

[4]- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب: تفسير الكنز الذى ورد الوعيد فيه برقم الحديث (7480)، وشعب الإيمان رقم الحديث (1197)، وقال: أخرجه البخاري في الصحيح، فقال: وقال أحمد بن شبيب.

[5]- ابن حجر، تغليق التعليق، جزء 3، صفحة 6، وذكر ابن حجر الطرق الثلاثة بإسانيده فوافق المصنفين بعلو.

[6]- ابن ماجه، أبو عبد اللـه محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، دار الفكر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الزكاة، باب: ما أُدِيَ زكاته ليس بكنز برقم الحديث (1787).

[7]- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب ، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، الطبعة الثانية ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، 1404هـ - 1983م، رقم الحديث (498).

[8]- الطبراني، أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب ، المعجم الأوسط، دار الحرمين، 1415 هـــ تحقيق طارق بن عوض اللـه بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، رقم الحديث (4065).

الحديث الرابع: أخرج البخاري في باب: أَدَاءِ الدُّيُونِ فقال: ((حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ ابْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ حَدَّثَنِى عُبَيْدُ اللـهِ بْنُ عَبْدِ اللـهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ -رضي اللـه عنه- قَالَ رَسُولُ اللـهِ -صلى اللـه عليه وسلم- لَوْ كَانَ لِى مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا يَسُرُّنِى أَنْ لاَ يَمُرَّ عَلَىَّ ثَلاَثٌ وَعِنْدِى مِنْهُ شَىْءٌ ، إِلاَّ شَىْءٌ أُرْصِدُهُ لِدَيْنٍ. رَوَاهُ صَالِحٌ وَعُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِىِّ))[1].

وأورد البخاري ثلاث متابعات لرواية أحمد بن شبيب وهي:

الأولى: قال البخاري: ((حَدَّثَنِى أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ. وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللـهِ بْنِ عَبْدِ اللـهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ -رضي اللـه عنه- قَالَ رَسُولُ اللـهِ -صلى اللـه عليه وسلم- لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا لَسَرَّنِي أَنْ لاَ تَمُرَّ عَلَيَّ ثَلاَثُ لَيَالٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَىْءٌ، إِلاَّ شَيْئًا أُرْصِدُهُ لِدَيْنٍ))[2] فأورد البخاري متابعة الليث لرواية شبيب عن يونس معلقاً بصيغة الجزم.

الثانية: قال البخاري: ((حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ -صلى اللـه عليه وسلم- قَالَ لَوْ كَانَ عِنْدِي أُحُدٌ ذَهَبًا، لأَحْبَبْتُ أَنْ لاَ يَأْتِيَ ثَلاَثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، لَيْسَ شَىْءٌ أُرْصِدُهُ فِي دَيْنٍ عَلَيَّ أَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهُ))[3]. وأورد هذه المتابعة الثانية للحديث، مما يدل على ثبوت الحديث وأن أحمد بن شبيب قد ضبط روايته وأتقنها.

الثالثة: متابعة صالح ابن كيسان وعقيل عن الزهري، ذكرهما البخاري عقب رواية أحمد بن شبيب[4].

قال ابن حجر: ((أما حَدِيث صَالح وَهُوَ ابْن كيسَان فَقَالَ الذهلي فِي الزهريات: حَدثنَا يَعْقُوب ثَنَا أبي ثَنَا صَالح بِهِ)) [5].

والحديث مروي من طرق كثيرة عن أبي هريرة منها:

من طريق عبيد اللـه بن عتبة: وهذا طريق البخاري الذي ذكرناه قبل قليل[6]، ورواه مع البخاري البيهقي عن محمد بن نصر عن عبد اللـه بن وهب عن يونس عن الزهري عن عبيد اللـه به[7].

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب الاستقراض، باب: أداء الديون برقم (2389).

[2]- البخاري، الصحيح، كتاب الرقاق، باب: قول النبي صلى اللـه عليه وسلم "ما أحب أن لى مثل أحد ذهبا" برقم (6445).

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب التمني، باب: تمني الخير برقم (7228).

[4]- المصدر نفسه، كتاب الاستقراض، باب: أداء الديون برقم (2389).

[5]- ابن حجر، تغليق التعليق، جزء 3، صفحة 318.

[6]- البخاري، الصحيح، كتاب الاستقراض، باب: أداء الديون برقم (2389).

[7]- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب: ما أمره اللـه تعالى به من اختيار الآخرة على الأولى ولا يمد عينيه إلى زهرة الحياة الدنيا برقم (13085).

ورواه البزار من طريق اسماعيل بن بحر عن محمد بن خالد بن عباد عن يونس عن الزهري به[1]، ورواه ابن زنجويه في الأموال من طريق حميد عن عبد اللـه بن صالح عن الليث عن يونس به[2].

ومن طريق همام: وهذا الطريق رواه البخاري[3]، ورواه ابن حبان من طريق أبي قتيبة عن ابن أبي السري عن عبد الرزاق عن معمر به[4]، ورواه البيهقي من طريق أبي بكر عن أحمد عن عبد الرزاق عن معمر به[5].

ومن طريق محمد بن زياد: رواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن سلام عن الربيع بن مسلم عنه به[6]، ورواه مسلم أيضاً من طريق محمد بن بشار عن محمد بن جعفر[7]، وأحمد عن محمد بن جعفر[8]، كليهما عن شعبة عنه به، ورواه أحمد عن عبد الرحمن عن حماد بن سلمة عنه به.

ومن طريق سليمان بن يسار: رواه أحمد عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن عمرو بن الحرث عن يزيد بن ابي حبيب عنه به[9].

ومن طريق أبي صالح: رواه أحمد عن معاوية عن زائدة عن عاصم عنه به[10].

ومن طريق الوليد بن رباح: رواه البزار عن العباس بن الفرج عن محمد بن خالد عن موسى بن يعقوب عنه به وزاد (أو نفقة في سبيل اللـه)[11].

---

[1]- البزار، أبو بكر بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، مكتبة العلوم والحكم، تحقيق محفوظ الرحمن زين اللـه وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، المدينة المنورة ، 1424هـ - 2003م، رقم الحديث (8055).

[2]- ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد اللـه الخرساني، كتاب الأموال، مركز فيصل للبحوث، تحقيق شاكر ذيب فياض، جزء3، صفحة 1279.

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب التمني، باب: تمني الخير برقم (7228).

[4]- ابن حبان، الصحيح، جزء14، صفحة 232،رقم الحديث (6350).

[5]- البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الأيمان، باب: الحلف باللـه عزوجل، أو بأسم من أسماء اللـه عزوجل برقم (19595).

[6]- مسلم، الصحيح، رقم الحديث (31- 991).

[7]- المصدر نفسه، رقم الحديث (991).

[8]- أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث (9890).

[9]- المصدر نفسه، رقم الحديث (8579).

[10]- المصدر نفسه، رقم الحديث (9167).

[11]- البزار، المسند، رقم الحديث (98132).

ومن طريق موسى بن يسار: رواه البزار عن طلق بن محمد[1]، وأبو عبيد بن القاسم بن سلام، كليهما عن يزيد عن محمد بن اسحاق عنه به[2].

وللحديث شاهد من حديث أبي ذر في حديث طويل رواه البخاري بلفظ: ((عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ -رضي اللـه عنه- قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ -صلى اللـه عليه وسلم- فَلَمَّا أَبْصَرَ -يَعْنِي أُحُدًا- قَالَ مَا أُحِبُّ أَنَّهُ يُحَوَّلُ لِي ذَهَبًا يَمْكُثُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلاَثٍ، إِلاَّ دِينَارًا أُرْصِدُهُ لِدَيْنٍ. ثُمَّ قَالَ إِنَّ الأَكْثَرِينَ هُمُ الأَقَلُّونَ، إِلاَّ مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا. وَأَشَارَ أَبُو شِهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ -وَقَلِيلٌ مَا هُمْ- وَقَالَ مَكَانَكَ. وَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا، فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ، ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ مَكَانَكَ حَتَّى آتِيَكَ، فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللـهِ، الَّذِي سَمِعْتُ أَوْ قَالَ الصَّوْتُ الَّذِى سَمِعْتُ قَالَ وَهَلْ سَمِعْتَ. قُلْتُ نَعَمْ. قَالَ أَتَانِي جِبْرِيلُ -عَلَيْهِ السَّلاَمُ- فَقَالَ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لاَ يُشْرِكُ بِاللـهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ. قُلْتُ وَإِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا قَالَ نَعَمْ))[3].

ورواه مسلم كذلك[4]، وأحمد[5]، وغيرهم.

الحديث الخامس: أخرج البخاري في باب فَضْلِ الْمَنِيحَةِ حديثاً عن عَبْدُ اللـهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي اللـه عنه- قَالَ لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ ... الحديث.

ثم قال: ((وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بِهَذَا وَقَالَ مَكَانَهُنَّ مِنْ خَالِصِهِ)).

فذكر رواية أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس متابعة لرواية عبد اللـه بن وهب عن يونس، إلا أن في رواية أحمد بن شبيب عن أبيه: قال (من خالصه) بدل (حائطه)[6].

ومن طريق البخاري أخرجه البيهقي في الكبرى[7].

والحديث أخرجه مسلم من طريق أبي الطاهر وحرملة عن ابن وهب به[8].

---

[1]- البزار، المسند، رقم الحديث (8234).

[2]- ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، دار الفكر- بيروت، تحقيق خليل محمد هراس، رقم الحديث (532).

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب الاستقراض، باب: أداء الديون برقم(2388).

[4]- مسلم، الصحيح ، رقم الحديث (32-94).

[5]- أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث (21385).

[6]- البخاري، الصحيح، كتاب الهبة، باب: فضل المنيحة برقم (2630).

[7]- البيهقي، السنن الكبرى، رقم الحديث (11413).

[8]- مسلم، الصحيح، رقم الحديث (70-1771).

ومن طريق مسلم أخرجه ابن حبان فقال: ((أخبرنا ابْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عن يونس به))[1].

والنسائي في الكبرى من طريق عمرو بن شداد بن الأسود عن عمرو عن بن وهب[2].

وتعليق أحمد بن شبيب قد وصله ابن حجر في تغليق التعليق فقال: ((وَقَالَ أَحْمد بن شبيب أَنا أبي عَن يُونُس بِهَذَا وَقَالَ مكانهن من خالصه. قَالَ الذهلي فِي الزهريات حَدثنَا أَحْمد بن شبيب فَذكره بِتَمَامِهِ.

وأنبأني مُحَمَّد بن أَحْمد بن عَلّي عَن يَحْيَى بن مُحَمَّد بن سعد أَن عبد الـلـه بْن عمر المنجا أَخْبرهُم فِي كِتَابه قَالَ قرئَ عَلَى شهدة وَأَنا أسْمَع أَن مُحَمَّد بْن عبد السَّلَام أخْبرهُم أَنا أَبُو بكر البرقاني قَالَ قَرَأت عَلَى أبي الْعَبَّاس بْن حمدَان حَدثكُمْ مُحَمَّد بن أَيُّوب أَنا أَحْمد بن شبيب بن سعيد ثَنَا أبي عَن يُونُس عَن ابْن شهَاب عَن أنس قَالَ لما خرج الْمُهَاجِرُونَ من مَكَّة إِلَى الْمَدِينَة وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِم شَيْء فقاسمهم الْأَنْصَار عَلَى إِن أعطوهم أَنْصَاف ثمار أَمْوَالهم فِي كل عَام عَلَى أَن يكفوهم الْعَمَل والمؤنة قَالَ وَكَانَت أم أنس أم سليم أم عبد الـلـه بن أبي طَلْحَة كَانَ أَخا أنس لأمه أَعْطَتْ رَسُول الـلـه صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عذاقاً لَهَا فأعطاهن رَسُول الـلـه صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أم أَيمن مولاته أم أُسَامَة بن زيد وَبِه قَالَ.

وَأَخْبرنِي أَحْمد بن شبيب ثَنَا أبي عَن يُونُس عَن ابْن شهَاب عَن أنس قَالَ لما فرغ رَسُول الـلـه صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قتال خَيْبَر وَرجع إِلَى الْمَدِينَة رد الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَار منائحهم الَّتِي كَانُوا منحوها من ثمارهم فَرد رَسُول الـلـه صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أُمِّي عذاقها وَأعْطَى أم أَيمن مكانهن من خالصه قَالَ البرقاني أخرجه البُخَارِيّ فَقَالَ قَالَ أَحْمد بْن شبيب عَن أَبِيه وَلم يذكر سَمَاعاً وَقَالَ أَبُو عوَانَة فِي صَحِيحه رَوَاهُ أَحْمد بْن سعيد عَن أَحْمد بن شبيب بِهِ))[3].

وعلى هذا فلا فرق بين رواية عبد الـلـه بن وهب عن يونس وبين رواية أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس، إلا كلمة (خالصه) بدل (حائطه).

ورجح القاضي عياض لفظ (خالصه) على لفظ (حائطه) فقال: ((ذكر البخاري في كتاب الهبات في خبر أم أيمن الاختلاف في قوله وأعطي أم أيمن مكانهن من حائطه وفي الرواية الأخرى من خالصه وهو الصواب إن شاء الـلـه تعالى أي مما صار له خالصاً مما أفاء الـلـه عليه))[4].

---

[1]- ابن حبان، الصحيح، رقم الحديث (6282).

[2]- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، مؤسسة الرسالة ، ط 1، بيروت ، 1422هـ - 2001م، تحقيق حسن عبد المنعم حسن شلبي، رقم الحديث (8320).

[3]- ابن حجر، تغليق التعليق، جزء 3، صفحة 368.

[4]- القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث، جزء 1، صفحة 430.

وقال ابن حجر: ((قوله: وقال مكانهن من خالصه يعني أنه وافق ابن وهب في السياق إلا في قوله: من حائطه فقال: من خالصه أي من خالص ماله، قال ابن التين: المعنى واحد لأن حائطه صار له خالصاً. قلت: لكن لفظ: خالصه أصرح في الاختصاص من حائطه))[1].

والظاهر أن الاختلاف في هذا اللفظ من يونس فمرة قال: من حائطه، ومرة قال: من خالصه، فأراد البخاري أن يبين إختلاف اللفظ فساق اللفظين والـلـه أعلم.

الحديث السادس: أخرج البخاري في باب مَنَاقِبُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَبِي عَمْرٍو الْقُرَشِيِّ رضي الـلـه عنه فقال: ((حدثني أحمد بن شبيب بن سعيد قال حدثني أبي عن يونس قال ابن شهاب أخبرني عروة أن عبيد الـلـه بن عدي بن الخيار أخبره أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن الأسود بن عبد يغوث قالا ما يمنعك أن تكلم عثمان لأخيه الوليد فقد أكثر الناس فيه. فقصدت لعثمان حتى خرج إلى الصلاة، قلت إن لي إليك حاجة، وهى نصيحة لك. قال يا أيها المرء - قال معمر أراه قال- أعوذ بالـلـه منك. فانصرفت، فرجعت إليهم إذ جاء رسول عثمان فأتيته، فقال ما نصيحتك فقلت إن الـلـه سبحانه بعث محمداً -صلى الـلـه عليه وسلم- بالحق، وأنزل عليه الكتاب، وكنت ممن استجاب لله ولرسوله، فهاجرت الهجرتين، وصحبت رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- ورأيت هديه، وقد أكثر الناس في شأن الوليد. قال أدركت رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- قلت لا ولكن خلص إلي من علمه ما يخلص إلى العذراء في سترها. قال أما بعد فإن الـلـه بعث محمداً -صلى الـلـه عليه وسلم- بالحق، فكنت ممن استجاب لله ولرسوله وآمنت بما بعث به، وهاجرت الهجرتين كما قلت، وصحبت رسول الـلـه- صلى الـلـه عليه وسلم - وبايعته، فوالـلـه ما عصيته ولا غششته حتى توفاه الـلـه، ثم أبو بكر مثله، ثم عمر مثله، ثم استخلفت، أفليس لي من الحق مثل الذي لهم قلت بلى. قال فما هذه الأحاديث التي تبلغني عنكم أما ما ذكرت من شأن الوليد، فسنأخذ فيه بالحق إن شاء الـلـه، ثم دعا علياً فأمره أن يجلده فجلده ثمانين))[2].

وأخرج البخاري الحديث من طريق عبد الـلـه بن محمد الجعفي حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري به[3]، فيكون متابعاً لرواية أحمد بن شبيب.

وذكر البخاري متابعة إسحق الكلبي عن الزهري، فقال: تابعه إسحاق الكلبي حدثني الزهري مثله[4].

وتابعه بشر بن شعيب عن أبيه عن الزهري عند أحمد في المسند[5].

---

[1] - ابن حجر، فتح الباري ، جزء 5، صفحة 244.

[2] - البخاري، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب عثمان بن عفان رضي الـلـه عنه برقم (3696).

[3] - المصدر نفسه، كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة الحبشة برقم (3872).

[4] - المصدر نفسه، باب: مقدم النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - وأصحابه المدينة برقم (3927).

[5] - أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث (480).

الحديث السابع: أخرج البخاري في باب (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) فقال: ((وقال أحمد بن شبيب حدثنا أبي عن يونس قال ابن شهاب عن عروة عن عائشة -رضي الـلـه عنها- قالت يرحم الـلـه نساء المهاجرات الأول، لما أنزل الـلـه (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) شققن مروطهن فاختمرن به))[1].

وأخرجه أيضاً بعد هذا الحديث مباشرة فقال: ((حدثنا أبو نعيم حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أن عائشة -رضي الـلـه عنها- كانت تقول لما نزلت هذه الآية (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) أخذن أزرهن فشققنها من قبل الحواشي فاختمرن بها))[2].

والحديثان متابَعان من طرق أخرى.

فرواية أحمد بن شبيب عن أبيه عن الزهري، تابعه عند أبي داود أحمد بن صالح وسليمان بن داود المهري وابن السرح وأحمد بن سعيد الهمداني كلهم عن ابن وهب عن قرة بن عبد الرحمن المعافري عن ابن شهاب به[3].

وأخرجه البيهقي من طريق البخاري عن أحمد بن شبيب به[4].

ورواية أحمد بن شبيب هذه رواه البخاري بصيغة التعليق جزماً، وقد وصله ابن حجر في تغليق التعليق فقال: ((قَالَ أَبُو بكر بن مرْدَوَيْه فِي تَفْسِيره قرئَ عَلَى أبي عَمْرو أَحْمد بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم ثَنَا مُوسَى بن سعيد هُوَ الدنداني ثَنَا أَحْمد بن شبيب ثَنَا أبي عَن يُونُس عَن الزُّهْرِيّ عَن عُرْوَة عَن عَائِشَة قَالَت يرحم الـلـه نسَاء الْمُهَاجِرَات))[5].

وأما حديث أبي نعيم عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية، فقد تابع أبو نعيم عبد الـلـه بن المبارك عند النسائي في الكبرى[6]، والملائي[7]،عند اسحق بن راهويه[8]، وزيد بن الحباب عند الحاكم[9]، كلهم عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم به.

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، تفسير سورة النور، باب: (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ) برقم (4758).

[2]- المصدر نفسه، رقم الحديث (4759).

[3]- أبو داود، السنن، كتاب اللباس، باب: (يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ) برقم (4102).

[4]- البيهقي، السنن الكبرى، رقم الحديث (13286).

[5]- ابن حجر، تغليق التعليق، جزء 4، صفحة 269.

[6]- النسائي، السنن الكبرى، رقم الحديث (11363).

[7]- هو: أبو نعيم الفضل بن دكين ثقة ثبت روى عنه أصحاب الكتب الستة، تقريب التهذيب جزء2، صفحة 446.

[8]- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، مسند اسحق بن راهويه، مكتبة الإيمان، تحقيق د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط 1 ، 1412هـ -1991، رقم الحديث (1280).

[9]- الحاكم، أبو عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، بيروت ، ط 1 ، 1411هـ - 1990م ،رقم الحديث (3459).

وتابع أبان بن صالح إبراهيم بن نافع في روايته عن الحسن بن مسلم عند الطحاوي[1].

الحديث الثامن: أخرج البخاري في باب في الحوض فقال: ((وقال أحمد بن شبيب ابن سعيد الحبطي حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يحدث أن رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم - قال: يرد على يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلئون[2] عن الحوض فأقول يا رب أصحابي. فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى))[3].

ورواه البخاري أيضاً بعد هذا الحديث مباشرة فقال: ((حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه كان يحدث عن أصحاب النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- أن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- قال ((يرد على الحوض رجال من أصحابي فيحلئون عنه فأقول يا رب أصحابي. فيقول إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى)). وقال شعيب عن الزهرى كان أبو هريرة يحدث عن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- فيجلون. وقال عقيل فيحلئون. وقال الزبيدي عن الزهري عن محمد بن علي عن عبيد الـلـه بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم-))[4].

فذكر البخاري رواية أحمد بن شبيب معلقاً بصيغة الجزم، ثم تبعها برواية أحمد بن صالح عن ابن وهب عن يونس به.

وعلق كذلك رواية الزبيدي وعقيل عن الزهري به.

وتعليق أحمد بن شبيب وصله ابن حجر في تغليق التعليق[5].

والحديث مروي عن عدد من الصحابة بألفاظ مختلفة منهم:

---

[1]- الطحاوي، شرح مشكل الآثار، جزء 3، صفحة 114.

[2]- قال ابن الجوزي: ((فيحلئون عنه)) أي: يمنعون يقال حلأت الرجل عن الماء إذا منعته أن يرد، كشف المشكل من أحاديث الصحيحين، جزء1، صفحة 988.

[3]- البخاري، الصحيح، كتاب الرقاق، باب: في الحوض رقم الحديث (6585).

[4]- المصدر نفسه، رقم الحديث (6586).

[5]- ابن حجر، تغليق التعليق، جزء 5، صفحة 187.

أولاً: عبد اللـه بن عباس: رواه البخاري[1]، ومسلم[2]، والترمذي[3]، وابن أبي شيبة[4]، وابن حبان[5]، وابن أبي داود في البعث[6]، وابن وضاح في البدع[7]، ويعقوب بن شيبة في مسند عمر[8].

ثانياً: عن أبي وائل عن عبد اللـه بن مسعود: رواه البخاري[9]، وأحمد[10]، والبزار[11]، والشاشي[12]، وابن عساكر في معجم الشيوخ[13].

ثالثاً: عن شقيق عن عبد اللـه بن مسعود: رواه مسلم[14]، وأحمد[15]، وأبي يعلى[16]، وابن عساكر في معجم الشيوخ [17].

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، تفسير سورة الأنبياء، باب: (**كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ**) برقم (4740).

[2]- مسلم، الصحيح، جزء4، صفحة 2194 برقم (58 - 2860).

[3]- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، تحقيق أحمد محمد شاكر، كتاب صفة القيامة والرقاق والورع، باب: ما جاء في شأن المحشر، برقم (2423).

[4]- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد اللـه بن محمد، مسند ابن أبي شيبة، دار الوطن – الرياض، ط1، 1427 هـ رقم الحديث (34397).

[5]- ابن حبان، الصحيح، رقم الحديث (7347).

[6]- أبو داود السجستاني، البعث، رقم الحديث (24).

[7]- ابن وضاح، محمد بن وضاح القرطبي، البدع والنهي عنها، دار الصفا - القاهرة، تحقيق محمد أحمد دهمان، ط 1، 1411 هـ - 1990، رقم الحديث (152).

[8]- يعقوب بن شيبة، أبو يوسف بن الصلت السدوسي، مسند عمر بن الخطاب، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط 1، 1405 هـ رقم الحديث (28، 29).

[9]- البخاري، الصحيح، كتاب الرقاق، باب: في الحوض، برقم (6576).

[10]- أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث (3812، 3866، 4180، 3451).

[11]- البزار، المسند، رقم الحديث (1685، 1709).

[12]- الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب، مسند الشاشي، مكتبة العلوم والحكم، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين اللـه، ط 1، المدينة المنورة، 1410هـ رقم الحديث (475).

[13]- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة اللـه الشافعي، معجم الشيوخ، دار البشائر- دمشق ، تحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين، رقم الحديث (720).

[14]- مسلم، الصحيح، جزء4، 1796 برقم (32 - 2297).

[15]- أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث (3639و 4042).

[16]- أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، مسند أبي يعلى، دار المأمون للتراث، تحقيق حسين سليم أسد، ط 1، رقم الحديث (5199).

[17]- ابن عساكر، معجم الشيوخ، رقم الحديث (1519).

رابعاً: عن حذيفة: رواه ابن أبي شيبة[1]، ونعيم بن حماد في الفتن[2].

خامساً: أبي موسى: رواه البزار[3].

سادساً: أنس: رواه أبو يعلى[4]، وعبد بن حميد[5].

سابعاً: أم سلمة: رواه البيهقي في البعث والنشور[6].

ثامناً: عن مرة عن رجل من أصحاب النبي صلى الـلـه عليه وسلم: رواه أحمد[7] ورواه أبو عمر المديني في جزء حديث نضر الـلـه امرأ وسمى الرجل ابن مسعود.

المبحث الرابع: رواة وصفوا بالترك غير الاصطلاحي.

تقدم في الفصل السابق أن الراوي إذا حُكم عليه بالترك فذلك بسبب وجود ما يمنع قبول روايته من تهمته بالكذب أو اختلاطه اختلاطاً فاحشاً إلى غير ذلك من الأسباب التي يترك بها الراوي، وقد يطلق لفظ الترك ولا يكون المقصود بذلك عدم قبول رواية الراوي وإنما يقصد عدم الكتابة عنه أو عدم حضور مجلسه أو غير ذلك وهذا ما يطلق عليه بالترك غير الاصطلاحي، لأن معناه وقع على خلاف المعنى الاصطلاحي المعروف من ترك روايات الراوي وعدم قبولها وهكذا.

ومن الرواة الذين أطلق عليهم الترك غير الاصطلاحي هو:

عطاء بن أبي رَباح أبو محمد المكي مولى آل أبي خُثَيم ، عامل عمر بن الخطاب على مكة ، ويقال : مولى بني جُمَح[8].

---

[1]- ابن أبي شيبة، المصنف، رقم الحديث (37177).

[2]- نعيم بن حماد، أبو عبد الـلـه المروزي، الفتن، مكتبة التوحيد- القاهرة، تحقيق سمير أمين الزهيري، ط 1، 1412 هـــ ، جزء 1، صفحة 47.

[3]- البزار، المسند، رقم الحديث (3168).

[4]- أبو يعلى الموصلي، المسند ، رقم الحديث (3942).

[5]- عبد بن حميد، المسند، رقم الحديث (1213).

[6]- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، البعث والنشور، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، تحقيق بسيوني زغلول، ط 1، 1405 هـ - 1988م، رقم الحديث (132).

[7]- أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث (23544).

[8]- قال ابن الجزري: وهم بطن من قريش وهو جمع بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، اللباب في تهذيب الأنساب، جزء 1، صفحة 291.

وذلك ما ذكره المزي عن محمد بن عبد الرحيم، عن علي بن المديني: ((كان عطاء بآخرة تركه ابن جريج وقيس بن سعد[1]))[2].

وقال ابن حجر: ((وقال يعقوب بن سفيان: سمعت سليمان بن حرب يذكر عن بعض مشيخته قال: رأيت قيس بن سعد قد ترك مجالسة عطاء، قال: فسألته عن ذلك فقال: إنه نَسِيَ أو تغير فكدت أن أفسد سماعي منه))[3].

فبين أن مراد ابن المديني من أن قيس بن سعد ترك عطاء بن أبي رباح أي أنه ترك مجالسته وعدم الكتابة عنه.

ولذلك قال الذهبي: ((وروى محمد بن عبد الرحيم، عن علي بن المديني، قال: كان عطاء بآخرة قد تركه ابن جريج، وقيس بن سعد.

قلت: لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضى))[4].

وقال في سير أعلام النبلاء: ((لم يعن علي -بقوله: تركه هذان- الترك العرفي، ولكنه كبر وضعفت حواسه، وكانا قد تكفيا منه، وتفقها، وأكثرا عنه، فبطلا، فهذا مراده بقوله: تركاه))[5].

ومما يدل على ذلك أمران:

الأمر الأول: أن عطاء بن أبي رباح إمام من أئمة التابعين حفظاً وثقة وفقهاً، وأنه موصوف بالحفظ لحديثه والضبط له، وأن الأئمة لم يتكلموا فيه بشئ سوى أنهم تكلموا عن مرسلاته لأنه كان يأخذ عن كل أحد، أما ما أسنده فهو من الأئمة المقدمين في ذلك.

ولذلك قال ابن حبان: ((وكان من سادات التابعين فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً))[6].

الأمر الثاني: أن عطاء بن أبي رباح لم يصفه الأئمة بالاختلاط، ولم يذكره أحد ممن صنف في المختلطين في كتبهم، ويدل على ذلك أنه لم يختلط رحمه الـلـه تعالى.

---

[1]- هو قيس بن سعد المكي أبو عبد الملك ويقال أبو عبد الـلـه الحبشي مولى نافع بن علقمه، وثقه أحمد وأبو زرعة الرازي ويعقوب بن شيبة وأبو داود وغيرهم، تهذيب الكمال جزء 24، صفحة 48-49.

[2]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 20، صفحة 83.

[3]- تهذيب التهذيب، جزء 7، صفحة 182.

[4]- الذهبي، ميزان الاعتدال جزء 3، صفحة 70.

[5]- جزء 9، صفحة 95.

[6]- ابن حبان، الثقات، جزء 5، صفحة 199.

وما ذكره قيس بن سعد من أن عطاء بن أبي رباح عمي في آخر عمره وتغير لا يدل على أنه اختلط، بل هذا التغير المذكور هو أمر طبيعي لكل من تأخر في العمر بشرط أن لا يؤثر في حديثه وروايته، وهذا ما حصل لعطاء بن أبي رباح، بدليل أن قيساً بن سعد لم يذكر أنه اختل ضبطه أو أخطأ في حديثه، وإنما ذكر أنه خاف على سماعه منه، فكأنه اكتفى بما سمعه منه قبل أن يفقد بصره.

وحتى لو كان قيس بن سعد يقصد أنه اختلط فهذا يخالف ما عليه جماهير الأئمة من ثقة عطاء بن أبي رباح وأنه من سادات التابعين علماً وعملاً وفقهاً وورعاً، فيكون القول قول الأئمة واللـه أعلم.

المبحث الخامس: رواة متروكون نُسِبوا إلى رواة البخاري ومسلم على سبيل الوهم والخطأ.

إن الاهتمام بالصحيحين يستدعي لزوماً الاهتمام برجالهما وضبط أسمائهم ومعرفة مراتبهم جرحاً وتعديلاً، ومن المهم في هذا الباب أن يحقق الأمر في رجال الصحيحين، فليس كل من جرى ذكره في الصحيحين أن يكون من رجالهما، فقد يذكران اسم رجل جاء ذكره في قصة معينة ساقاها بتمامها، ولذلك نسب إلى رجال الصحيحين ممن ليسوا من رجالهما على سبيل الوهم والخطأ ومن أولئك الرواة:

الأول: الحسن بن عمارة بن المُضَرِّب البَجَلي مولاهم الكوفي أبو محمد.

روى له الترمذي وابن ماجه، واختلف هل روى له البخاري تعليقا أم لا كما سيأتي بيانه إن شاء اللـه تعالى.

من وصفه بالترك:

اتفق الأئمة على تضعيفه ورد حديثه، وحكم عليه بالترك الإمام أحمد وأبو حاتم ومسلم والنسائي وغيرهم، وبالغ شعبة فاتهمه بالكذب وبين ابن حبان سبب ذلك فقال: ((كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من مُوسَى بن مَطِير وأبي العطوف وأبان بن أبي عياش وأضرابهم، ثم يسقط أسماءهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين، فكان الحسن ابن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسهم عن هؤلاء وإسقاطهم من الأخبار حتى التزقت الموضوعات به، وأرجو أن اللـه عز وجل يرفع لشعبة في الجنان درجات لا يبلغها غيره إلا من عمل عمله بذبه الكذب عمن أخبر اللـه عز وجل أنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى- صلى اللـه عليه وسلم-))[1].

ولذلك نقل الساجي اتفاق الأئمة على ترك حديثه فقال: ((ضعيف متروك أجمع أهل الحديث على ترك حديثه))[2].

[1]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 1، صفحة 229.

[2]- ينظر كتاب تهذيب التهذيب، جزء 2، صفحة 265.

ولا أريد أن أطيل في بيان حال الحسن بن عمارة لظهور ضعفه واتفاق أكثر الأئمة على ترك حديثه، لكن المهم هنا هل روى له البخاري تعليقاً أم لا.

فأقول: رمز الحافظ المزي في تهذيب الكمال للحسن بن عمارة برمز (خت ت ق)[1] أي: روى له البخاري تعليقاً والترمذي وابن ماجة، إشارة منه للحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب المناقب فقال: ((حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللـهِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا شَبِيبُ بْنُ غَرْقَدَةَ قَالَ سَمِعْتُ الْحَىَّ يُحَدِّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِىَّ -صلى اللـه عليه وسلم- أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِى بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِى بَيْعِهِ، وَكَانَ لَوِ اشْتَرَى التُّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ. قَالَ سُفْيَانُ كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ جَاءَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ، قَالَ سَمِعَهُ شَبِيبٌ مِنْ عُرْوَةَ، فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ شَبِيبٌ إِنِّى لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ عُرْوَةَ، قَالَ سَمِعْتُ الْحَىَّ يُخْبِرُونَهُ عَنْهُ))[2].

ففي هذا الحديث قول البخاري (وقال سفيان كان الحسن بن عمارة جاءنا بهذا الحديث عنه).

ففهم المزي رحمه اللـه تعالى من قول البخاري هذا أنه علق قول سفيان عن الحسن بن عمارة، فرمز برمز تعليق البخاري له.

ونَبَّه الحافظ ابن حجر على ذلك في تهذيب التهذيب فقال: ((فلم يعلق له البخاري شيئاً بل هذا مما يدل على سوء حفظه وكان يلزم الشيخ على هذا أن يعلم له علامة في مقدمة مسلم فقد ذكره مسلم في المقدمة بنحو هذا وقد بالغ ابن القطان في الإنكار على من زعم أن البخاري أخرج حديث عروة في شراء الشاة وقال إن البخاري إنما قصد إخراج حديث الخيل فانجر به السياق))[3].

ولم يرمز الذهبي في الكاشف برمز تعليق البخاري له، بل ذكر أن الترمذي وابن ماجه رووا عنه، وكذلك فعل في تاريخ الإسلام وميزان الاعتدال، لكنه لم ينبه عليه في تذهيب التهذيب، بل أبقى رمز المزي كما هو[4].

وكذلك لم يذكره أبو الوليد الباجي من رواة البخاري في كتابه التعديل والتجريح، بل أشار إلى قول سفيان المتقدم في ترجمة شبيب بن غرقدة، ولا الكلاباذي في رجال البخاري[5].

---

[1]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 6، صفحة 265.

[2]- البخاري، الصحيح، كتاب المناقب، باب: 28 برقم (3642).

[3]- ابن حجر، تهذيب التهذيب، جزء 2، صفحة 265.

[4]- الذهبي، شمس الدين أبي عبد اللـه محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، تحقيق محمد عوامة، ط 1، 1413- 1992، جزء 1، صفحة 328، وميزان الاعتدال، جزء 1، صفحة 513.

[5]- الباجي، التعديل والتجريح، جزء 3، صفحة 1314.

ونبه على ذلك أبو الحسن القطان حيث قال: ((فأورد به (أي البخاري في الباب) حديث عروة وما بعده واعتمد فيه إسناد سفيان، عن شبيب بن غرقدة، قال: سمعت عروة، وجرى في سياق القصة من قصة الدينار ما ليس من مقصوده ولا على شرطه مما حدث به شبيب عن الحي، عن عروة، فاعلم ذلك))[1].

قال ابن حجر: ((الحسن بن عمارة الكوفي مشهور رماه شعبة بالكذب وأطبقوا على تركه وليس له في الصحيحين رواية، إلا أن المزي عَلَّم على ترجمته علامة تعليق البخاري ولم يعلق له البخاري شيئاً أصلاً إلا أنه قال في كتاب المناقب حدثنا علي بن عبد الـلـه حدثنا سفيان حدثنا شبيب بن غرقدة قال سمعت الحي يذكرون عن عروة يعني البارقي أن النبي صلى الـلـه عليه وسلم أعطاه ديناراً ليشتري له به شاة فذكر الحديث قال سفيان: كان الحسن ابن عمارة جاءنا بهذا الحديث عنه يعني عن شبيب قال سمعته من عروة قال فأتيت شبيباً فقال لي إني لم أسمعه من عروة إنما سمعت الحي يخبرون عنه ولكني سمعته يقول قال النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- الخيل معقود بنواصيها الخير فهذا كما ترى لم يقصد البخاري الرواية عن الحسن بن عمارة ولا الاستشهاد به بل أراد بسياقه ذلك أن يبين أنه لم يحفظ الإسناد الذي حدثه به عروة ومما يدل على أن البخاري لم يقصد تخريج الحديث الأول أنه أخرج هذا في أثناء أحاديث عدة في فضل الخيل وقد بالغ أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم في الإنكار على من زعم أن البخاري أخرج حديث شراء الشاة قالوا وإنما أخرج حديث الخيل فانجر به سياق القصة إلى تخريج حديث الشاة وهذا كما قلناه وهو لائح لا خفاء به والـلـه الموفق))[2].

وقال أيضاً: ((وما له في البخاري إلا هذا الموضع. قوله: (جاءنا بهذا الحديث) عنه أي: عن شبيب بن غرقدة. قوله: قال: أي: (الحسن سمعه شبيب عن عروة فأتيته) القائل سفيان والضمير لشبيب، وأراد البخاري بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن عمارة وأن شبيباً لم يسمع الخبر من عروة وإنما سمعه من الحي ولم يسمعه عن عروة فالحديث بهذا ضعيف للجهل بحالهم))[3].

من خلال ما سبق يتبين جملة أمور:

الأمر الأول: أن البخاري ذكر حديث شبيب عن عروة لأسباب من أهمها:

أولاً: أنه أراد أن يبين عدم سماع شبيب هذا الحديث من عروة، وذلك لأن الحديث ليس على شرط البخاري أصلاً، فإن بين شبيب وعروة انقطاعاً، لأنه لم يسمعه منه وإنما سمعه من الحي، وهذا فيه إبهام فلا يعرف ممن سمع شبيب الحديث، فيكون قصد في إيراد حديث شبيب هذا لبيان عدم سماعه من عروة.

---

[1]- ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، دار طيبة، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، ط 1، جزء 5، صفحة 164 – 167.

[2]- ابن حجر، فتح الباري، جزء 1، صفحة 397.

[3]- المصدر نفسه، جزء 6، صفحة 634.

ولذلك قال ابن حجر كما مر قريباً: وأراد البخاري بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن عمارة، وأن شبيباً لم يسمع الخبر من عروة وإنما سمعه من الحي ولم يسمعه عن عروة فالحديث بهذا ضعيف للجهل بحالهم.

ثانياً: أن هذا الحديث لم يكن من قصد البخاري إيراده، إنما جره المقام لذكره فبين حاله، وإلا فقصد البخاري إيراد حديث ((الخيل معقود في نواصيها الخير)) وهو الذي ساقه من طرق، فصدر الباب برواية شبيب عن عروة وأنه سمع منه حديث الخيل، وأراد أن يبين علة حديث الشاة وهو عدم سماع شبيب من عروة فبينه، ولو كان حديث الشاة مراداً للبخاري لذكره في بابه كما هو معلوم من طريقة البخاري في إيراد الأحاديث في صحيحه.

قال المنذري في مختصره: وأما تخريج البخاري له في صحيحه في صدر حديث: ((الخيل معقود في نواصيها الخير)) فيحتمل أنه سمع من علي بن المديني على التمام فحدث به كما سمعه وذكر فيه إنكار شبيب بن غرقدة سماعه من عروة حديث شراء الشاة وإنما سمعه من الحي عن عروة ولم يسمع عن عروة إلا قوله صلى الـلـه عليه و سلم: الخير معقود بنواصي الخيل ويشبه أن الحديث في الشراء لو كان على شرطه لأخرجه في "كتاب البيوع-وكتاب الوكالة" كما جرت عادته في الحديث المشتمل على أحكام أن يذكره في الأبواب التي تصلح له ولم يخرجه إلا في هذا الموضع وذكر بعده حديث الخيل من رواية عبد الـلـه بن عمر وأنس ابن مالك وأبي هريرة فدل ذلك على أن مراده حديث الخيل فقط إذ هو على شرطه وقد أخرج مسلم حديث شبيب بن غرقدة عن عروة مقتصراً على ذكر الخيل ولم يذكر حديث الشاة وحديث الشاة من رواية أبي لبيد عن عروة طريق حسنة انتهى[1].

الأمر الثاني: أن الحديث ليس على شرط البخاري أصلاً، فلا يصح نسبته له وذلك لأن الحديث ليس صحيحاً للانقطاع، وللجهالة، فلا يكون على شرط البخاري مطلقاً.

قال ابن القطان (رداً على عبد الحق الأشبيلي حيث نسب الحديث للبخاري): واعلم أن نسبة هذا الحديث إلى البخاري كما ينسب إليه ما يخرجه من صحيح الحديث خطأ، إذ ليس من مذهبه تصحيح حديث في إسناده من لم يسم كهذا الحديث فإن الحي الذين حدثوا به شبيباً لا يعرفون فإن هذا الحديث هكذا منقطع وإنما ساقه البخاري جاراً لما هو مقصوده في آخره من ذكر الخيل، ولذلك أتبعه الأحاديث بذلك من رواية ابن عمر وأنس وأبي هريرة كلها في الخيل فقد تبين من هذا أن مقصد البخاري في الباب المذكور إنما هو سوق أخبار تتضمن أنه عليه السلام أخبر بمغيبات تكون بعده فكان من جملة ذلك حديث: الخيل في نواصيها الخير وكذلك القول فيما يورده البخاري في "صحيحه" من الأحاديث المعلقة والمرسلة والمنقطعة لا ينبغي أن يعتقد أن مذهبه صحتها بل ليس هذا مذهبه إلا فيما يورده بإسناد موصول على ما عرف من شرطه، وإنما اعتمد البخاري في هذا الحديث إسناد سفيان عن شبيب بن غرقدة قال: سمعت عروة يقول: سمعت النبي صلى الـلـه عليه وسلم يقول: "الخير معقود بنواصي الخيل إلى يوم القيامة"، وجرى في سياق الحديث من قصة الدينار والشاة ما ليس من مقصوده ولا على شرطه عن شبيب عن الحي عن عروة انتهى كلامه[2].

---

[1]- الزيلعي، نصب الراية، جزء 4، 91.

[2]- ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، جزء 5، صفحة 165.

الأمر الثالث: وكذلك لا يصح نسبة الحديث للبخاري تعليقاً، فالبخاري لم يخرجه مطلقاً. إنما جره المقام لذكره، أو لبيان ضعفه، أو لبيان عدم سماع شبيب من عروة هذا الحديث فنبه عليه كما سبق، فالمقصود أنه لا يصح نسبة هذا الحديث للبخاري مطلقاً لا أصلاً ولا تعليقاً.

الأمر الرابع: أن الحسن بن عمارة إنما ورد ذكره عرضاً لمّا ساق قول سفيان، ولا يصح إطلاق أن البخاري أخرج له تعليقاً، لأن مثله لا يصح أن يروي عنه البخاري لأنه متروك الحديث، وبعضهم من اتهمه، والصحيح أن البخاري لم يرو عنه مطلقاً واللـه أعلم.

والحديث أخرجه من طريق شبيب عن عروة :

أبو داود[1]، وابن ماجه[2]، وابن أبي شيبة[3]، والبيهقي في الكبرى[4] والطبراني[5].

وروى الحديث من طريق أبي لبيد لِمازة بن زَبّار[6]:

الترمذي[7] فقال: ((حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ وَهُوَ ابْنُ هِلاَلٍ أَبُو حَبِيبٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ الأَعْوَرُ الْمُقْرِئُ وَهُوَ ابْنُ مُوسَى الْقَارِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ الخِرِّيتِ، عَنْ أَبِي لَبِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ البَارِقِيِّ، قَالَ: دَفَعَ إِلَيَّ رَسُولُ اللـهِ صَلَّى اللـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا لأَشْتَرِيَ لَهُ شَاةً، فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ، فَبِعْتُ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، وَجِئْتُ بِالشَّاةِ وَالدِّينَارِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ لَهُ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، فَقَالَ لَهُ: بَارَكَ اللـهُ لَكَ فِي صَفْقَةِ يَمِينِكَ، فَكَانَ يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى كُنَاسَةِ الكُوفَةِ فَيَرْبَحُ الرِّبْحَ العَظِيمَ، فَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الكُوفَةِ مَالاً.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خِرِّيتٍ فَذَكَرَ نَحْوَهُ، عَنْ أَبِي لَبِيدٍ)).

وابن ماجة بنفس إسناد الترمذي ولم يسق لفظه[8].

وأحمد من طريق أبي كامل عن سعيد بن زيد عن الزبير بن الخِرِّيت عنه به[9].

---

[1]- أبو داود، السنن، كتاب البيوع، في المضارب يخالف، برقم (3386).

[2]- ابن ماجه، السنن، أبواب الصدقات، باب: الأمين يتجر فيه فيربح برقم (2402).

[3]- ابن أبي شيبة، المصنف برقم (36292).

[4]- البيهقي، السنن الكبرى برقم (11393).

[5]- الطبراني، المعجم الكبير برقم (13852).

[6]- هو الأزدي الجهضمي البصري صدوق ناصبي، تقريب التهذيب، جزء2، صفحة 464.

[7]- الترمذي، السنن، كتاب فضائل الجهاد، باب: جاء في فضل من ارتبط فرسا في سبيل اللـه برقم (1258).

[8]- ابن ماجه، السنن، كتاب الصدقات، باب: الأمين يتجر فيه فيربح برقم (2204).

[9]- أحمد بن حنبل، المسند برقم (19381).

والطبراني في الكبير[1] من طريق: عَلِي بن عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بن إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بن زَيْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بن حَرِيثٍ عنه به وغيرهم.

وبهذا يتبين أن البخاري لم يرو للحسن بن عمارة مطلقاً، فلا يصح نسبة ذلك للإمام البخاري واللـه أعلم.

الثاني: عبد الكريم بن أبي المُخارق، واسمه قيس ويقال: طارق أبو أمية المعلم البصري نزل مكة.

روى له الترمذي والنسائي وابن ماجة[2].

من وصفه بالترك:

اتفق على ترك عبد الكريم بن أبي المخارق يحيى القطان وابن مهدي[3]، والنسائي[4]، والدارقطني[5].

قال ابن حبان: ((كان فقيهاً يقول بالإرجاء وكان كثير الوهم فاحش الخطأ فيما يروي، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره))[6].

وقال ابن أبي حاتم: ((أنبأنا محمد بن حماد أبو عبد اللـه الطهراني نا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أنه ذكر عبد الكريم أبا أمية فقال: كان غير ثقة قلت لم يا أبا بكر قال سألني عن أحاديث لعكرمة فحدثته بها فكان يقول بعد يحدثني عكرمة))[7].

وأشار ابن الجوزي إلى اتهامه بوضع حديث ((يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة)).

ثم قال: ((هذا حديث لا يصح عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم، والمتهم به عبد الكريم ابن أبي المخارق أبو أمية البصري))[8].

---

[1]- الطبراني، المعجم الكبير برقم (13860)، هكذا وقع في المعجم (الزبير بن حريث) بالحاء بدل الخاء، وبالثاء بدل التاء، وهو وهم والصحيح الزبير بن الخِرِّيت بالخاء المعجمة والراء المشددة المكسورة والتاء وهو البصري، تقريب التهذيب، جزء ذ، صفحة 214.

[2]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 18، صفحة 259-260.

[3]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 59.

[4]- النسائي، الضعفاء والمتروكين، صفحة 212.

[5]- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، سؤآلات البرقاني للدارقطني، كتب خانه جميلي، تحقيق د. عبد الرحيم أحمد محمد القشقري، ط 1، صفحة 45، وسنن الدارقطني، جزء 1، صفحة 163.

[6]- ابن حبان، كتاب المجروحين، جزء 2، صفحة 144.

[7]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 6، صفحة 59.

[8]- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي، الموضوعات، دار الكتب العلمية، ط 1، 1386- 1966، ضبط وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، جزء 3، صفحة 55.

المناقشة:

اتفق الأئمة على تضعيفه ورد حديثه، وذهب أكثر الأئمة إلى تركه وعدم الاحتجاج به مطلقاً، وعيب على مالك روايته عنه حتى قال الدارقطني: ولانعلم مالكاً روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري واللـه أعلم[1].

ولذلك ذهب أبو حاتم إلى ضعفه، وقال أبو زرعة لين[2]، وضعفه كذلك أحمد[3]، وابن عيينة[4]، وابن معين[5]، ونقل الدارمي عنه أنه قال: ليس بشيء[6] وقال أبو داود ليس بالقوي[7]، وقال ابن عدي بعد أن ذكر جملة من أحاديث ابن أبي المخارق: ولعبد الكريم بن أمية من الحديث غير ما ذكرت والضعف بين على كل ما يرويه[8].

ورجح كل من الذهبي[9]، وابن حجر[10]، تضعيف ابن أبي المخارق وعدم تركه.

والراجح من كلام العلماء أن ضعف ابن أبي المخارق شديد جداً لكن لا يصل إلى حد الترك، لكن الذي يشكل استشهاد البخاري ومسلم به، والأمر يحتاج إلى مزيد تحقيق والوقوف على جميع روايته والحكم عليها واللـه أعلم.

رواية البخاري ومسلم عنه:

أولاً: رواية البخاري له:

اختلف العلماء في هل روى البخاري عن عبد الكريم بن أبي المخارق أم لا.

فذهب المزي إلى أن البخاري روي عنه تعليقاً في موضع واحد من صحيحه، وهو في باب التهجد من الليل، قال البخاري: ((حدثنا علي بن عبداللـه قال حدثنا سفيان قال حدثنا سليمان بن أبي مسلم عن طاوس سمع ابن عباس

---

[1]- الدارقطني، سؤآلات، صفحة 288.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- أحمد بن حنبل، بحر الدم، صفحة 101.

[4]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء 3، صفحة 63.

[5]- ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، جزء 2، صفحة 100.

[6]- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، دار المأمون للتراث - دمشق، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، 1400هـ ، صفحة 178.

[7]- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سؤآلات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، تحقيق محمد علي قاسم العمري، ط 1، صفحة 163.

[8]- ابن عدي، الكامل، جزء 5، صفحة 340.

[9]- انظر السير، جزء 6، صفحة 83، وتاريخ الإسلام، جزء 8، صفحة 166، وتذكرة الحفاظ، جزء 1، صفحة 140، والمغني، صفحة 194.

[10]- ابن حجر، تقريب التهذيب، صفحة 361.

– رضى الـلـه عنهما – قال كان النبى – صلى الـلـه عليه وسلم – إذا قام من الليل يتهجد قال «الـلـهم لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد، لك ملك السموات والأرض ومن فيهن،ولك الحمد أنت نور السموات والأرض، ولك الحمد أنت الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، وقولك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، ومحمد – صلى الـلـه عليه وسلم - حق، والساعة حق، الـلـهم لك أسلمت، وبك آمنت وعليك توكلت، وإليك أنبت، وبك خاصمت، وإليك حاكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت - أو لا إله غيرك -». قال سفيان وزاد عبد الكريم أبو أمية «ولا حول ولا قوة إلا بالـلـه»))[1].

فاعتبر قوله ((وزاد عبد الكريم ...)) تعليقاً، ولذلك رمز عند اسمه (خت) إشارة منه إلى أن البخاري روى له في التعاليق، كما تقدم في أول ترجمته.

وكذلك ذهب الذهبي إلى ذلك بل ذكر أن عبد الكريم ليس بمطرح لرواية البخاري ومسلم له فقال: ((وقد استشهد به البخاري في صحيحه،وخرج له مسلم متابعة))[2].

وقال أيضاً: ((وقد أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وهذا يدل على أنه ليس بمطرح))[3].

وذهب ابن حجر إلى أن البخاري لم يرو عن عبد الكريم هذا مطلقاً لا مسنداً ولا معلقاً، وإنما أورده كما حصل له فقال: ((ولم يقصد البخاري الاحتجاج به، وإنما أورده كما حصل عنده واحتجاجه إنما هو بأصل الحديث عن سليمان بن أبي مسلم كعادته في ذلك وقد مضى له شبيه بهذا العمل في ترجمة عبد الرحمن المسعودي وعلم المزي في التهذيب على ترجمته علامة تعليق البخاري وليس ذلك بجيد منه الـلـه الموفق))[4].

ورد العيني على ابن حجر قوله هذا فقال: ((وقال الحافظ المنذري قد استشهد البخاري بابن أبي المخارق هذا في باب التهجد بالليل فقال: وقال سفيان يعني: ابن عيينة: وزاد عبد الكريم أبو أمية ولا حول ولاقوة إلا بالـلـه، وقال المقدسي في كتاب (رجال الصحيحين) فيمن اسمه عبد الكريم بن أبي المخارق: سمع مجاهداً في الحج روى عن سفيان بن عيينة وهو حديث واحد عندهما عن مجاهد عن ابن أبي ليلي عن علي رضي الـلـه تعالى عنه قال أمرني رسول الـلـه أن أقوم على بدنه وأن أقسم جلودها وجلالها وأمرني أن لا أعطي الجازر منها وقال نحن نعطيه من عندنا فهذا كما رأيت كلام المنذري يقوي ما مال إليه المزي من أنه معلق وأن عبد الكريم استشهد به البخاري وكلام المقدسي يصرح بأنه من رجال البخاري وبهذا يرد ما قاله بعضهم وليس لعبد الكريم هذا في (صحيح البخاري) إلا هذا الموضع ولم يقصد البخاري

---

[1]- البخاري، الصحيح، كتاب التهجد، باب: التهجد بالليل برقم (1120).

[2]- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الـلـه محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الغرب الإسلامي، تحقيق د. بشار عواد معروف، ط 1، جزء 8، صفحة 168.

[3]- الذهبي، ميزان الاعتدال، جزء 2، صفحة 646، وانظر أيضاً المغني، صفحة 194.

[4]- ابن حجر، فتح الباري، جزء 1، صفحة 421.

التخريج له فلأجل ذلك لا يعدونه من رجاله وإنما وقعت عنه زيادة في الخبر غير مقصودة بذاتها، قلت: بين كلامه هذا وبين قوله فيما مضى هذا موصول بالإسناد الأول تناقض لا يخفى))[1].

والذي يترجح لي من ذلك قول ابن حجر واللـه أعلم، وذلك لعدة أمور من أهمها:

الأول: أن البخاري أراد رواية سفيان عن سليمان عن طاوس، فسمعها هكذا مع زيادة ابن أبي المخارق، فرواها البخاري كما سمعها، ولذلك فإن لفظ الزيادة من كلام سفيان ابن عيينة، ولم يقصد الإتيان بزيادة أبي أمية، وهذا له مثيل في صنيع البخاري، ومن أمثلته ما تقدم في ترجمة الحسن بن عمارة، وكلام ابن القطان في ذلك.

ومما يدل على ذلك أن لفظ الزيادة وقعت في حديث سفيان من غير طريق البخاري، فقد رواه ابن خزيمة من طريق عبد الجبار بن العلاء عن سفيان[2]، ورواها البيهقي من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، والحميدي، كليهما عن سفيان[3].

الثاني: أن لفظ الزيادة من لفظ سفيان، لا من لفظ البخاري ولا من شيخه ابن المديني، فأراد البخاري أن يبين ما وقع فيه سفيان من روايته عن شيخين أحدهما ضعيف فأراد البخاري التنبيه على ذلك واللـه أعلم.

والمقصود أن البخاري لم يرو عن عبد الكريم بن أبي المخارق مطلقاً.

تنبيه مهم: ورد اسم عبد الكريم في صحيح البخاري غير منسوب، ولم يبين البخاري من هذا عبد الكريم، ومَنْ سُمّيَ بهذا الاسم من رجال البخاري اثنان هما:

الأول: عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري الذي تقدمت ترجمته.

الثاني: عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحراني، روى له أصحاب الكتب الستة، وهو ثقة معروف[4].

مع أن البخاري قد روى عن الجزري حديثاً مسنداً ونسبه له[5]، وروى عن عبد الكريم حديثين مسندين ولم ينسبه[6].

---

[1]- العيني، بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، جزء 7، صفحة 168.

[2]- ابن خزيمة، الصحيح ، رقم الحديث (1151).

[3]- البيهقي، السنن الكبرى، رقم الحديث (4441).

[4]- المزي، تهذيب الكمال، 18، صفحة 252 وما بعدها.

[5]- البخاري، الصحيح، كتاب التفسير، تفسير سورة إقرأباسم ربك الذي خلق، باب: (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ)، برقم (4958).

[6]- الأول: في كتاب المغازي، باب: 5، برقم (3954)، والثاني: كتاب التفسير، تفسير سورة النساء، باب: لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون فى سبيل اللـه، برقم (4595).

وروى ثلاثة أحاديث معلقة عن عبد الكريم ولم يبين من هو الجزري الثقة، أم أبو أمية البصري المجمع على ضعفه[1].

واختلف في عبد الكريم هذا الذي لم ينسبه لكن الراجح أنه الجزري أبو سعيد الثقة.

قال ابن حجر: وفي أوائل المغازي من طريق هشام عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أنه سمع مقسماً فزعم بعضهم أن عبد الكريم هذا هو ابن أبي المخارق وليس كذلك بل هو الجزري كما جاء مصرحاً به في مستخرج أبي نعيم من طريق سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جريج[2].

وصرح ابن حجر بأن البخاري لم يخرج لعبد الكريم بن أبي المخارق شيئاً مسنداً[3].

ثانياً: رواية مسلم له:

ذكر ابن منجويه والمزي والذهبي وغيرهم أن مسلماً روى له حديثاً واحداً متابعة عن مجاهد في الحج.

قال ابن منجويه: ((روى عن مجاهد في الحج)) [4].

وقال المزي: ((استشهد به البخاري، وروى له مسلم في "المتابعات"، وأبو داود في كتاب"المسائل"، والباقون.

ذكره البخاري في "باب التهجد بالليل" عقيب حديث سفيان بن عيينة، عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس، قال سفيان: وزاد عبد الكريم أبو أمية: ولا حول ولا قوة إلا بالـلـه.

قال الحافظ أبو محمد عبد الـلـه بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي: بين مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري، فلم ينبه من أمره على شيء فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في "التاريخ": كل من لم أبين فيه جرحة فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل))[5].

وقال الذهبي: ((عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية عن مجاهد ضعيف تركه بعضهم روى له البخاري تعليقاً ومسلم متابعة)) [6].

---

[1]- الأول: كتاب الحج، باب: لا يعطى الجزار من الهدى شيئا، برقم (1716). والثاني: في باب: حج النساء، برقم (1863)، والثالث: كتاب المغازي، باب: 54، برقم (4313).

[2]- ابن حجر، فتح الباري، جزء 1، صفحة 420.

[3]- المصدر نفسه، جزء 7، صفحة 290.

[4]- ابن منجويه، أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، رجال صحيح مسلم، دار المعرفة - بيروت، تحقيق عبد الـلـه الليثي، جزء 1، صفحة 443.

[5]- المزي، تهذيب الكمال جزء 18، صفحة 265.

[6]- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الـلـه محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق نورد الدين عتر، جزء 2 صفحة 402.

والصحيح أن مسلماً لم يرو عن عبد الكريم بن أبي المخارق في صحيحه مطلقاً، وإنما جاء ذكره في مقدمة الصحيح من تضعيف أيوب له فقال مسلم:

((وحدثني محمد بن رافع وحجاج بن الشاعر قالا حدثنا عبد الرزاق قال قال معمر ما رأيت أيوب اغتاب أحداً قط إلا عبدالكريم يعني: أبا أمية فإنه ذكره فقال رحمه الـلـه: كان غير ثقة، لقد سألني عن حديث لعكرمة ثم قال: سمعت عكرمة)) [1].

وأما الحديث الذي أشار إليه ابن منجويه في الحج هو ما رواه مسلم في صحيحه فقال: ((وحدثنا محمد بن أبي عمر حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح وأيوب وحميد وعبد الكريم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الـلـه عنه أن النبي صلى الـلـه عليه و سلم مر به وهو بالحديبية قبل أن يدخل مكة وهو محرم وهو يوقد تحت قدر والقمل يتهافت على وجهه فقال: أيؤذيك هوامك هذه؟ قال نعم قال فاحلق رأسك وأطعم فرقاً بين ستة مساكين (والفرقة ثلاثة آصع) أو صم ثلاثة أيام أو انسك نسيكة قال ابن أبي نجيح أو أذبح شاة))[2].

فذكر مسلم عبد الكريم من ضمن الرواة الذين رووا الحديث عن مجاهد، ولم يبين مسلم من عبد الكريم هذا، هل هو الجزري أم ابن أبي المخارق.

فذهب المزي وابن منجويه والذهبي إلى أنه ابن أبي المخارق كما تقدم كلامهم.

مع أن الصحيح أنه الجزري وذلك لعدة أمور:

أولاً: أن حديث مجاهد هذا هو من رواية عبد الكريم الجزري وليس ابن أبي المخارق ومما يدل على ذلك رواية مالك في الموطأ فقد روى حديث مجاهد هذا من طريق الجزري فقال: ((أخبرنا مالك حدثنا عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعباً بن عجرة: أنه كان مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم محرماً فآذاه القمل في رأسه فأمره رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أن يحلق رأسه وقال: صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين مدين أو نسك شاة أي ذلك فعلت أجزأ عنك)) [3].

مع أنه اختلف على مالك في روايته لهذا الحديث فقد روى الشافعي عن مالك هذا الحديث من طريق عبد الكريم الجزري عن ابن أبي ليلى من غير ذكر مجاهد، وغلط الشافعي مالكاً في هذه الرواية فقال: ((غلط مالك بن أنس في الحديث، الحفاظ حفظوه عن عبد الكريم، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة))[4].

---

[1]- مسلم، الصحيح ، جزء 1، صفحة 12، ولذلك قال ابن حجر: وله ذكر في مقدمة مسلم وما روى له النسائي إلا قليلاً من السادسة أيضاً مات سنة ست وعشرين وقد شارك الجزري في بعض المشايخ فربما التبس به على من لا فهم له. تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 361.

[2]- مسلم، الصحيح برقم (83- 1201).

[3]- الإمام مالك، أبو عبد الـلـه مالك بن أنس الأصبحي، موطأ مالك - برواية محمد بن الحسن، دار القلم، تحقيق تقي الدين الندوي، ط 1، برقم (503).

[4]- الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، السنن المأثورة، دار المعرفة، ط 1، صفحة 265.

وتعقب أبو جعفر الطبري الشافعي قائلاً: ((لم يغلط مالك فيه قد حدثنا يونس أنبأنا ابن وهب أن مالكاً أخبره، عن عبد الكريم بن مالك الجزري، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم مثله.

قال: وذلك أن مالكاً لم يغلط فيه وأن الغلط كان من غيره إلا أن تكون العرضة التي حضرها الشافعي رحمه الـلـه لم يذكر مالك فيها في هذا الحديث مجاهداً))[1].

والمقصود من ذلك أن الحديث حديث الجزري عن مجاهد وليس ابن أبي المخارق.

ثانياً: أن مسلماً لم يرو عن ابن أبي المخارق وإنما يروي عن الجزري، ولو أراد أن يروي عن ابن أبي المخارق لبينه وذكره بما يميزه عن الجزري، لكن مسلماً لم يميزه بكنية أو بلقب أو بغير ذلك مما يدل قطعاً على أنه أراد الجزري.

ثالثاً: ليس هناك ما يدل على أن عبد الكريم المسمى في هذا الحديث هو ابن أبي المخارق، ولا أعرف وجهاً واحداً يدل على أنه ابن أبي المخارق، مع أن الأدلة دالة على أنه الجزري.

ولذلك تتبع الحافظ ابن حجر كلام المزي قائلاً: ((وأما ما جزم به المقدسي في رجال الصحيحين أن الشيخين أخرجا لعبد الكريم هذا في كتاب الحج حديثه عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي في جلود البدن فهو وهم منه فإنه عند البخاري من رواية ابن جريج ومن رواية الثوري كلاهما عن عبد الكريم فصرح في رواية ابن جريج بأنه الجزري ولم ينسبه في رواية الثوري فأخرجه الإسماعيلي من طريق الثوري فقال في رواية ابن علية كلاهما عن عبد الكريم وصرح في كل من الروايتين أنه الجزري.

وأخرجه من رواية أبي خيثمة زهير بن معاوية عن عبد الكريم ولم ينسبه لكن في سياقه ما يؤخذ منه أنه الجزري والـلـه أعلم، وما رقم المؤلف على اسمه علامة التعليق فليس بجيد لأن البخاري لم يعلق له شيئاً بل هذه الكلمة الزائدة التي أشار إليها هي مسندة عنده إلى عبد الكريم، وأما مسلم فقال المؤلف: روى له في المتابعات وهذا الاطلاق يقتضي انه أخرج له عدة أحاديث، وليس كذلك ليس له في كتابه سوى موضع واحد، وقد قيل أنه ليس هو أبا أمية وإنما هو الجزري، وقد قال الحافظ أبو محمد المنذري: لم يخرج له مسلم شيئاً أصلاً لا متابعة ولا غيره وإنما أخرج لعبد الكريم الجزري وقال النسائي والدارقطني متروك))[2].

ومما يدل على ذلك أيضاً أن الذهبي نقل كلام الشافعي في تغليط مالك ثم تعقبه بأن مالكاً لم يغلط وإنما رووه الحفاظ عنه من رواية الجزري عن مجاهد وأن مسلماً رواه هكذا متصلاً فقال: ((ثم قال الشافعي: غلط مالك فيه، الحفاظ حفظوه عن عبد الكريم الجزري، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى.

---

[1]- المصدر نفسه.

[2]- المزي، تهذيب التهذيب، جزء 6، صفحة 336.

قلت: قد رواه عن مالك - بإثبات مجاهد -: إبراهيم بن طهمان، وابن وهب، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن الحسن الفقيه، وسماع هؤلاء منه قديم.

وأخرجه: مسلم، وغيره، من حديث ابن عيينة، عن عبد الكريم متصلاً))[1].

والعجيب أن هذا الحديث الذي أشار إليه الذهبي هو نفس الحديث الذي ذكره بأن مسلماً روى عن ابن أبي المخارق متابعة، وهنا يؤيد كلام الشافعي في أنه الجزري وهو الصحيح واللـه أعلم.

الثالث: يحيى بن عبد الحميد بن عبد اللـه بن ميمون بن عبد الرحمن الحِمّاني[2] الحافظ أبو زكريا الكوفي لقب جده بَشمين.

من وصفه بالترك:

تركه الإمام أحمد بن حنبل وابن نمير، ورموه بسرقة الحديث.

قال البخاري: يتكلمون فيه، رماه أحمد وابن نمير[3].

وذكره في الضعف اء وقال: يتكلمون فيه عن شريك وغيره سكتوا عنه[4].

وكان الإمام أحمد يحسن الظن به، فلما تبدل وصار يسرق الأحاديث تكلم فيه وجرحه جرحاً شديداً، ومما يدل على ذلك ما ذكره المزي عن أبي عبيد الآجري أنه قال: ((سمعت أبا داود يقول: كان حافظاً، وسألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: ألم تره؟ قلت: بلى قال: إنك إذا رأيته عرفته))[5].

وذكر ابن أبي حاتم عن أحمد بن سهل الاسفرائني قال: ((سمعت أحمد بن حنبل وسُئِلَ عن يحيى الحماني فقال: استبدل))[6].

وقال عبد اللـه بن أحمد بن حنبل: ((قلت لأبي: إن ابني أبي شيبة ذكروا أنهم يقدمون بغداد فما ترى فيهم؟ فقال: قد جاء ابن الحماني إلى ها هنا، فاجتمع عليه الناس، وكان يكذب جهاراً، ابن أبي شيبة على حال يصدق، قلت لأبي:

---

[1]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء 11، صفحة 99.

[2]- قال أبو الحسن الجزري: الحِمّاني بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم وفي آخرها نون - هذه النسبة إلى حمان وهي قبيلة من تميم وهو حمان بن عبد العزيز بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم نزلوا الكوفة والمشهور بهذه النسبة أبو يحيى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن ميمون الحماني روى عن الأعمش والثوري وغيرهما روى عنه ابنه أبو زكريا يحيى وابنه يحيى كان إماماً مكثراً مشهوراً بالحديث. اللباب في تهذيب الأنساب، جزء 1، صفحة 386.

[3]- البخاري، التاريخ الكبير، جزء 8، صفحة 291.

[4]- البخاري، أبو عبد اللـه محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب الضعفاء، مكتبة ابن عباس، ط 1، صفحة 124.

[5]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 31، صفحة 424.

[6]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 9، صفحة 168.

إن ابن الحماني حدث عنك عن إسحاق الأزرق، عن شريك، عن بيان، عن قيس، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم :أبردوا بالصلاة فقال: كذب، ما حدثته به فقلت: حكوا عنه أنه قال: قد سمعته منه في المذاكرة على باب إسماعيل بن علية ، فقال: كذب إنما سمعته من إسحاق بعد ذلك، أنا لم أعلم تلك الأيام أن هذا الحديث غريب حتى سألوني عنه هؤلاء الشباب أو هؤلاء))[1].

وذكر العقيلي عن عبد الـلـه بن أحمد أنه قال: ((وقلت لأبي أخبرني رجل من أصحاب الحديث أنه سمع ابن الحماني يحدث عن شريك عن منصور عن إبراهيم ((وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ))}سورة الشورى، آية39{ قال كانوا يكرهون أن يستذلوا فقال له رجل: هذا الحديث عندنا في كتب ابن المبارك عن شريك عن الحكم النضري عن منصور، فقال: ابن الحماني، حدثنا شريك عن الحكم النضري عن منصور، فقال أبي: ما أجرأه، هذه جرأة شديدة ولم يعجبه ذلك قال وما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث، أو يتلقطها، أو يتلقفها))[2].

وقال الحسين بن إدريس الأنصاري: سمعت ابن عمار يقول: ((يحيى الحماني قد سقط حديثه، قيل: فما علته؟ قال: لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب ولا لأهل المدينة ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه، فهذا يكون هكذا))[3].

وهذا هو السبب في تضعيف يحيى الحماني مع حفظه، فقد كان إماماً في الحديث فبسبب سرقته للحديث أصبح من جملة الضعفاء الذين تركهم الأئمة، ولذلك قال ابن حجر: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث[4].

المناقشة:

اختلف الأئمة في يحيى الحماني اختلافاً شديداً فمع ما قيل فيه من كلام الإمام أحمد وغيره، فقد وثقه ابن معين، فقد روى ابن عدي عن عثمان الدارمي أنه قال: سمعت يحيى بن معين يقول الحماني صدوق مشهور وما بالكوفة مثله ما يقال فيه إلا من حسد[5].

وقال الدوري: لم يزل يحيى بن معين يقول: يحيى بن عبد الحميد ثقة، حتى مات، وروى عنه[6].

---

[1]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 31، صفحة 424.

[2]- العقيلي، الضعفاء الكبير، جزء 4، صفحة 413.

[3]- المزي، تهذيب الكمال جزء 31، صفحة 428.

[4]- ابن حجر، تقريب التهذيب، جزء 2، صفحة 593.

[5]- ابن عدي، الكامل، جزء 9، صفحة 97.

[6]- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، جزء 9، صفحة 169.

وذكر ابن شاهين عن عبد الـلـه بن محمد بن منيع أنه قال: ((كنا على باب يحيى بن عبد الحميد الحماني فجاء يحيى بن معين على بغلته فسأله أصحاب الحديث فأبى وقال جئت مسلماً على أبي زكريا فدخل ثم خرج فسألوه عنه فقال ثقة ثقة))[1].

ولذلك فقد ذكره ابن حبان في الثقات ونقل عن ابن معين توثيقه[2].

والراجح أن يحيى الحماني ضعيف بسبب سرقته للحديث وروايته الغرائب مع أنه كان حافظاً، ولذلك قال فيه الإمام أحمد استبدل كما ذكرته سابقاً.

رواية مسلم عنه:

ذكر المزي وابن حجر أن مسلماً روى له[3]، مع أن ابن منجويه لم يذكره من رجال مسلم، بل ذكر في ترجمة عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري، الرواية التي جاء فيها ذكر يحيى الحماني فقال: ((روى عن أبي حميد أو أبي أسيد في الصلاة وقال مسلم سمعت يحيى بن يحيى يقول كتبت هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال وقال بلغني أن يحيى الحماني يقول وأبي أسيد))[4].

قال الذهبي: ((ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا حديثه عمداً، لكن له ذكر في (صحيح مسلم) في ضبط اسم، فقال عقيب حديث سليمان بن بلال، عن ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد-أو أبي أسيد))[5].

وهذا هو الصحيح لأن الإمام مسلماً لم يرو عن يحيى الحماني وإنما جاء ذكره تبعاً لذكره لرواية سليمان بن بلال، فأراد الإمام مسلم أن يذكر ما وقع له من رواية سليمان بن بلال ومن ضمنها ما بلغه من كلام يحيى الحماني، وكذلك ذكر الإمام مسلم كلام سليمان ابن بلال فيما بلغه من كلام الحماني لأنه يخالف ما ذكره بالسند المتصل فأراد أن يبين الخلاف الواقع في الرواية بين التردد والعطف في اسم أبي حميد وأبي أسيد، مع أن يحيى الحماني متابع في روايته كما سيأتي إن شاء الـلـه تعالى.

وأما الرواية التي ذكرها مسلم عن الحماني فقد أخرجها أبو نعيم في مستخرجه من طريق جعفر بن أبي محمد بن عمرو ثنا أبو حصين الوادعي ثنا يحيى الحماني ثنا سليمان بن بلال ح وثنا أبو محمد بن حبان ثنا عبدان ثنا شباب وعباس العنبري قالا ثنا أبو عامر العقدي ثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن بإسناده مثله[1].

---

[1]- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد الواعظ، تاريخ أسماء الثقات، الدار السلفية - الكويت، تحقيق صبحي السامرائي، ط 1، 1404 هـ - 1984،صفحة 270.

[2]- ابن حبان، كتاب الثقات، جزء 7، صفحة 121.

[3]- المزي، تهذيب الكمال، جزء 31، صفحة 434، وتقريب التهذيب جزء 2، صفحة 593.

[4]- ابن منجويه، رجال مسلم، جزء 1، صفحة 434.

[5]- الذهبي، سير أعلام النبلاء، جزء 20، صفحة 31.

وممن وافق الحماني في روايته عن سليمان بن بلال في رواية العطف: عبد الملك أبو عامر العقدي: أخرجه النسائي[2]، وأحمد[3]، وابن حبان[4]، والبزار[5].

والراجح أن مسلماً لم يرو عن يحيى الحماني شيئاً، وإنما جاء ذكره في صحيح مسلم عرضاً، ولم يقصد مسلم الرواية له واللـه أعلم.

---

[1]- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد اللـه بن أحمد بن إسحق الأصبهاني، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، دار الكتب العلمية، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط 1، يرقم (1607).

[2]- النسائي، المجتبى برقم (729)، وفي الكبرى برقم (810) ورقم (9934).

[3]- أحمد بن حنبل، المسند برقم (16101)، ورقم (23656).

[4]- ابن حبان، الصحيح، برقم (2049).

[5]- البزار، المسند، برقم (3721).

الخاتمة وأهم النتائج

وقبل البدء بذكر النتائج لابد من معرفة أن الإمامين محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري من أعلم أئمة أهل الحديث بالصناعة الحديثية فقد فاقا كثيراً ممن عاصرهما، فهما سارا في ركب الأئمة الكبار كشعبة والقطان وابن كهدي وأحمد وابن معين وعلي بن المديني.

وأن صحيحي البخاري ومسلماً من أصح الكتب بعد كتاب الـلـه تعالى، فقد اجتمعت في أحاديثهما شرائط القبول التي اشترطها الأئمة من جهة اتصال الإسناد وعدالة الرواة وضبطهم وانتفاء الشذوذ والعلة.

وبعد ذلك فأنا أوصي طلبة الحديث النبوي الشريف بالاعتناء بكتابي الصحيحين ودراستهما دراسة مستفيضة، ومن خلال دراستي لهذين الكتابين فإني رأيت أن كثيرا من المباحث المهمة تحتاج إلى دراسة ومن تلك المباحث المهمة:

منهج الشيخين في انتقاء أحاديث من وصف بالبدعة.

وفي ختام هذه الدراسة فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

1- أن انتقاد الأئمة لبعض رواة الصحيحين لا يعني بالضرورة إخراجهم عن قيد القبول بل لأمور زائدة على ذلك ككمال الضبط والإتقان.

2- وأن انتقاد بعض الأئمة لبعض رواة البخاري ومسلم مخالف بتعديل أصحاب الصحيح فلا يقبل إلا بجرح مفسر مبين السبب.

3- وأنه لا يوجد من رواة البخاري ومسلم ممن يستحق أن يوصف بالترك المطلق بحيث لا تحل الرواية عنه مطلقاً.

4- أن رواة البخاري ومسلم لا يوجد فيهم من وصف بالكذب أو بالتهمة، بل أن من وصف منهم بذلك فإنما على سبيل الوهم أو الخطأ.

5- أن من وصف بالترك من رواة البخاري ومسلم فالمقصود به الترك النسبي وهو أن يترك الراوي في حالة معينة أو في وقت معين أو على صفة معينة.

6- أن طريقة البخاري ومسلم في الرواية عن من وصف بالترك النسبي أن يرويا عنه في غير الصفة التي ترك بها، كأن لا يرويا عن الرواي الذي يتفرد وهو ممن لا يحتمل تفرده إلا إذا توبع على روايته وهكذا فيمن لا يحفظ لا يرويان عنه إلا من كتابه، وعمن اختلط لا يرويان إلا ما كان قبل الاختلاط وهكذا.

7- أن للبخاري ومسلم طريقة في انتقاء الأحاديث من روايات المتكلم بهم بحيث لا يرويان من حديثه إلا ما ثبت اتقانه وضبطه لحديثه.

8- أن عدد الرواة الذين وصفوا بالترك أو تركهم بعض الأئمة ممن روى لهم البخاري ومسلم (34) راوياً، اتفق البخاري ومسلم على (9) رواة، وانفرد البخاري بـــ (16) راوياً، وانفرد مسلم بـــ (9) رواة.

9- أن أغلب هؤلاء الرواة لم يرو عنهم البخاري ومسلم إلا قليلاً ولم يرويا إلا ما توبعوا عليه.

10- وأن بعض الأحاديث القليلة التي لم يتابع عليها رواتها وظهر فيها خطأ رواتها فالظاهر أن البخاري ومسلماً إنما رويا تلك الأحاديث لبيان الإختلاف على الراوي في روايته وهما حديثان فقط.

الفهارس

1- فهرس الأحاديث

2- فهرس الرواة المترجم له

3- فهرس المصادر والمراجع

فهرس الأحاديث

إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى أَنْ يَدَّعِيَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ

إن رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم - طرقه وفاطمة

إذا قام من الليل يتهجد

أتت امرأة إلى النبي صلى الـلـه عليه وسلم

أتت رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- بابن لها

أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّاسَ نَزَلُوا مَعَ رَسُولِ الـلـهِ - صلى الـلـه عليه وسلم

أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم

أَرَانِي أَتَسَوَّكُ بِسِوَاكٍ

أَرَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى الـلـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ شَيْخًا

أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ شَاةً، فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ

الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين

ألم ترين إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها

أمر رسول الـلـه - صلى الـلـه عليه وسلم – بالصدقة

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الـلـه

أن النبى -صلى الـلـه عليه وسلم- لم يكن يترك في بيته

أن النبي صلى الـلـه عليه و سلم مر بشاة لمولاة لميمونة

أن أكيدر دومة الجندل أهدى

أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أفاض

أن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أفرد يوم أحد

أنه أول شيء بدأ به حين قدم أنه توضأ ثم طاف

أنه ذكر رجلا من بنى إسرائيل أخذ خشبة

أنه سمع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يقول (لا يجلد..)

أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي رضي الـلـه عنه

أهللنا مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم بالحج

بات رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم بذي الحليفة

تزوجت امرأة في عهد رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم

حجي واشترطي أن محلي حيث تحبسني

حق المسلم على المسلم خمس

رَآنِي أَبُو لُبَابَةَ وَزَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ

رأيت رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم يحتز من كتف

سأل عمر بن الخطاب عن إملاص المرأة

سألت عائشة عن الحرير

سئلت عن المتلاعنين في إمرة مصعب

شهدت مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم الصلاة

شهدت مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم صلاة الخوف

صلى لنا رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم العصر

ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة

ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة

طمثت صفية بنت حيي زوج النبي صلى الـلـه عليه وسلم

عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ

عشر من الفطرة قص الشارب وإعفاء اللحية

قال النبي - صلى الـلـه عليه وسلم - من الغد

قال رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم ضرس الكافر

قال صليت مع النبى - صلى الـلـه عليه وسلم – سجدتين

قام رجل فقال يا رسول الـلـه ماذا تأمرنا

قدمت الشام فأتيت أبا الدرداء في منزله

قدمنا مع النبى - صلى الـلـه عليه وسلم – فأحللنا

كَانَتِ الْكِلاَبُ تَبُولُ وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ

كان ابن عمر إذا استجمر بالألوة غير مطراة

كان إذا رفع رأسه من الركعة الآخرة

كان رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم يصلي وهو مقبل

كان يصلي سجدتين خفيفتين

كانت لي أخت تخطب إلى

كلما مرت بالحجون

كنا مع رسول الـلـه صلى الـلـه عليه و سلم فأتاه

كنت مع ابن عمر حين أصابه سنان الرمح

لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ

لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أُحُدٍ ذَهَبًا

لددناه في مرضه فجعل

لما افتتحت خيبر سألت يهود

مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ

مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّىَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ

مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ

ما يمنعك أن تكلم عثمان لأخيه الوليد

مر به وهو بالحديبية قبل أن يدخل مكة

من أخذ شبرا من الأرض ظلماً

نهى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم عن كراء الأرض

هلك المتنطعون قالها ثلاثا

واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف

ورأى رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم حماراً موسوم الوجه

يا رسول الـلـه أين تنزل غداً إن شاء الـلـه

يرحم الـلـه نساء المهاجرات الأول

يرد على يوم القيامة رهط من أصحابي

يركب راحلته بذي الحليفة ثم يهل حتى تستوي به قائمة

إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن يزيد

أحمد بن بشير القرشي المخزومي الكوفي

أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطي

أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري

أحمد بن عيسى بن حسان المصري

أسِيد بن زيد بن نجيح الجَمّال القرشي الهاشمي

أسامة بن زيد الليثي

بشير بن نهيك السدوسي

الحسن بن صالح بن صالح بن حي

الحسن بن عمارة بن المضرب البجلي

حَرِيز بن عثمان بن جبر

حريث بن أبي مطر عمرو الفزاري

رباح بن أبي معروف بن أبي سارة المكي

زكريا بن يحيى بن عمر بن حصن

زمعة بن صالح الجندي اليماني

سلامة بن روح بن خالد بن عقيل

شهر بن حوشب الأشعري

طلق بن حبيب العنزي البصري

عباد بن راشد التميمي

عبد الرحمن بن عبد الـلـه أبي الزناد

عبد الكريم بن أبي المخارق

عبد الـلـه بن لهيعة

عبد الملك بن أبي سليمان

عُبَيدة بن مُعَتِّب الضبي

عتاب بن بشير الجزري

عطاء بن أبي رباح

علي بن زيد بن عبد الـلـه بن أبي مليكة

عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن

عمر بن عامر السلمي

عمران بن حطان

ليث بن أبي سليم

مصعب بن شيبة

يحيى بن عبد الحميد الحِمّاني

المصادر والمراجع

1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1271هـ - 1952م .

2. = = = = = = **العلل**، تحقيق فريق من الباحثين إشراف الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي ، الطبعة الأولى، الرياض ، 1426هـ- 2006م .

3.ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الـلـه بن محمد الكوفي ، **المصنف في الأحاديث والآثار** مؤسسة علوم القرآن، ط 1، 1427هـــــ تحقيق محمد عوامة.

4.= = = = **مسند ابن أبي شيبة**، دار الوطن – الرياض، ط1 1427هـــ .

5.ابن أبي عاصم ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، **الآحاد والمثاني**، تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1411هـ - 1991م .

6.= = = =**السنة** ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1400.

7.= = = =**الأوائل**، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي.

8.ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، **مجموع الفتاوى**، دار الوفاء تحقيق أنور الباز، ط 3، 1426هـــــ- 2005.

9.ابن الجارود، أبو محمد عبد الـلـه بن علي النيسابوري ، **المنتقى من السنن المسندة**، تحقيق: عبد الـلـه عمر البارودي الطبعة الأولى ، مؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت ، 1408هـ - 1988م .

10.ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي ، **المسند** ، تحقيق: عامر أحمد حيدر ، مؤسسة نادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1410هـ - 1990م .

11.ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي ، **العلل المتناهية** ، تحقيق خليل الميس دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، 1403 هـ .

12.= = = = **الضعفاء والمتروكين**، دار الكتب العلمية بيروت، 1406هـــ ، تحقيق عبد الـلـه القاضي.

13.= = = = **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى 1358 هـ .

14.= = = = **الموضوعات**، دار الكتب العلمية، ط 1 1386- 1966، ضبط وتحقيق الجزء الأول: عبد الرحمن محمد عثمان.

15.ابن حبان ، أبو حاتم محمد بن أحمد التميمي البستي ، **الثقات** ، تحقيق شرف الدين أحمد دار الفكر ، الطبعة الأولى ، 1395هـ - 1975م .

16.= = = =**صحيح ابن حبان ترتيب ابن بلبان**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1414هـ - 1993م.

17.= = = = **كتاب المجروحين** ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب .

18.= = = =**مشاهير علماء الأمصار** ، تحقيق م. فلايشمهر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1959م .

19.ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، مصر 1966م .

20.= = = =**تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** تحقيق الدكتور عاصم عبد اللـه القريوتي ، مكتبة المنار الطبعة الأولى ، الأردن .

21.= = = = **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999م.

22.= = = = **تقريب التهذيب**، دار الرشيد، تحقيق محمد عوامة، ط 1، 1406 هـــــ.

23.= = = =**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، دار الكتب العلمية، ط1، 1419- 1989.

24.= = = = **تهذيب التهذيب**، دار الفكر – بيروت ط 1.

25.= = = = **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، دار المعرفة بيروت.

26.= = = = **لسان الميزان** ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1423هـ - 2002م .

27.= = = = **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** ، تحقيق عبد اللـه بن ضيف اللـه الرحيلي ، الطبعة الأولى ، سفير الرياض 1422هـ

28.= = = = **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ط 1، 1404هـ/1984م.

29.ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة** تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي– بيروت، 1390 – 1970.

30.ابن دقيق العيد، تقي الدين، **الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح**، تحقيق قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد 1982م.

31.ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، **مسند إسحق بن راهويه** مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط1 1412هـــ - 1991م.

32.ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة الرشد ، المطبعة الثالثة ، الرياض ، 1422هـ - 2001م .

33.ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الـلـه الخرساني، **كتاب الأموال**، مركز فيصل للبحوث، تحقيق: شاكر ذيب فياض.

34.ابن سبط العجمي ، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد، **الكشف الحثيث عن من رمي بوضع الحديث**، تحقيق صبحي السامرائي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية بيروت ، الطبعة الأولى 1407هـ - 1987.

35.= = = = **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط** تحقيق علاء الدين علي رضا ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1988 .

36.ابن سعد، أبو عبد الـلـه محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ، **الطبقات الكبرى** تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1968م .

37.ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي، **كتاب الأموال**، دار الفكر- بيروت، تحقيق خليل محمد هراس.

38.ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد الواعظ، **تاريخ أسماء الثقات**، الدار السلفية – الكويت، تحقيق: صبحي السامرائي، ط1، 1404 هـــ - 1984.

39.= = = = **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط1، 1409 هـــ - 1989.

40.ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث**، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر بيروت، 1406 - 1968،.

41.ابن عبد البر، يوسف بن عبد الـلـه بن محمد بن عبد البر ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، مؤسسة قرطبة، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكري.

42.ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الـلـه الشافعي، **معجم الشيوخ**، دار البشائر - دمشق، تحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين.

43.ابن عدي، عبد الـلـه بن عدي بن عبد الـلـه بن محمد أبو أحمد الجرجاني ، **الكامل في ضعفاء الرجال**، دار الكتب العلمية، ط 1 ، 1418هـ - 1997.

44.ابن عراق، أبو الحسن علي بن محمد الكناني ، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة** ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الـلـه بن محمد الغماري ، دار الكتب العلمية .

45.ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، 1423هـ - 2002م .

46.ابن القطان، أبو الحسن، **بيان الوهم والإيهام**، تحقيق د. الحسين آيت سعيد ، الرياض الطبعة الأولى ، 1997م.

47.ابن القيم، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن القيم الجوزية، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، مؤسسة الرسالة، ط 27.

48.ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت 1425هـ - 2005م.

49.= = = = **تفسير القرءان العظيم**، دار طيبة، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط 2، 1420هـ - 1999.

50.ابن ماجه، أبو عبد الـلـه محمد بن يزيد القزويني ، **سنن ابن ماجه** ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت.

51.ابن منجويه: أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، **رجال صحيح مسلم**، دار المعرفة – بيروت، تحقيق: عبد الـلـه الليثي، ط1، 1407 هـ

52.ابن وضاح، محمد بن وضاح القرطبي، **البدع والتهي عنها**، دار الصفا – القاهرة

تحقيق: محمد أحمد دهمان، ط1، 1411 هـ - 1990.

53.أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني ، سنن أبي داود ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت.

54.= = =**سؤآلات أبي عبيد الآجري لأبي داود** المدينة المنورة ، الجامعة الأسلامية ، تحقيق محمد قاسم علي العمري ، ط 1، 1979م.

55.أبو زرعة، عبيد الـلـه بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، **الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي**، الناشر : الجامعه الاسلامية - المدينه المنورة، تحقيق د. سعدي الهاشمي، ط 1، 1402- 1982.

56.أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي ، **المسند** ، تحقيق حسين سليم الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1404هـ - 1984م .

57.أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال** ، تحقيق د. وصي اللـه بن محمد عباس ، المكتب الإسلامي ، ط 1 ، بيروت ، 1408هـ - 1988م.

58.= = = = **المسند،** تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط ، ط 2 مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1422هـ - 2001م.

59.الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، ط1، 1406 – 1986.

60.البخاري، أبو عبد اللـه محمد بن إسماعيل الجعفي، **التاريخ الصغير**، دار المعرفة، تحقيق محمود إبراهيم زايد، بيروت – لبنان.

61.البخاري، أبو عبد اللـه محمد بن إسماعيل الجعفي ، **التاريخ الكبير** ، تحقيق السيد هاشم الندوي ، دار الفكر .

62.= = = = **صحيح البخاري** ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1320هـ - 1999م .

63.= = = = **الضعفاء**، مكتبة ابن عباس، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ط 1، 1426هـــ - 2005.

64.= = = = **الضعفاء الصغير**، دار المعرفة- بيروت تحقيق: محمد إبراهيم زايد، ط1، 1406هـــ - 1968.

65.البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، **البحر الزخار**، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين اللـه وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ، 1424هـ - 2003م.

66.الأبناسي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق صلاح فتحي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

67.البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا مكتبة دار الباز-مكة المكرمة، 1414– 1994.

68.= = = = **شعب الإيمان**، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1410هـ .

69.= = = = **معرفة السنن والآثار** عن الإمام أبي عبد اللـه محمد بن إدريس الشافعي تحقيق سيد كسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

70.= = = = **البعث والنشور**، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، تحقيق: بسيوني زغلول، ط1، 1408هـــ - 1988م.

71.الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، **الجامع الكبير** ، تحقيق أحمد محمد شاكر دار إحياء التراث العربي بيروت.

72.الجديع، عبد الـلـه بن يوسف، **تحرير علوم الحديث**، مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت - لبنان، ط 1 1424 هـ - 2003 م.

73.الحاكم، أبو عبد الـلـه محمد بن عبد الـلـه النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1411هـ - 1990م.

74.الحميدي ، أبو بكر عبد الـلـه بن الزبير الحميدي ، **المسند** ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي دار الكتب العلمية بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

75.الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ مدينة السلام** ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 2001م.

76.= = = = **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ - 1983م.

77.= = = = **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية** المكتبة العلمية، تحقيق أبو عبد الـلـه السورقي- إبراهيم حمدي المدني.

78.الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني ، **سؤالات السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل**، تحقيق د. سليمان آتش ، دار العلوم ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1408هـ .

79.= = = = **سؤآلات البرقاني للدارقطني**، كتب خانه جميلي، تحقيق د. عبد الرحيم أحمد محمد القشقري، ط 1.

80.= = = = **السنن** ، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، 1424هـ - 2004م .

81.= = = = **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** ، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الـلـه السلفي ، دار طيبة ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 1405هـ - 1985م.

82.= = = = **الإلزامات والتتبع**، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.

83.الدارمي، أبو محمد عبد الـلـه بن عبد الرحمن ، **السنن**، تحقيق فؤاد أحمد زمرلي وخالد السبع الطبعة الأولى، دار الريان ، مصر، ودار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ - 1987م.

84.الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي ، **الكنى والأسماء** ، تحقيق نظر محمد الفاريابي ، الطبعة الأولى ، دار ابن حزم ، بيروت ، 1421هـ - 2000م .

85.الذهبي، أبو عبد الـلـه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، دار الغرب الإسلامي، تحقيق د. بشار عواد معروف ، ط 1، 1407هـ - 1987م.

86.= = = = **تذكرة الحفاظ** ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1419هـ - 1988م.

87.= = = = **سير أعلام النبلاء**، مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

88.= = = =**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، تحقيق محمد عوامة، ط 1، 1413- 1992.

89.= = = = **المغني في الضعفاء**، تحقيق د. نور الدين عتر.

90.= = = = **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق : علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود.

91.= = = = **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، مكتبة المنار- الزرقاء، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني، ط1، 1406هـ - 1986.

92.= = = = **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم** دار البشائر الإسلامية – بيروت، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، 1412هـ - 1992.

93.الروياني، محمد بن هارون أبو بكر ، **مسند الروياني** ، تحقيق : أيمن علي أبو يماني الطبعة الأولى ، مؤسسة قرطبة القاهرة ، 1416هـ .

94.الزركشي، أبو عبد الـلـه محمد بن جمال الدين ، **النكت على مقدمة ابن الصلاح** تحقيق د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

95.الزيعلي، أبو محمد عبد الـلـه بن يوسف بن محمد ، **نصب الراية لأحاديث الهداية**

تحقيق: محمد عوامة ، مؤسسة الريان ، بيروت ، دار القبلة ، جدة ، الطبعة الأولى ، 1418هـ - 1997م .

96.السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، بيروت، 1421هـ - 2001م.

97.السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي السمعاني ، **الأنساب** ، تحقيق عبد الـلـه عمر البارودي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1408هـ - 1988م .

98.السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي** ، تحقيق محمد أيمن بن عبد اللـه الشبراوي ، دار الحديث ، القاهرة ، 2002م.

99.الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب ، **المسند**، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين اللـه الطبعة الأولى ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة ، 1410هـ.

100.الشافعي، أبو عبد اللـه محمد بن إدريس، **الرسالة** ، دار الكتب العلمية، تحقيق أحمد محمد شاكر.

101. = = = = السنن المأثورة، دار المعرفة. ط 1

102.الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة** ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، المكتب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الثالثة 1407هـ .

103.الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار** المكتبة السلفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

104.الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الصغير**، تحقيق محمد شكور محمود المكتب الإسلامي ، دار عمار بيروت ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1405هـ - 1985م.

105.= = = = **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي الطبعة الثانية ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ، 1404هـ - 1983م.

106.= = = = **المعجم الأوسط**، تحقيق طارق عوض اللـه وعبد المحسن إبراهيم ، دار الحرمين ، القاهرة – 1415هـ .

107.= = = = **مسند الشاميين**، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي مؤسسة الرسالة بيروت، ط 1 ، 1409هـ - 1989م.

108.= = = = **طرق حديث من كذب علي متعمداً**، المكتب الإسلامي- دار عمار – عمان - الأردن، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد وهشام إسماعيل السقا، 1410هـــ .

109.الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي **شرح مشكل الآثار** ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 1، 1415- 1994م.

110.= = = = **شرح معاني الآثار**، تحقيق محمد زهري النجار دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1399م.

111.عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1403هـ .

112.العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد اللـه بن صالح الكوفي ، **معرفة الثقات** ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط 1 ، 1405هـ - 1985م.

113.العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم الحسين العراقي، **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح** ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط ،1 1389هـ/1969م.

114.العسكري، أبو الحسن أحمد بن عبد الـلـه، **تصحيفات المحدثين**، الطبعة العربية الحديثة القاهرة ، تحقيق ، محمود أحمد الميرة ، الطبعة الأولى ، 1402هـ .

115.العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى ، **الضعفاء الكبير** ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، 1404هـ - 1984م.

116.العلائي، صلاح الدين العلائي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل** ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب .

117.علي بن المديني، علي بن عبد الـلـه بن جعفر بن المديني ، **سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني** ، تحقيق موفق بن عبد الـلـه بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1404هـ.

118.= == = **العلل**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثانية ، 1980م .

119.الفاكهي، أبو عبد الـلـه محمد بن إسحاق بن العباس المكي، **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، دار خضر – بيروت، تحقيق: د. عبد الملك عبد الـلـه دهيش، ط2، 1414هـ

120.القاسمي، محمد جمال الدين القاسمي ، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث** دار الكتب العلمية ، بيروت.

121.القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المكتبة العتيقة ودار التراث.

122.القضاعي، أبو عبد الـلـه محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي ، **مسند الشهاب** ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1407هـ - 1986م .

123.الألباني، محمد ناصر الدين الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.

124.= = = = **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، مكتبة المعارف، الرياض، 1415هـ - 1995م.

125.= = = = **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.

126.= = = = **صحيح أبي داود**، مؤسسة غراس الكويت الطبعة الأولى ، 1423هـ - 2002م .

127.= = = = **ضعيف أبي داود**، مؤسسة غراس الكويت الطبعة الأولى ، 1423هـ - 2002م.

128.اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثامنة 1425هـ - 2004م .

129.مالك، مالك بن أنس، **الموطأ** ، رواية يحيى بن يحيى ، تحقيق هاني الحاج، المكتبة التوقيفية.

130.المحاملي، أبو عبد الـلـه البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي، **أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع**، الناشر: المكتبة الإسلامية دار ابن القيم - عمان - الأردن ، الدمام، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، ط1-1412.

131.المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، بيروت 1422هـ - 2002م .

132.مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **التمييز** ، تحقيق محمد الأعظمي ، دار الكوثر.

133.= = = = **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي، بيروت .

134.المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الذلل والتضليل والمجازفة** ، حديث اكادمي ، باكستان ، 1378هـ .

135.= = = = **التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل** تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب السلفية ، القاهرة ، 1386هـ .

136.مغلطاي، علاء الدين بن قليج بن عبد الـلـه الحنفي ، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، تحقيق عادل ابن محمد وأسامة بن إبراهيم ، الفاروق الحديثة ، القاهرة الطبعة الأولى ، 1422هـ - 2001م .

137.النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب ، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1422هـ - 2001م .

138.= = = = **الضعفاء والمتروكين**، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، ط1، 1405- 1985.

139.= = = = **عمل اليوم والليلة**، تحقيق د. فاروق حمادة مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الثانية ، 1406هـ .

140.= = = = **المجتبى**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، الطبعة الثانية ، 1406هـ - 1986م.

141.نعيم بن حماد، أبو عبد الـلـه المروزي، **الفتن**، مكتبة التوحيد – القاهرة، تحقيق: سمير أمين الزهيري، ط1، 1412 هـــ .

142.نور الدين عتر، **منهج النقد**، دار الفكر، الطبعة الثامنة والعشرون، بيروت ، 1428هـ - 2007م .

143.النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، التقريب والتيسير،

144. ==== **شرح صحيح مسلم** ، تحقيق خليل مأمون شيحا دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الحادية عشر ، 1426هـ - 2005م.

145.= = = = **تهذيب الأسماء واللغات**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

146.الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الفكر – بيروت 1412 .

147.يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون الغطفاني ، **تاريخ ابن معين رواية الدوري** تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي الطبعة الأولى ، مكة المكرمة ،1399هـ- 197م .

148.= = = = **تاريخ ابن معين رواية الدارمي**، دار المأمون للتراث – دمشق، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط1، 1400 هـــ

149.يعقوب بن شيبة، أبو يوسف بن الصلت السدوسي، **مسند عمر بن الخطاب** مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1 ، 1405 هـــ .